مجلة كلية التربية – جامعة بورسعيد العدد (٣٦) – أكتوبر ٢٠٢١م
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: ٥٣١٩ - ٢٠٩٠ الترقيم الدولي للنسخة الالكترونية: ٣٢٦٨-٢٦٨٢
الموقع الالكتروني : website : https://jftp.journals.ekb.eg

التجديد التربوي مدخل لتطوير نظام الثانوية العامة في مصر من وجهة نظر خبراء التربية وفق رؤية مصر ٢٠٣٠

د/ عصام عطية عبد الفتاح
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية جامعة العريش

تاريـــخ استلام البحـث : ١٧/ ٩ /٢٠٢١م
تاريـــخ قبـول البحـث : ٣ / ١٠ /٢٠٢١م
البريد الالكتروني للباحث : issam.attia@edu.psu.edu.eg

DOI: JFTP-2109-1164

Faculty of Education Journal – Port Said University Vol. (36) – October 2021
Printed ISSN : 2090-5319 On Line ISSN : 2682-3268
website : https://jftp.journals.ekb.eg/

الملخص

هدفت الدراسة تحليل الإطار الفكري والفلسفي لمدخل التجديد التربوي، وتحديد أهم ملامح نظام الثانوية العامة الجديد بمصر وسياسات التطوير التي اعتمدتها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وكذا تحليل واقع العلاقة بين مدخل التجديد التربوي وتطوير التعليم الثانوي في مصر، مرورا بالوقوف على آراء خبراء التربية في تطوير نظام الثانوية العامة في مصر في ضوء مدخل التجديد التربوي، وصولا إلى طرح تصور مقترح لتطوير نظام الثانوية العامة في مصر في ضوء مدخل التجديد التربوي.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بهدف وصف الواقع وتشخيصه والاستفادة من معطياته في رسم معالم الإطار المستقبلي لمعالجة القضية، وتم تطبيق استبانة تم تطبيقها على ١١١ من خبراء التربية في مصر، وتكونت من خمسة محاور للتجديد التربوي في نظام الثانوية العامة، وهي مجالات الأهداف التربوية للتعليم الثانوي العام في مصر، والمناهج الدراسية، وطرق التدريس، ومعالجة القضايا التربوية المعاصرة، وأخيرا مجال تقويم الطلاب، وجاءت المتوسطات الكلية لكل محور من محاور الدراسة متوسطة مما يشير إلى وجود مقومات جيدة يمكن البناء عليها، ومن ثم قدمت الدراسة تصورا مقترحا استند إلى نظرة شاملة ومتكاملة لنظام التعليم الثانوي، وإمكانية تطوير نظام الثانوية العامة بمصر في ضوء مدخل التجديد التربوي في عديد من المجالات المدرسية، وقدم التصور المقترح مجموعة من المقترحات لتطوير الثانوية العامة في مصر في ضوء مدخل التجديد التربوي شملت التجديد في مجالات إستراتيجية تطوير التعليم الثانوي، وأهدافه، وتنمية المعلم مهنيا، وفي مجال المناهج وطرق التدريس، ومجال التقويم.

الكلمات المفتاحية

تطوير – الثانوية العامة – التجديد التربوي – رؤية مصر ٢٠٣٠

Education Innovation as an Approach to Improving the general Secondary Education System in Egypt from the Education Experts' Perspectives within Egypt Vision 2030

ABSTRACT

The study sought to identify the most important features of the new system of the General Secondary Education (GSE) developed by the Ministry of Education and Technical Education in Egypt and define the relationship between educational innovation approaches on one side and the GSE on the other side with the purpose of proposing a framework for the improvement of the GSE System in Egypt in light of the educational innovation approaches. In so doing, the study adopted the descriptive approach where a survey was conducted to explore the perceptions of education experts regarding the development and improvement of the GSE System in Egypt in terms of the educational innovation approaches. The survey was composed of five axes for educational renewal in the general secondary system, including the educational objectives for general secondary education in Egypt, curricula, teaching methods, addressing contemporary educational issues, and student evaluation. 111 education experts participated in the study. Responses were generally positive. In light of these results, the study proposed a framework based on a comprehensive and integrated view of the GSE system for the development and improvement of the GSE system in Egypt in light of educational innovative approaches in different education and school areas including innovation in the fields and areas of GSE development strategy and objectives, teacher professional development, curricula and teaching methods, and evaluation.

KEYWORDS:

development; educational innovation; General Secondary Education; Egypt Vision 2030.

الجزء الأول- الإطار العام للدراسة

مقدمة

يتسم العصر الحالي بمجموعة من التغيرات والتطورات التكنولوجية والمعرفية التي تؤثر على كافة مؤسسات المجتمع وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها ومراحلها؛ مما يستدعي ضرورة توافق النظم التعليمية مع هذه المتغيرات من خلال إحداث مجموعة من التجديدات التربوية داخل هذه المؤسسات بهدف إكسابها القدرة على مواكبة ما يطرأ عليها من تغيرات مختلفة، فضلًا عن ذلك، تحتاج هذه التغيرات إلى إحداث مجموعة من الإصلاحات التعليمية في كافة جوانب المؤسسات التعليمية.

كما أصبحت المؤسسات التعليمية مطالبة بإعداد أفراد المجتمع للمشاركة في إحداث هذه التغيرات والتوافق معها بما يسهم في التنمية الشاملة، عن طريق إعداد وتخريج نوعيات جديدة من المتعلمين تمتلك المعرفة وأدواتها، ولديها القدرة على التعلم مدى الحياة، والرغبة المستمرة في تطوير مهاراتهم ومعارفهم، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في النظام التعليمي بكافة جوانبه؛ لكى يكون قادرًا على الاستجابة للتغيير وفق التطورات والمتطلبات الاجتماعية والعالمية المستمرة.

لذا أضحى التجديد التربوي مطلبًا ملحًا في جميع الدول من خلال إدخال بعض التجديدات التربوية على منظومة التعليم بوجه عام، والمنظومة المدرسية بوجه خاص، ويتطلب ذلك انخراط النظام التعليمي في عملية التجديد حتى يواكب المستجدات في ظل رؤية استشرافية تهدف إلى الرفع من أداء المؤسسات التربوية ونحت ملامح خريجيها حتى يستعد لتجدد المهن. *(الخميسي،٢٠٠١، ٧)*

ويعد التجديد التربوي خيارًا استراتيجيًا وجزءًا لا يتجزأ من عمليات الإصلاح والتحسين والتطوير التعليمي، كونه يتضمن مبادرات مختلفة لدعم الإيجابيات ومعالجة السلبيات والتكيف مع طبيعة العصر، ولا يمكن لأي مجتمع أن يحقق جوانب التنمية المختلفة دون أن يهتم بتجديد السياسات التعليمية وأهدافها وبرامجها ودعم جوانب قوتها ومعالجة جوانب ضعفها*(المنتشري، ٢٠١٧، ٢٨٦)*. ووفقًا لتلك الرؤية فإن هناك العديد من التجارب العالمية في مجال التجديد التربوي اختلفت في قوتها ومنهجيتها واتفقت في هدفها العام والمتمثل في تحسين إمكانات المتعلم وقدرات الخريجين، وتلك التجارب بتنوعها الموضوعي والجغرافي والزمني تفاوتت نسب نجاحها بناءً على الاعتماد على نوعية المبادرات المقترحة والتخطيط لها و تنفيذها وتقويمها، إلا أنها يفترض أن تتسق وتتكامل من أجل تحقيق أهداف التربية والتعليم متضمنة التعديلات على البرامج القائمة أو إلغائها أو إضافة برامج جديدة أو إعادة تصميم الهيكلة الإدارية أو ما شابه ذلك من تعديلات في شتى مجالات سياسات التعليم المختلفة *(المنتشري، ٢٠١٧، ٢٨٦)*.

ويسعى التجديد التربوي إلى زيادة فاعلية العملية التعليمية بحيث تصبح المؤسسة قادرة على إنتاج المعرفة وتطبيقها، وتطبيق المهارات التي تمتلكها واستخدام جميع القدرات والإمكانات المتاحة

لدى أعضاء المدرسة استخدامًا فعالًا، بحيث تتحول إلى مدرسة فعالة، وإكسابها القدرة على قيادة حركة التغيير في المجتمع، أو علي الأقل التفاعل الإيجابي معه *(كاتي وآخرون،٢٠٠٦م، ١٨٦)*.

والتجديد التربوي هو عمل مستمر يقتضي من الأطراف المعنية التحلي باليقظة، والقدرة على تحليل الواقع، ورصد الفجوات والثغرات، والعمل على تفاديها حتى يكون الفعل التربوي هادفًا ومثمرًا، كما أن التجديد التربوي ليس عملًا فرديًا، إنما هو عمل جماعي يعمل على إرساء قاعدة العمل التعاوني والتشاركي، وذلك من خلال تشجيع المبادرات وتعميمها، والحث على تبادل التجارب والخبرات بين المعلمين حتى لا ينظر إليهم كمجرد منفذين ومطبقين للتعليمات، والوثائق المنهجية والأدلة تطبيقًا حرفيًا آليا منمطًا *(عزازي، ٢٠٠٨، ٩٣)*.

وللتجديد للتربوي أنواع منها: التجديد القائم على الاستبدال، أو التعديل، أو الإضافة، أو وضع بنية جديدة، وإلغاء سلوك قديم أو تدعيمه، وهناك التجديد القائم على المتغيرات المادية أو التغيرات في المفاهيم أو في العلاقات البشرية، كما أن للتجديد جانبين، أولهما: جانب مادي يمثل الاكتشافات والمخترعات التي تحدث في العلوم الطبيعية والتي يترتب عليها تحديث المجتمع ماديًا، وثانيهما: جانب معنوي ويتعلق بمحاولة تطوير وتحديث أفكار وقيم واتجاهات أفراد وعاداتهم وأساليب سلوكه. *(Webster,2003, 981)*.

وتتطلب ثقافة التجديد أن ينظر العاملون في المدرسة حولهم فيرون الأشياء بطريقة مختلفة عما يراه الآخرون، ويرون أنماطًا وعلاقات وتفاصيل لم يرها الناس من قبل رغم أنها كانت موجودة دائمًا. ويمزجون أفكارًا يراها الآخرون منفصلة معزولة لا علاقة بينها. إنهم ينظرون في مدى رؤية مقداره ٣٦٠ درجة، ومع ذلك فإنهم في الوقت نفسه ينظرون بتركيز شديد وفي اتجاه واحد كأن على جانبي رؤوسهم مصدات لا تسمح لهم بالنظر جانبًا*(عبد الله والخميسي، ٢٠٢٠، ٢٥٧)*.

وتشير تجارب التجديد التربوي وتجارب إصلاح التعليم إلى "خلاصات فكرية"، وجهود بحثية، وممارسات واعية، يجب أن نقتبس منها ما يتواءم مع ظروفنا واحتياجاتنا، ويناسب قيمنا ومعتقداتنا؛ بصرف النظر عن زمانها ومكانها" *(المنتشري، ٢٠١٧، ٢٨٧)*.

وفي مصر بذلت الدولة جهودا كبيرة لتطوير التعليم وخصوصا التعليم الثانوي العام الذي تغير نظامه عدة مرات خلال العقود السابقة، وشمل التغيير جوانب متعددة كالتشعيب وسنواته ومجموع الدرجات وتوزيعها، وصلت لاتخاذ وزارة التربية والتعليم قرارا باستخدام نظام البوكليت **Booklet** في امتحانات الثانوية العامة بدءا من عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧م، ويتضمن هذا النظام تغييرا في أنماط الأسئلة والأجوبة، مع دمج ورقتي الأسئلة والإجابة، فضلا عن التركيز على أسئلة الفهم والاستنباط والتي تتطلب إجابات موجزة، وكان الهدف المعلن هو القضاء على مشكلات تسريب الأسئلة التي انتشرت خلال العامين السابقين، وكذا مشكلات الغش داخل اللجان ولإعطاء الفرصة لجميع الطلاب للحصول على نتيجتهم الحقيقية في الاختبارات.

ثم بدأت الوزارة في تنفيذ نظام جديد للثانوية العامة ابتداء من عام ٢٠١٨- ٢٠١٩ من خلال إدخال بعض التجديدات التربوية ممثلة في: التحول نحو التعليم الإلكتروني والاستفادة من بنك المعرفة المصري، والبدء في وضع خطة لرقمنة المناهج التعليمية، وتوزيع ما يقرب من مليون تابلت تعليمي على طلاب الصف الأول الثانوي مجانا على طلاب المدارس الحكومية كخطة تجريبية، مع الاستمرار في طباعة الكتب الدراسية، وأعلنت الدولة عن تعديل نظام الثانوية العامة بحيث يصير التقويم فيها تراكميًا على مدار ثلاث سنوات هي مدة الدراسة بها على أن يعقد في كل عام عدد من الامتحانات يخوضها الطالب، ويتم احتساب المجموع التراكمي على أساس الدرجات الأعلى بنسب تدريجية تضمن حضور الطلاب وخوضهم لجميع الامتحانات، كان قرار تطوير نظام الثانوية العامة الذي وصل عامه الثالث هذا العام ٢٠٢٠/٢٠٢١م.

وتماشيا مع الاتجاهات العالمية بوضع أسس وخطط للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، تبنت الإدارة المصرية خطة طويلة المدى للتنمية المستدامة أطلق عليها رؤية مصر ٢٠٣٠، كان التعليم من أهم محاورها، حيث هدفت الرؤية إلى أن يكون التعليم بجودة عالية متاحا للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي كفء وعادل، يساهم في بناء شخصية متكاملة لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، ويحترم الاختلاف، وفخور بوطنه، وقادر على التعامل التنافسي مع الكيانات إقليميا وعالميا. (وزارة التخطيط، ٢٠١٦، ٣٢)، وكان من أهداف هذا المحور تطوير نظم التقويم والامتحانات ومن مؤشرات قياسه إيجاد نظام قبول بالجامعات الحكومية مرتبط باحتياجات سوق العمل بحيث لا يعتمد على مكون واحد فقط (الثانوية العامة) ولكن على قدرات الطلاب كما تقيسها اختبارات قطاعية. (وزارة التخطيط، ٢٠١٦، ٣٣)

ولما كانت تلك التطورات والتغيرات التي نشهدها اليوم في تزايد سريع ومستمر، فإن الأنظمة التربوية التقليدية تصبح غير قادرة علي الوفاء بما ينبغي أن تحقق من أهداف، فالتعليم التقليدي الذي تقدمه المؤسسات التعليمية يحتاج إلي تطوير وتحديث مستمر وفق معايير جديدة تأخذ في الحسبان احتياجات الفرد والمجتمع المتغيرة في ضوء ما تفرضه التغيرات العلمية والتكنولوجية الحديثة. ومن هنا كان من الأهمية بمكان دراسة قضية تطوير نظام الثانوية العامة في مصر في إطار ما يشهده ذلك النظام من تحولات كبرى وبخاصة في السنوات الأخيرة، وما نجم عنها من ردود فعل مجتمعية وفكرية متباينة، وفي هذا الصدد تحاول الدراسة الحالية التعرف على الأطر الفلسفية والفكرية للتجديد التربوي وإمكانية توظيفه في تطوير نظام الثانوية العامة في مصر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس التربويين بوصفهم خبراء التربية.

مشكلة الدراسة:

من خلال تتبع واقع نظام الثانوية العامة في مصر خلال السنوات الأخيرة وما نجم عن محاولات تجديده من ردود فعل مجتمعية وإعلامية متباينة، وحدوث تغييرات في نظام الثانوية على فترات متقاربة

تبدو في كثير منها فجائية وصادمة للطلاب وأولياء الأمور والمجتمع الأكاديمي التربوي ما بين مؤيد ومعارض، وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي رصدت مشكلات التعليم الثانوي العام وطالبت بتطويره، أشارت بعض الدراسات ومنها (خليل وعبد العال: ٢٠٠٨، ١٥٠)، (عزازي،٢٠٠٨، ٩٣-٩٤) إلى ضرورة أن يستند التطوير المطلوب إلى اتفاق مجتمعي حقيقي، وإلى تجريب مدروس حتى لا يتسبب في إجراء تغييرات مفاجئة تؤدي إلى نظام تعليمي غير مستقر، ونادت بوجوب التوسع في وجود الرأي العام في عملية صناعة القرارات التربوية الاستراتيجية المؤثرة في بنية النظام التعليمي، بحيث يشتمل بجانب المشاركة في تنفيذها إعداد الاستراتيجية والإسهام بكفاءة عالية في مبادئ التطوير وكذلك إجراءات وسبل التنفيذ"، وضرورة إفساح المجال للعاملين بالأجهزة التعليمية للتعبير عن آرائهم في اتخاذ القرارات التربوية وتنفيذها. وهو ما يعني أن نجاح أي سياسة تعليمية رهن بحيازتها الاتفاق والقبول.

والمعايش لواقع المدرسة الثانوية العامة خلال السنوات الثلاث الماضية يتضح أن سياسة تطوير نظام الدراسة والامتحانات بالثانوية العامة في مصر لم تحظ بقبول مجتمعي مقبول، سواء من الطلاب أو المعلمين أو أولياء الأمور، مما يتطلب إجراء دراسات لرصد الآراء لمختلف الشرائح المجتمعية المعنية وبخاصة خبراء التربية، ومعرفة مدى الموافقة على ما يتبع من سياسات وإجراءات تعليمية، والاطلاع على المشكلات المصاحبة لتطبيق القرارات والإجراءات، ووضعها أمام متخذ القرار ليأخذ صورة واقعية بعيدة عن محاولات تزييف الواقع؛ انطلاقا من أن سياسة التعليم لا تخص الوزير وحده، وإنما ينبغي أن يشارك المختصون من أساتذة التربية وأولياء الأمور في مناقشة قضايا التعليم وسياساته.

ومن واقع ما تم من تغييرات وتطبيق لتلك التغييرات صاحبه اختلاف الآراء في طبيعة التجديد وتوقيته وكيفيته، كما أن التطوير قد تم بقرارات وزارية دون الرجوع لآراء المختصين من أساتذة التربية الذين أيد بعضهم النظام الجديد ورأوا فيه فرصة للقضاء على بعبع الثانوية العامة *(شحاتة، ٢٠١٨)*، وأن ما حدث يعد تطويرًا بدرجة ما، وأنه نوع من التجديد التربوي يحقق متطلبات تعليمية ومجتمعية طالب بها المجتمع خلال سنوات عديدة ماضية. بينما تواترت آراء كثير منهم على أن ما حدث يعد نوعًا من التخبط وإحداث تغييرات غير مدروسة جيدًا، ولم تستند إلى استراتيجية واضحة في التطوير، ولم يتم الرجوع إلى الخبراء والمتخصصين في وضع استراتيجية واضحة لتطوير نظام الثانوية العامة في مصر.

بينما هناك من نادى في بداية تطبيق الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بتطوير التعليم في مصر بضرورة أن تخضع الاستراتيجية أولا للتجريب قبل تعميمها، وكذلك وجوب طرحها للحوار المجتمعي، وأخذ آراء الطلاب والمعلمين ومديري المدارس وأولياء الأمور وخبراء التعليم لمعرفة مدى إمكانية تطبيقها في مدارسنا المصرية من أجل تكوين أرضية مجتمعية تدعم تنفيذه، وتكون قادرة على مواجهة التحديات المختلفة *(مجاهد، ٢٠١٩، ١٢٩)*، وبعد مرور ثلاثة أعوام على بدء التجربة رأي البعض أنه

قد حان الوقت لتقييم تجربة إصلاح التعليم التي يجريها وزير التعليم منذ سنوات تقييمًا موضوعيًا صادقًا، وهل هو بالفعل إصلاح حقيقي حقق تطوير المنظومة التعليمية *(عبد العال، ٢٠٢١م)*.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة كمحاولة لدراسة محاولات تطوير نظام الثانوية العامة في ضوء مدخل التجديد التربوي، بهدف الارتقاء بمستوى منظومة التعليم الثانوي، والوصول إلى مستويات أعلى من الكفاءة في ظل المعايير العالمية لتقويم أداء المؤسسات التعليمية على اختلاف أشكالها ومستوياتها، حيث يساعد ذلك على وضع مؤسسات التعليم قبل الجامعي في أفق المستقبل.

وتتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

كيف يمكن تطوير نظام الثانوية العامة الحالي في مصر في ضوء مدخل التجديد التربوي؟

وتركزت مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما الإطار الفكري والفلسفي لمدخل التجديد التربوي؟
- ما أهم ملامح نظام الثانوية العامة الحالي الجديد بمصر؟
- ما طبيعة العلاقة بين التجديد التربوي وتطوير التعليم الثانوي بمصر؟
- ما آراء خبراء التربية في تطوير نظام الثانوية العامة الحالي في مصر في ضوء مدخل التجديد التربوي؟
- ما التصور المقترح لتطوير نظام الثانوية العامة الحالي بمصر في ضوء مدخل التجديد التربوي؟

- **منهج الدراسة وأدواتها**:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي؛ حيث يعد من أنسب المناهج لمعالجة موضوع الدراسة الحالية، من خلال وصف مدخل التجديد التربوي وتشخيص واقع نظام الثانوية العامة في مصر، والاستفادة من معطيات الواقع في رسم التصور المستقبلي لتحقيق التجديد التربوي لنظام الثانوية العامة في مصر بكافة أبعاده ومكوناته، وقد اعتمدت الدراسة علي وجهة نظر خبراء التربية في قضية التجديد التربوي من خلال بناء استبانة وتقنينها، والإفادة من نتائجها في تطوير نظام الثانوية العامة وطرح البديل الممكن للتطوير في ضوء مدخل التجديد التربوي، وبالاستفادة من خطة مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠).

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الحالية في تطوير نظام الثانوية العامة الحالي بمصر في ضوء مدخل التجديد التربوي وذلك من خلال:

١- استعراض وتحليل الإطار الفكري والفلسفي لمدخل التجديد التربوي.

٢- تحديد أهم ملامح نظام الثانوية العامة الحالي الجديد بمصر وسياسات التطوير التي اعتمدتها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

٣- تحليل واقع العلاقة بين مدخل التجديد التربوي وتطوير التعليم الثانوي الحالي في مصر وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

٤- الوقوف على آراء خبراء التربية في تطوير نظام الثانوية العامة الحالي في مصر في ضوء مدخل التجديد التربوي.

٥- طرح تصور مقترح لتطوير نظام الثانوية العامة الحالي في مصر في ضوء مدخل التجديد التربوي.

أهمية الدراسة ومبرراتها:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في النقاط الآتية:

١- ارتباط موضوع الدراسة بمرحلة من أهم المراحل التعليمية وهي مرحلة التعليم الثانوي العام بما تحمله من أهمية لمعظم الأسر المصرية، فهي تشكل قضية مجتمعية وفكرية ربما تسهم الدراسة الحالية في تقديم بعض الحلول لمشكلاتها.

٢- تناول قضية تعليمية كثر الجدل حولها خلال الأعوام الثلاثة الماضية ما بين مؤيد ومعارض وهي قضية تعديل نظام الدراسة والامتحانات بالمدارس الثانوية العامة، وتوضيح ملامح النظام التعليمي الحالي الجديد وفلسفته، ومعرفة وجهات النظر والمبررات لكل من القبول والرفض.

٣- رصد وتحليل آراء خبراء وأساتذة التربية حول واقع ومشكلات تطبيق السياسة الجديدة ليستفيد منها صانع القرار التربوي في تعديل مسار السياسة التعليمية على ضوء هذه المستجدات.

٤- مواكبة موضوع الدراسة لتوجهات الدولة المصرية ووزارة التربية والتعليم في تطوير التعليم الثانوي العام وتحسين الجودة التعليمية، بما يسهم في تحقيق مسارات رؤية مصر ٢٠٣٠ التي أُطلقت في فبراير ٢٠١٦ لتعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات ومن أهمها التعليم.

٥- الإسهام في تحديد متطلبات وآليات التجديد التربوي لنظام الثانوية العامة في مصر؛ من خلال رسم معالم استراتيجية مقترحة لتحقيق التجديد المنشود وفقًا لرؤية علمية موضوعية تلبي متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠.

حدود الدراسة: حددت الدراسة الحالية بالحدود الآتية :

١- الحد الموضوعي: اقتصرت الدراسة على تطوير نظام الثانوية العامة في مصر في ضوء مدخل التجديد التربوي من وجهة نظر أساتذة التربية بالجامعات ومراكز البحوث التربوية المصرية بوصفهم خبراء التربية. وذلك من خلال تناول الإطار الفكري والفلسفي لمدخل التجديد التربوي، وأهم ملامح نظام الثانوية العامة الحالي الجديد بمصر، والعلاقة بين مدخل التجديد التربوي وتطوير التعليم الثانوي وفق متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠، ثم دراسة وتحليل آراء خبراء التربية في تطوير نظام الثانوية العامة في مصر في ضوء مدخل التجديد التربوي من

خلال استبانة تم إعدادها لهذا الغرض، وأخيرًا وضع التصور المقترح لتطوير نظام الثانوية العامة الحالي في مصر في ضوء مدخل التجديد التربوي.

٢- الحد البشري: اقتصرت الدراسة الحالية على عينة ممثلة من أساتذة كليات التربية والمراكز التربوية البحثية قوامها (أستاذ مساعد- أستاذ).

٣- الحد الزمني: حيث تم تطبيق أداة الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني ٢٠٢٠/٢٠٢١م في الفترة من (٣٠ مارس وحتى ٢ مايو ٢٠١٢م)

مصطلحات الدراسة:

ترتكز الدراسة على عدد من المصطلحات وهي:

١- التجديد التربويُ Educational Renewal

يعرف التجديد التربوي بأنه كل تغيير في النظام التعليمي يهدف إلى التحسين المستمر للعملية التعليمية والتعبير عن آمال وطموح وحاجات المجتمع (لاشين، ٢٠١٤، ٦٢). وعرف بأنه: كل مبادرة تربوية صادرة عن وزارة التعليم وتهدف إلى تطوير أو إصلاح أحد أبعاد النظام التربوي *(المنتشري، ٢٠١٧م، ٢٨٨)*.

كما تم تعريفه بأنه "إحداث كل ما يمكن من تغيير وتطوير في العملية التعليمية الراهنة، والمتمثل في النظريات العلمية الحديثة والوسائل والأساليب والاستراتيجيات وافدارة والمباني والبرامج التدريبية، وذلك من أجل تغيير الواقع الحالي لعملية التعليم للأفضل بما يتفق مع تغيرات العصر الحديث".(شرتيل، ٢٠١٨، ٢٣٦)

ويعرف إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه: "استحداث بدائل جديدة لنظام التعليم القائم أو لبعض عناصره من خلال عمل قصدي، يقوم على نتائج البحوث والدراسات التربوية التي تأخذ بالاعتبار جميع منجزات العلم الحديث والخبرات التربوية والممارسات الأكثر تطورا بما يؤدي إلى تطوير شامل أو تطوير جزئي لنظام التعليم الثانوي العام بهدف تحسينه وإصلاحه ورفع كفاءته بما يلبي احتياجات المجتمع ويسهم في تطويره".

٢- النظام التعليمي الجديد The New Educational System

يمكن تعريف " نظام التعليم الجديد في المدرسة الثانوية العامة في مصر " بأنه: منظومة التعليم الجديدة في المدرسة الثانوية العامة الحكومية في مصر، والتي بدأت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى تطبيقها على الصف الأول الثانوي العام في العام الدراسى ٢٠١٨ / ٢٠١٩ *(أحمد، ٢٠١٩، ٤٦٨)*.

٣- خبراء التربية Education Experts

يعرف (أحمد،٢٠١٩، ٤٦٨)إجرائيًا بأنه: "نخبة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بالجامعات المصرية ومراكز البحوث التربوية بالتخصصات التربوية المختلفة".

٤- رؤية مصر ٢٠٣٠ Egypt Vision 2030

يمكن تعريفها إجرائيا بأنها خطة الإدارة المصرية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في كافة المجالات والتي تهدف لتحقيق ترتيب متقدم للاقتصاد المصري بنهاية عام ٢٠٣٠ وفقا لمؤشرات التنافسية الدولية.

الدراسات السابقة

تم استعراض الدراسات السابقة زمنيا من الأحدث إلى الأقدم وفق المحاور التالية:

أولًا: دراسات مرتبطة بالتجديد التربوي:

هدفت دراسة سنجر (Singer, 2021) إلى تعرف محركات ودوافع مستقبل التعليم المصري لتحقيق الهدف الرابع لاتفاقية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف اتبع البحث المنهج التحليلي المقارن لمستقبل التعليم المصري بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠، وأكدت نتائج البحث، بالإضافة إلى استنتاجات الباحثة من المؤلفات والدراسات السابقة، على أهمية وجود عشرة دوافع لمستقبل التعليم من أجل التنمية المستدامة ٢٠٣٠، منها حرص المدرسين على تلبية نهج التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD) لتعزيز المعرفة والمواقف الإيجابية تجاه العمل المناسب للاستدامة بطرق ذات صلة وذات مغزى ومثيرة وإبداعية، كما قدم البحث تجارب تسمح للتلاميذ بأن يصبحوا أكثر ارتباطًا بالطبيعة ، وتطوير إحساس الطلاب بالتوجه العملي الذي يحتضن المواقف الإيجابية ويغير السلوك ويأمل في مستقبل الطالب.

وأجرت دراسة بدران وتوبراك (Badran and Tobrack, 2020) تحقيقا حول مكون التطوير المهني لبرنامج إصلاح التعليم التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID/ مصر، وأشارت إلى أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) قد بدأت عملياتها في مصر عام ١٩٧٥، وتضمن عملها في تطوير التعليم دعم وصوله وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز المشاركة المجتمعية، والتطوير المهني، كما امتد ليشمل إصلاحات السياسات. كان برنامج إصلاح التعليم (ERP) أحد مبادرات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تم تنفيذها بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩. وهدف البرنامج وقتها دعم وزارة التربية والتعليم المصرية باستراتيجيات لتعزيز الإصلاح على مستوى النظام. كما قامت بتجريب إصلاح مدرسي في ٢٥٦ مدرسة في سبع محافظات. وحاولت الدراسة استكشاف استدامة الممارسات التي تمت الدعوة إليها كجزء من مكون التطوير المهني (PD) في تخطيط موارد المؤسسات (ERP). تم اعتماد نهج نوعي لتوفير فهم أفضل للتأثير طويل الأجل لأنشطة تخطيط موارد المؤسسات في PD. تم استخدام تحليل الوثائق والمقابلات شبه المنظمة كأدوات لجمع البيانات مع ٣٨ مشاركًا (مدرسون، ورؤساء وحدات تدريب، وإداريون) في أربع مدارس مختارة. تم سؤال المشاركين عن ممارسات التطوير المهني في مدارسهم، واستدامة التغييرات التي تم إدخالها كجزء من

تخطيط موارد المؤسسات. وتوصلت النتائج إلى وجود درجات متفاوتة من استمرارية الممارسات عبر المدارس والأفراد المشاركين وقدمت مقترحات للنظر فيها في المستقبل.

وهدفت دراسة بيجو (Pegu, 2020) دراسة بعض التقنيات المبتكرة والتشاركية التي يتبناها نظام التعليم لتطوير عملية التعلم وتحويلها من التعلم السلبي إلى نظام التعلم النشط، ومن الفصول الدراسية التقليدية إلى الفصول الدراسية القائمة على التكنولوجيا؛ بهدف توعية المتعلمين بهذه الأساليب وكيفية تقبلهم لها.. وأشارت إلى اختلاف قدرة الطالب على قبول هذه الأساليب من شخص لآخر، وأن الدافع الرئيسي لإدارة المدرسة هو تدريب الطلاب بشكل احترافي حتى يتمكنوا من تحقيق أهدافهم والحصول على مستقبل أفضل اعتمادا على أن نظام التدريس المهني هذا سيساعد المتعلمين في وظائفهم ومواجهة مقابلاتهم، وعن طريقه سيتم التغلب على الخجل والعوائق في الاقتراب من الناس. تصبح مهارات البحث المرتجلة ديناميكية تدريجياً بحيث تبني ثقتهم بأنفسهم ومعرفتهم بالطبع. التقييد في منهج الدورة يقيد الطالب من قبول المزيد من المعرفة. أيضًا ، تتضمن طريقة التدريس المبتكرة تقييمًا مبتكرًا لجذب الطلاب وخلق ضغط أقل عليهم. يتم ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن المتعلمين ينغمسون في الدراسات دون أي ضغط أو اكتئاب، وكان الغرض من هذه الدراسة هو معرفة الفرق في مستويات قبول التكنولوجيا وفقا لمتغيرات الجنس، وسنوات الخبرة في التدريس، وتم تطبيقها على عينة مكونة من ٢٣٤ مستجيبا واستخدم استبيان منظم لجمع البيانات. وجد أن هناك فرقا معنويا في مستوى قبول التكنولوجيا بين الذكر والأنثى. وكشفت الدراسة أيضًا أن هناك فرقًا كبيرًا في مستوى قبول التكنولوجيا وسنوات الخبرة التدريسية.

هدفت دراسة (يوسف، ٢٠١٩) إلى تقديم وضع سيناريوهات بديلة لتنفيذ نظام الثانوية العامة الجديد الذي بدأ ٢٠١٨-٢٠١٩م في ضوء نظرية (الشبكة والمجموعة الثقافية) المدرسية، ومرتكزات نظام الثانوية العامة الجديد، وتحديد الأنماط الثقافية السائدة في المدارس الثانوية العامة بمحافظة بني سويف، ومعوقات الإصلاح المدرسي من وجهة نظر المعلمين. وتوصلت أن من معوقات الاصلاح المدرسي بالمدارس الثانوية العامة من وجهة نظر المعلمين ما يلي: صعوبة التطبيق بسبب اختلاف الثقافة والظروف، سيادة روح المقاومة، وضعف الاقتناع بقيمة المبادرات الجديدة، ضعف الإمكانات والموارد، ضعف قدرة التدريبات على اكساب المعلمين المعلومات والمهارات المطلوبة لتنفيذ المبادرات الجديدة.

وهدفت دراسة (شرتيل،٢٠١٨) إلى كيفية توظيف نظرية الذكاءات المتعددة والاستفادة منها في التوصل إلى ملامح التجديد التربوي لنظام التعليم بمرحلة التعليم الثانوي بليبيا من خلال قياس مؤشرات التجديد وفق بعد الأهداف وآليات تنفيذها، مؤشرات التجديد في البيئة المدرسية السائدة والمتمثلة في الإدارة والبنية التعليمية، مؤشرات التجديد وفق بعد المحتوى يتضمن المناهج واساليب التعليم والتقويم، وتوصلت إلى أن التعليم الثانوي يحتاج إلى عملية تجديد تربوي شاملة لجميع أبعاد المرحلة وجوانبها

التربوية حتى نتحصل على مخرجات جيدة وفعالة، وأن التجديد التربوي وفق نظرية الذكاءات المتعددة يحقق تنمية قدرات الطلاب حسب ذكاءاتهم كما ينمي شخصيتهم من جميع الجوانب.

وحاولت دراسة (المنتشري، ٢٠١٧) التعرف على جدوى وجود ضوابط علمية تنظم مبادرات تجديد التعليم العام في المملكة العربية السعودية، واقتراح بعض هذه الضوابط عن طريق عينة الخبراء، واستخدمت الدراسة أداة المقابلة المفتوحة لجمع البيانات ثم ترميزها وتبويبها وصياغتها، وتوصلت إلى أهمية وجود ضوابط علمية لتنظيم مبادرات التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية للإسهام في تقليل الأخطاء الناجمة عن الذاتية و زيادة الثقة المجتمعية في الأداء التربوي والتقليل من مظاهر الهدر التربوي والرفع من الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي وارتفاع مستوى الرضا الوظيفي لدى المعلمين والمشرفين والقيادات التربوية.

وأجرى (البلحي، ٢٠١٦) دراسة لتوضيح آلية تحقيق التنمية المهنية للمعلمين في السعودية في ضوء مداخل التجديد التربوي، وصياغة تصور مقترح لتحقيق ذلك وجاء من نتائج الدراسة التأكيد على أن تنمية المعلمين وتدريبهم من المداخل الهامة للتجديد التربوي وذلك لدورها في الارتقاء بمستوى أدائهم الوظيفي وتحسين مهاراتهم ومعارفهم المهنية، كما جاء من نتائج الدراسة التأكيد على ضرورة إعادة النظر في برامج التنمية المهنية للمعلمين وتطويرها في ضوء الاحتياجات المهنية الفعلية لهم.

وسعت دراسة صباغ (٢٠١٥) إلى إبراز المتطلبات المنهجية والمستلزمات الأدائية، الواجب توافرها عند تصميم إستراتيجية تطوير النظام التربوي، وذلك من أجل تحقيق التجديد التربوي، هذا التجديد الذي سيمكننا من مواجهة تحديات العولمة وعصر المعلومات، والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، التي تعتبر بحق بمثابة تأشيرة دخول إلى الألفية الثالثة.

واستهدفت دراسة (عثمان، ٢٠١١) التعرف على التجديدات التربوية في التعليم الثانوي بالسودان ومدى تأثيرها الإيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجاء من نتائج الدراسة أن السياسات التعليمية لم توف بحاجات المجتمع، وأن خطط التعليم تأثرت بالأنظمة السياسية المتعاقبة، وأن النظام التعليمي في السودان جامد ولم يتسق مع التجديدات العلمية والتكنولوجية، وأوصت الدراسة بضرورة اتجاه السياسات التعليمية نحو الاتجاه القومي الذي لا يتأثر بتعاقب السلطة السياسية، مع دعم التعليم بموارد كافية تضمن تنفيذ الخطط والمشروعات.

وهدفت دراسة (نصار،٢٠١١) إلى توضيح فلسفة التجديد التربوي وأهدافه، والتعرف على اتجاهات التجديد التربوي في التعليم الابتدائي على المستوى العالمي، والكشف عن واقع التجديد التربوي في التعليم الابتدائي، وتحديد المعوقات التي تواجه تطبيق التجديد التربوي في هذه المرحلة التعليمية، وتقديم تصورا مقترحًا يمكن من بمقتضاه تفعيل التجديد التربوي في التعليم الابتدائي. وتوصلت إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين آراء أفراد العينة حول المعوقات التي تواجه التجديد التربوي، كما

كشفت عن وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أفراد العينة تعزى لمتغيري الوظيفة، والتدريب أثناء الخدمة. وقدمت الدراسة تصورًا مقترحًا للتغلب على المعوقات.

وهدفت دراسة (عابدين، ٢٠٠٧): التعرف على صعوبات التجديد التربوي في مصر، وتناولت الدراسة سبعة محاور تتعلق بعناصر العملية التعليمية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن فاعلية التجديد التربوي في المدن أعلى منه في المدارس الريفية والصحراوية، وأشارت الدراسة لضرورة الاستفادة من طبيعة الريف لجعل المدارس الريفية منبعًا من منابع التجديد التربوي.

ثانياً: دراسات مرتبطة بالثانوية العامة:

هدفت دراسة محمد (٢٠٢١) التعرف على أهم ميزات استخدام التابلت في التعليم، واستعراض أهم تجارب بعض الدول في هذا الشأن ودراسة كيفية الاستفادة منها، والقيام بعمل تحليل بيئي باستخدام أسلوب (SWOT) لتجربة استخدام التابلت في التعليم الثانوي العام في مصر، وصولا لمجموعة من المقترحات تفيد في تحسين تجربة استخدام التابلت في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومن أبرز النتائج ضرورة تطبيق مشروع إدخال التابلت على طلاب الصف الأول الابتدائي لتكون بداية التطوير من أول السلم التعليمي، وكذا ضرورة إجراء حوار مجتمعي لتوعية أفراد المجتمع بجدوى هذا النظام، وتوزيع أجهزة تابلت ذات كفاءة عالية في التصفح والتخزين، وأخيرا تعديل الكتب الدراسية لتتوافق مع النظام الجديد.

وهدفت دراسة ستوجانوفيتش وآخرين (Stojanović, et,al, 2020) إلى توظيف بعض التقنيات الحديثة لتطوير تعليم طلاب الثانوي العام، مثل إنترنت الأشياء وتقنيات الأجهزة المحمولة، بهدف تطوير منهجية شاملة وبنية تحتية لإنترنت الأشياء وتطبيق للهاتف المحمول من شأنها تمكين طلاب المرحلة الثانوية من اختبار معرفتهم في التفاعل مع بيئة ذكية، وتم تقديم سلسلة من المهام التي يحلها الطلاب باستخدام تطبيق Android المدعوم بالواقع المعزز الذي يتفاعل مع مختلف رموز QR وأجهزة الاستشعار والمشغلات الموضوعة في فصل دراسي ذكي. تم تقييم النظام المطور مع طلاب المدرسة الثانوية للاقتصاد في بلغراد، صربيا. وقام الطلاب من المجموعة التجريبية، بعد حل المهام باستخدام تطبيق الهاتف المطور بالتفاعل مع بيئة التعلم الذكية، باختبار معارفهم عبر اختبار إنترنت الأشياء وملء استبيان، بينما حل الطلاب في المجموعة الضابطة الاختبار بالطريقة التقليدية. وأظهرت النتائج أنه من الممكن زيادة مستوى معرفة الطلاب من خلال دمج تقنيات إنترنت الأشياء والأجهزة المحمولة في عملية التعلم. كما أظهرت أن الطلاب مستعدون ومهتمون باستخدام التقنيات المنتشرة في تعليمهم الرسمي.

هدفت دراسة (أحمد،٢٠١٩) إلى تعرف الاحتياجات التدريبية لمعلمي المدارس الثانوية العامة في ضوء متطلبات تحقيق أهداف النظام التعليمي الجديد في مصر ٢٠١٨/ ٢٠١٩، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت الاستبانة على عينة بلغت (٩٠) معلما بمحافظة أسيوط، وتوصلت نتائجها

إلى حاجة المعلمين الكبيرة للتدريب على المعارف والمهارات الخاصة بالتعامل مع تكنولوجيا المعلومات وخصوصا أجهزة التابلت، ومهارات التعليم والتعلم الإلكتروني، وكذلك إلى معارف ومهارات خاصة باستراتيجيات التدريس، وأساليب التقويم، وأساليب إدارة الصف.

وهدفت دراسة (الحرون، و بركات، ٢٠١٩) إلى تحديد متطلبات التحول الرقمي في مدارس التعليم الثانوي العام في مصر من خلال عرض إطار نظري للتحول الرقمي، وتسليط الضوء على واقع المتطلبات، وصولا إلى تحديد أهم متطلبات التحول الرقمي الواجب توافرها في هذه المدارس، وتوصلت إلى ضرورة توفير مجموعة من المتطلبات، منها بث الشعور بالحاجة إلى التغيير، وتدريب الطلاب على إدارة الوقت بشكل جيد عند تعاملهم مع تطبيقات التعلم الرقمي، وتدريب المعلمين والإداريين على استخدام التقنيات الجديدة.

وحاولت دراسة (نوار،٢٠١٩) رصد الإطار النظري لدمج التابلت في مدارس التعليم الثانوي المصري، والتعرف على أهم التجارب العالمية في مجال دمج التابلت في المدارس، ومن ثم طرح رؤية مستقبلية لدمج التابلت في مدارس التعليم الثانوي المصري. وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: بناء رؤية مستقبلية لدمج التابلت في مدارس التعليم الثانوي المصري، وتحديد أهداف دمج التابلت في مدارس التعليم الثانوي، وكذا أهم آليات حصول طلاب مدارس التعليم الثانوي على التابلت في التعليم، واستكشاف أهم التحديات التي تواجه ذلك سواء المتعلقة بالسياسات والبنى، أو المتعلقة بالمعلمين، أو المرتبطة بالطلاب، أو المتعلقة بالمنهج الدراسي، أو التمويل، أو الإدارة المدرسية، أو بالمجتمع المدني والأسرة.

وهدفت دراسة (سليمان، ٢٠١٧) إلى البحث عن سبل لتطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي، من خلال رصد واقع نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر، وكذا تحديد قواعد ونظم القبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر، ورصد أوجه النقد التي توجه إليها، وعرض أهم نماذج سياسات القبول بالتعليم العالي في دول العالم، وانتهت لوضع تصور مقترح لتطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي يتضمن اقتراح مواد دراسية بعضها إجباري والآخر اختياري يدرسها الطالب خلال عام دراسي كامل مع ضرورة تطوير المناهج الدراسية وربطها بواقع الحياة والتأكيد على الجوانب التطبيقية، وتحقيق التوازن بين الثقافة المحلية والثقافة العالمية، كما أوصت بضرورة الاهتمام بالتجريب لأي قرار قبل تطبيقه حتى يمكن الحكم على سلبيات وإيجابيات هذا القرار. واستطلاع آراء الطلاب وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدني ومختلف الجهات ذات الصلة قبل تطبيق أي قرار بالتطوير، وكذا تحويل الامتحان من أداة للتسميع والاستظهار الي مسابقة في القدرات الإبداعية. وتصحيح أوراق الامتحانات الكترونيًا، والتوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة لتلافي القصور الناتج عن الاستخدام اليدوي وما يترتب عليه من أخطاء بشرية، وضرورة أن يتم القبول بالجامعات

على أساس الوزن النسبي لبعض العناصر هي مجموع الطالب في الثانوية العامة، ومجموع الطالب في المواد المؤهلة لكل قطاع تعليمي. ودرجات الطالب في امتحانات القبول بالجامعات.

وتناولت دراسة (أحمد، ٢٠١٦) اتجاه الطلاب والمدرسين نحو نظامي الثانوية العامة (القديم-الجديد) لضمان الجودة التعليمية ودور الممارسة العامة في مواجهتها، وأوضحت نتائج البحث ببيان من خلال اتجاه الطلاب نحو نظام الثانوية العامة القديم، أن ٩٣.٢٥% من مجموعة البحث يشعرون أن النظام القديم للثانوية العامة يشكل ضغطًا نفسيًا على الطالب. كما أسفرت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين المدرسين وتقديرهم للنظام القديم واختلاف سنوات الخبرة لدى المدرسين. وأيضًا تبين عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين المدرسين وتقديرهم من الجانب الفكري والسلوكي للنظام الجديد واختلاف سنوات الخبرة لدى المدرسين.

وباستعراض الدراسات السابقة يتضح أنها أكدت على أهمية التجديد التربوي في تطوير التعليم، والارتقاء بأداء المؤسسات التعليمية، كما أكدت على أهمية العمل على تطوير التعليم الثانوي من خلال إعادة النظر في النظام ككل، وإدخال بعض التجديدات التربوية على كافة عناصره، وليس الاقتصار على التطوير التكنولوجي، حيث يجب أن يكون هناك تطوير ملموس في الموارد البشرية يوازيه، واختلفت الدراسة الحالية عن سابقاتها باستخدام مدخل التجديد التربوي واستطلاع آراء الخبراء في التطوير الحالي للثانوية العامة في مصر بنظامها الجديد، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في التأكيد على أهمية الدراسة ومتغيراتها، وتأصيل الإطار الفلسفي للتجديد التربوي، ورصد واقع التعليم الثانوي واستشراف مستقبله على ضوء المعطيات التي توصل إليها من تناول وتحليل تلك الدراسات والبحوث.

مخطط الدراسة: سارت الدراسة على النحو التالي:

الجزء الأول: تناول الإطار العام للدراسة.

الجزء الثاني: تضمن الإطار النظري للدراسة من خلال ثلاثة محاور: الأول استعرض الإطار الفكري والفلسفي لمدخل التجديد التربوي، والثاني عرض أهم ملامح نظام الثانوية العامة الجديد، والثالث شرح العلاقة بين التجديد التربوي وتطوير التعليم الثانوي.

الجزء الثالث: تناول الدراسة الميدانية من حيث إجراءاتها ونتائجها.

الجزء الرابع: تناول الإطار المستقبلي للدراسة من خلال عرض التصور المقترح.

الجزء الثاني- الإطار النظري للدراسة

يجيب هذا الجزء عن الأسئلة الفرعية من الأول إلى الثالث، وللإجابة عنها تناولت الدراسة المحاور الثلاثة التالية: الإطار الفكري والفلسفي لمدخل التجديد التربوي، وأهم ملامح نظام الثانوية العامة الجديد، وأخيرا العلاقة بين التجديد التربوي وتطوير التعليم الثانوي.

وتفصيل ذلك فيما يلي:

المحور الأول: الإطار الفكري والفلسفي لمدخل التجديد التربوي:

تزايدت الحاجة إلى ضرورة تبني المؤسسات التعليمية –ومنها المدرسة الثانوية العامة– سياسة التجديد التربوي، لإصلاح وتطوير التربية بجميع مؤسساتها وعملياتها لتسهم بفاعلية في تحقيق التنمية المجتمعية المنشودة، ووضع الأطر المناسبة والأساليب الهادفة إلي إصلاح وتجديد نظام التربية عامة والتعليم خاصة، مشتقًا من التجارب والبحوث والملاحظات والممارسات التجديدية وغيرها.

ويمكن تناول الإطار الفكري والفلسفي لمدخل التجديد التربوي على النحو الآتي:

١- مفهوم التجديد التربوي :Educational renewal

يشير مفهوم التجديد التربوي إلى إدخال كل ما هو جديد أو تغيير في الأفكار أو السياسات أو البرامج أو الطرق، أو المرافق، أو البيئة التعليمية القائمة بالفعل على اتساعها، ويحدث تحسينًا ملموسًا غفي كفاءة الخدمة التربوية وهو العملية الدينامية لابتكار هذه التغيرات والتخطيط لها، وتطبيقها *(توفيق وحسن، ٢٠١٠، ١٢٢)*.

ومفهوم التجديد التربوي ناتج عن حالة التحول من التعليم القديم الى التعليم الجديد معتمدًا على تنمية الإبداع في العملية التعليمية وتوفير الخصائص الحديثة للمعلم، كما يهدف إلى التجديد في التعاون المستمر وحل المشكلات حالية او قبل وقوعها، ويمكن أن يحدث في مواقف اجتماعية أو مؤسسة أو فردية، ويتطلب أناسًا مجددين لهم عقول مميزة. *(العنزي، ٢٠١٠م، ٦)*.

ويعرف التجديد التربوي بأنه "عمل قصدي، يقوم على نتائج البحوث والدراسات التربوية، التي تأخذ بالاعتبار جميع منجزات العلم الحديث والخبرات التربوية والممارسات الأكثر تطورا، ويهدف إلى تطوير شامل للنظام التربوي، وجعله قادرًا على تبني واستيعاب الاتجاهات التربوية المعاصرة، بغية زيادة فاعليته، وتحسين مروده ومواءمته لمتطلبات البيئة المحلية والعالمية بالاعتماد على التطبيق المنهجي والمنظم للمعرفة العلمية في مهام عملية" *(صباغ، ٢٠١٥، ٥٦)*. ويعرف كذلك بأنه "توليد الأفكار التربوية الجديدة غير المسبوقة، ووضعها موضع التنفيذ؛ بهدف تحسين نظام التعليم الثانوي واصلاحه ورفع كفاءته، وذلك حتى يستطيع أن يلبي احتياجات المجتمع ويسهم في تطويره *(عبد الله، والخميسي، ٢٠٢٠، ٢٦٤-٢٦٥)*.

كما يعرف التجديد التربوي بأنه تبنى وسائل وحلول غير تقليدية لإصلاح التعليم توسيعًا لفرصة وتخفيضًا لكلفته ورفعًا لكفاءته وزيادة في فاعليته وملاءمته للمجتمعات التي يوجد فيها"*(طلبة، ٢٠٠٤، ٩٩)*. ومعنى ذلك أن التجديد التربوي يساعد في استحداث بدائل جديدة لنظام التعليم القائم أو لبعض عناصره، بحيث تكون أكثر كفاية وفاعلية في حل مشكلاته، وتلبية حاجات المجتمع الذي يوجد فيه والإسهام في تطويره.

وهناك من يعرف التجديد التربوي بأنه "عملية إرادية مصممة ترمى إلى إدخال كل جديد في الأفكار أو السياسات أو البرامج أو الطرق أو البيئة التعليمية القائمة بالفعل على اتساعها، بشرط أن يحدث تحسنًا ملموسًا في كفاءة الخدمة التربوية"*(Caldwell & Hayward,2009, 159)*.

ويمكن تناول مفهوم التجديد التربوي وطبيعته من منظورات مختلفة هى*(قمبر،٢٠٠٩، ٣٦٢)*، *(الزهراني،٢٠١٢، ٢٢)*:

(أ) التجديد كصناعة تعليمية: حيث ينظر إلى التعليم على أنه صناعة لها مدخلات وعمليات ومخرجات، إلا أن المعارضين للتجديد والمشككين في تأثيره، لا يرون له بحسب زعمهم نتائج حسية ظاهرة أو ملموسة، ولا يقرون له بمقاييس موضوعية على غرار ما هو موجود في غير التربية، ودائمًا ينعتون التربية بالجمود، لا تعطي ثمرة ولا تنتج ثورة، مما يكشف عن جهلهم بطبيعة التربية وغفلتهم عن فعل التجديد فيها، كما أن فاعلية التعليم لا تظهر في نتائج عاجلة كالهندسة والطب، فمنها ما يظل كامنًا لزمن قد يطول أو يقصر حتى يخرج أزهاره ويقدم ثماره. ومن الصعوبة بمكان اختراع مقاييس عادلة لتقويم نتائج عقلية ونفسية ومهارية وسلوكية، أو نسبتها إلى مصدر أو مؤثر تربوي واحد، فما أكثر المصادر والمؤثرات في تشكيل البشر.

(ب) التجديد كرؤية مثالية: حيث إن التجديد هو أولًا تصور نظري لما يمكن حدوثه في عمليات التعليم من أجل ترقيته وتحقيق نتائج أفضل تحقق أهدافًا موضوعة أو مرغوبة، والتصور النظري يراعى أهداف التربية في منظومتها الواسعة والتي تستجيب لتنظيرات متباينة ويصعب أن نوفق بينها أو نجمع في صيغة واحدة بين المثالي والواقعي، والنظر إلى الأدوار المهنية التي حددوها للمعلم.

(جـ) التجديد في نماذج تقليدية: ففي الوجهة المقابلة للتصورات المثالية، توجد وجهة نظر أخرى مفتونة بالنماذج الغربية، ومؤمنة بسياسة النقل الجاهز والتقليد الحرفي، وهي سياسة مريحة تأخذ بها السلطات المسئولة لأنها أقل كلفة وأسرع في تحديث التعليم واختصار طريقه، وتروج لهذه السياسة هيئات وأجهزة دولية تعمل لتوحيد معيارية التعليم في أشكال تنظيمه وطرائق تدريسه وأساليب تقويمه هذه التماثلية تقضي في الواقع على التنوع والإبداع، وتتجاهل ظروف وحاجات ومشكلات كل دولة.

(د) التجديد بدون تجارب عملية: حيث إن سياسة التجديد التي تأخذ بالنقل عن الغرب وتقليد نماذجه إيمانًا بأن التحديث لا يكون إلا على الطريقة الغربية، وبأن ما رآه الغرب حسنًا يكون حسنًا، وفي كل مكان هذه السياسة التي لم تثبت صحتها في كل الأحوال، أعطت للتجريب كلمته الفاصلة فيما هو أنفع وأنسب من الصيغ والنماذج سواء الجديدة أو المنقولة المقلدة.

(هـ) التجديد في بيئات سلبية: حيث يظن كثيرون أن التعليم وتجديده مسألة تربوية خالصة، تهتم بها المدارس في داخلها وتنهض بها السلطات التعليمية المسئولة إشرافًا وتنظيمًا وتسييرًا وتقويمًا وتمويلًا، ولا شأن للمجتمع الخارجي بهذه الأمور، ومن ثم فالعلاقات متقطعة بين المدارس وما يحيط بها من مؤسسات وهيئات وأسر.

إلا أن هناك العديد من التحديات التي تفرض ضرورة الاهتمام بالتجديد التربوي منها: ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى، الانفجار المعرفي، ثورة الاتصالات، الثورة التكنولوجية، الاتجاه نحو المزيد من الديمقراطية في شتى مناحي الحياة، والاهتمام بالتنمية البشرية في إطار التنمية الشاملة والمستدامة الذى أوجب على القائمين بعملية التجديد التربوي مراعاة عدة اعتبارات منها:

- **الإلمام التام بالنظام التعليمي وخصائصه وردود أفعاله.**
- **الارتقاء بمستوى المعلم وتدريبه على مهارات التعامل مع الطلاب وتشجيع عمليات التغير عبر التدريب للعاملين.**
- **تطوير المؤسسة التعليمية في ضوء النظريات التربوية الحديثة.**
- **تنوع مصادر التعلم داخل المدرسة وخارجها ضمن استراتيجية للتعلم الذاتي.**
- **دعم المتخصصين والإداريين لعمليات التجديد بإيجابية.**
- **الاستفادة من جهود الدول المختلفة وخبرات المنظمات والمؤسسات الدولية في مجال التجديد التربوي.**

٢- أهداف التجديد التربوي:

يتمثل الهدف الرئيس للتجديد التربوي في تنمية قدرة المؤسسة التعليمية علي بناء مجتمع معرفي يساعد علي إعداد الطلاب وتهيئتهم للتكيف مع التغيرات المجتمعية الحادثة، وتوفير مناخ تعليمي يدعم القدرة علي الإبداع والتفكير المنظم، ومهارات حل المشكلات لمواجهة الصعوبات الطارئة، وتطوير منظومة التعليم من خلال مراجعة مدخلاتها ومخرجاتها، ووضع خطط وسياسات تربوية جديدة لتفعيل العناصر التعليمية القائمة أو استحداث بنى ونظم جديدة لرفع كفاية التعليم، وتحسين نوعيته، وزيادة قدرة المؤسسة التعليمية على البقاء والاستمرار، وزيادة إحساس الأفراد العاملين بأهدافها، وتحقيق النجاح التنظيمي، وتحقيق المواءمة المرغوبة مع بيئتها الخارجية، بما يجعل المدرسة قادرة على التعامل الفعال مع الفرص والقيود التي تواجهها في ظل التغيرات المستمرة في بيئة العمل الداخلية والخارجية، كما أنها تحاول إكساب المدرسة القدرة على الانتقال إلي وضع جديد يتماشى مع طبيعة العصر، والاستجابة بشكل أفضل لمتطلباته، وتحدياته، وتقنياته، وبناء وتطوير رؤية مشتركة للمؤسسة، وتحسين سبل وأساليب التواصل مع العاملين فيها، وصنع القرارات التربوية داخلها بطريقة تعاونية وتشاركية *(Daniels,2002, 31)*.

ويشير *خطاب (٢٠١٢، ١٢٧) إلى* مجموعة من الأهداف التي تسعى التجديدات التربوية إلى تحقيقها داخل المدارس الثانوية وهي:

- **التركيز على التجديد في الكيفية التربوية التي يتم بها إعداد أبناء المجتمع لموجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين، بحيث يتم إعداد أبناء المجتمع لعالم المستقبل الذي يموج بالثورات المعرفية؛ مما يستلزم تحديد صورة إنسان المستقبل وأهم سماته التي ينبغي أن يسعى النظام التربوي القائم إلى تكوينها لتكون بذلك محكا للتجديد التربوي المنشود.**
- **إيجاد بيئة تساعد على تحقيق أعلى مستويات تعليم عن طريق إشباع اهتمامات الطلاب وقدراتهم المختلفة، وتدعيم السمة المميزة عند كل طالب وتحقيق نموه المهني.**
- **تنويع الأنشطة التي تنمي قدرات الطلاب المختلفة؛ بحيث يجد كل طالب ما يشبع هواياته فيكون أكثر ارتباطًا وحبًا للمدرسة وأشد انتماءً لها، بالإضافة إلى تطوير منظومة العمل داخل المدرسة بتطبيق أنماط تعليمية حديثة كالتعلم التعاوني والتعلم النشط والتعلم الذاتي والتعلم عن بعد، مع إدخال تكنولوجيا التعلم والحاسب الآلي بجميع المدارس.**
- **ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، من خلال تأهيل الموارد البشرية، وتوفير احتياجات سوق العمل من المتخصصين الأكفاء في مختلف المجالات.**
- **الارتقاء بمستوي المعلم وتدريبه على مهارات التعامل مع طلابه.**

ومن هنا يتضح أن للتجديد التربوي أهميته البالغة في تطوير التعليم، وهذه الأهمية تنقله من كونه قضية ثانوية إلى كونه قضية مصيرية تمليها تطورات الحياة والمتغيرات المعاصرة التي تجتاح العالم، وذلك من أجل إعادة النظر في النظم التعليمية من خلال التجديد التربوي المستمر والارتقاء بالتعليم ونوعية خريجيه، وأصبح لزامًا علي المدرسة اتخاذ كافة الإجراءات لإتاحة الفرصة كاملة لتوظيفها، والانتفاع بما تحويه من أدوات وفنيات في صياغة مداخل تعليمية جديدة تتفق مع ما تنادي به الصيغ التجديدية في التربية.

٣- سمات التجديد التربوي وخصائصه:

يتسم التجديد التربوي بارتباطه بمبادرات فردية وجماعية، وبتجارب فردية مرتبطة بسياقها المؤسسى، ومن ثم فهى غير نمطية، أو أنها تتحقق بتدابير إدارية معلنة، وهو أمر نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان، كما أنه يتفاوت في درجته، فمن التجديد ما يكون طفيفًا أو شكليًا مثل تعديل مواعيد الدراسة أو اليوم المدرسي أو فترات الحصص أو مواعيد الامتحانات أو ما شابه ذلك، وقد يكون التجديد رئيسيًا أو جوهريًا كما في تغيير المناهج الدراسية أو نظم التقويم والامتحانات أو تغيير بنية النظام التعلمي أو استحداث أنواع جديدة من المدارس أو إدخال التكنولوجيا التعليمية الجديدة. *(فوبار، ٢٠١٠م، ٣٧).*

ويمكن الإشارة إلى عدد من الخصائص للتجديد التربوي، منها:

- **التجديد التربوي عملية مستمرة ومرنة.**
- **التجديد التربوي عملية تستهدف حل المشكلات القائمة أو منع حدوث مشكلات في المستقبل.**
- **التجديد التربوي نشاط هادف يتم التخطيط له مسبقًا جزئيًا وكليًا.**
- **يحدث التجديد في أطر اجتماعية أو مؤسسية أو فردية.**
- **ينتج عن التجديد فوائد خاصة بالنظام الاجتماعي ككل، أو بعض مؤسساته أو أفراده. وتتطلب هذه الفوائد في حالة التربية والتعليم خاصة مقاييس موضوعية لتحديدها، لا سيما أن هذه الفوائد عادة ما يتأخر ظهورها في حالة التجديدات التربوية.**
- **يتطلب التجديد أناسًا مجددين، لهم عقول متميزة، وقدرة خلاقة على عرض أفكارهم بشكل واقعي ومقنع.**
- **التجديد التربوي يرتبط ارتباطًا وثيقًا قد يصل لحد التداخل مع كل جوانب الإصلاح والتطوير والتحسين والتنمية والإبداع والابتكار.**
- **يتطلب التجديد تجريبًا متأنيًا، مصحوبًا بتقويم موضوعي، ثم تدرجًا في التعميم، مع استمرار عملية التقويم.**

التجديد يمكن أن يأتي من الداخل، ولا مانع من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، مع مراعاة تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول خاصة في حالة التجديد التربوي. (عابدين، ٢٠٠٧، ١٣٩-١٤٠)، (شرتيل، ٢٠١٨، ٢٤٢)

ومن خصائص التجديد التربوي أنه تغيير مقصود لا يأتي عفوًا أو ارتجالًا، وإنما لا بد له من الاستناد علي أسس عملية مقصودة، وحتى إذا كان التجديد علي مستوي (جزئي)، فإن له أبعادًا وانعكاسات ترتبط بالكل (النظام)، وكذلك بالثقافة (البيئة التي يعمل فيها النظام)، أضف إلي ذلك أن التجديد ينطوي علي مشاكل معقدة لا يمكن حسمها بالحكم الحدسي، ولا بالقياس غير المدقق علي معايير مستمدة من تجارب تربوية في مجتمعات أخري، ويتطلب التجديد أيضًا رؤية واضحة المعالم تمكن من السيطرة والتنبؤ، وبدون كل ذلك يكون التجديد مآله الفشل الزريع والإخفاق نتيجة إرباك النظام التربوي، وإهدار الوقت والموارد(*عليوة، ٢٠١٠، ٢٧٢*).

٤- مبادئ التجديد التربوي:

وقد اتفق البعض حول مجموعة من المبادئ أو الأسس التي تقوم عليها عملية التجديد التربوي في المؤسسات التعليمية –ومنها المدارس الثانوية– وتتضمن ما يلي(*نصار، ٢٠١١، ٢٥١-٢٥٢*)، (*ملكاوي، ٢٠٠٦، ٩٠*):

- **الفكر وتجديده سمة من السمات المميزة للإنسان كونه الكائن الوحيد الذي يمتلك القدرة علي التفكير، ومن ثم القدرة علي التعلم، ولذلك يقوم به جميع البشر الأسوياء في كل زمان ومكان.**

- **ينطلق تجديد الفكر التربوي من واقع الحياة في المجتمع، ويستهدف بالدرجة الأولي توجيه مسار العمل التربوي نحو تطوير الواقع الاجتماعي القائم؛ ولذلك يصعب دراسة التجديد التربوي بمعزل عن الأوضاع والمتغيرات الاجتماعية القائمة.**
- **التجديد التربوي ليس وليد اليوم بل بدأ مع تطور الفكر التربوي منذ القدم علي أيدي الفلاسفة والمربين حينما تطورت الحياة الاجتماعية، وتنامت الثقافة الإنسانية، واستحدثت المؤسسات التعليمية لتتولي مهمة تربية أفرد المجتمع، ومازال التجديد التربوي في تطور مستمر ليكون بمثابة الموجه والمرشد للمدرسة في تطوير أدائها، وتحقيق رسالتها.**
- **تمثل ثقافة التجديد التربوي نقطة محورية في تنفيذ التجديد وتحقيق التغيير المنشود داخل المدرسة، فالمدرسة التي تمتلك ثقافة التجديد هي المدرسة التي تمتلك قدرًا كبيرًا من الإجماع على الرغبة في التجديد والشعور بالحاجة إليها، ولا يكون ذلك من باب الأماني والأحلام، وإنما يكون مكونًا أساسيًا من نشاط العملية التربوية في داخل المدرسة والأطراف ذات العلاقة بها.**
- **إيمان القيادات التعليمية والمدرسية بجدوى التجديد، والمشاركة في رسم السياسات التربوية والخطط لإدخال المتغيرات الجديدة على النظام التعليمي وفلسفته، وأهدافه، ومضامينه المعرفية، والأساليب التعليمية، وطرائق التقويم، وغير ذلك من النشاطات التعليمية والأدوار التربوية داخل المدرسة وخارجها، حتى تبقي المدرسة آلية فعالة في تمثل المتغيرات الجديدة.**

ويشير (Steen,2011,47) إلى أن استراتيجيات الإصلاح المدرسي يمكن أن تعمل فقط إذا تمت إعادة ثقافة المدرسة. وفي هذا الصدد يجب التأكيد على أن حركات الإصلاح المدرسي أو التجديد التربوي قد شهدت تحولًا كبيرًا من الاهتمام بالنتائج الملموسة مثل درجات الاختبار، ومعايير المعلم والإدارة، إلى الاهتمام بالقضايا الثقافية العميقة ومنها: طرائق التفكير، وتعديل القيم والمعتقدات، والتفاعلات الاجتماعية، وتكوين الهوية، إلى غير ذلك من الجوانب التي تؤدي إلى ضمان استدامة التغيير والتجديد، وتحييد معوقات الإصلاح والتي تتمثل عادة فيما يأتي:

- **مقاومة التغيير وعدم الترحيب بالتغييرات الجذرية ذات الفوائد المستقبلية.**
- **جمود مناخ العمل بالمدرسة الثانوية نظرًا لكثرة اللوائح والتعليمات التي تصدرها الوزارة أو مديريات التربية والتعليم بالمحافظات، والتي تقف عائقًا أمام التجديد بالمدرسة على اختلاف مستوياتها.**
- **عدم استقرار السياسة التعليمية.**
- **ضعف التعاون بين المعلمين، وسيادة النمط التقليدي من المعلمين المقاومين للتغيير، والمعتمدين على التلقين بدلًا من تنمية مهارات التحليل والاكتشاف لدى المتعلمين. *(يوسف، ٢٠١٩، ١٨-١٩)***

مما سبق يتضح تعدد المبادئ التي تحكم عملية التجديد التربوي، وإحداث التجديدات التربوية داخل المدارس، كما يتبين أن التجديد التربوي في التعليم الثانوي يقوم علي إحداث تغييرات في بنية المدرسة، بغية النهوض بواقع التعليم الثانوي، ورفع كفايته، ليكون أكثر قدرة علي تحقيق أهدافه في مساعدة الطلاب علي النمو المتكامل الذي يتناسب مع مرحلة النمو التي يمرون بها، وتزويدهم بالمهارات الأساسية اللازمة لاكتساب المعرفة، وإعدادهم للمراحل التعليمية اللاحقة، وكلها مبررات تؤكد أهمية التجديد التربوي المستمر في هذه المرحلة التعليمية.

٥- مداخل التجديد التربوي في المؤسسات التعليمية:

تتعدد المداخل التي تناولت التجديد التربوي في المؤسسات التعليمية حيث استندت في تناولها إلى مبادئ وأسس وخطوات مختلفة، وعلى الرغم من ذلك إلا أنها اتفقت حول هدف مشترك وهو احتواء مقاومة التجديد التربوي من قبل العاملين في هذه المؤسسات، وتتضمن هذه المداخل ما يأتي:

(أ) المدخل المعياري والتثقيفي Normative & Re culturing Approach: ويقوم هذا المدخل على أن المتبنى لا يقف موقفًا سلبيًا بقدر ما ينشط بنفسه لحل مشكلاته، كما أنه لا ينتظر حلولًا تأتيه من الخارج، بل يبحث بكل جدية عن حل لمشكلاته، وإذا كان المنطلق هنا هو فعالية ومشاركة المتبنى في حل مشكلاته، وحفزه لابتكار واستحداث الحلول في المقام الأول، وكيفما يشير نموذج حل المشكلات، فثمة ضرورة للاعتماد أيضًا على عنصر خارجي معاون، وموجه نحو الحل الأمثل، من خلال تغيير المواقف والاتجاهات والقيم التي يعتنقها الممارس المشكل، فالإشكالية هنا تكمن في التأكيد على تنمية قدرات المتبنى على حل المشكلات، والأخذ بالمبادرات الذاتية من ناحية، وتبصر المتبنى بذاته لتنمى شخصيته، وعلى أساس أن ذلك ينتهى إلى تغييرات تنظيمية*(Stevens,2014, 52)*.

(ب) المدخل الاختياري العقلاني Empirical Rational Approach: ويقوم هذا المدخل على أساس الاستيعاب، والتعقل عن المتبنيين والجهور، وبمبدأ العائدة من التجديدات، فعملية التغيير ترتبط أساسًا بمدى إدراك واستيعاب المعلم الممارس للتجديدات التربوية باعتباره إنسان عاقل، ويحتاج فقط لأن يتم تزويده بالمعلومات البحثية، فيغير ما لديه. ووفقًا لهذا المدخل تأتى التجديدات التربوية نتاج المقترحات العقلية والبحوث العلمية، كمدخل لتوسيع وتنمية المعارف والمعلومات، وانتهاء بها إلى مرحلة التطبيق العملي، كما ينطلق هذا المدخل الاستراتيجي معتمدًا على تهيئة الجمهور لتقبل التجديدات، والحد من رفضها ومقاومتها، ومن ثم كانت أهمية الحملات الإعلامية، تعريفًا بالتجديدات وأهميتها بالنسبة لهذا المتبنى، ومن هنا كان على التجديد أن يكون منطقيًا وعقلانيًا حتى يمكن تبنيه*(صباغ،٢٠١٥، ٥٤)*. ووفقًا لهذا المدخل، فإنه إذا كانت هناك ضرورة للاعتماد على تأثير المعلم وفعاليته في العملية التجديدية، فثمة توجه بالتوسل إلى ذلك بتنمية وعى المعلمين بواقعهم، وإدراك أبعاده، والتخلص من المنطق التقليدي من خلال التزود

بطرق البحث ووسائله، وإن كان ذلك مكلفًا جهدًا ومالًا، ولعل نمط قرار التجديد هنا اختياري، حيث يقوم الفرد في أي نسق اجتماعي باختيار تبنى التجديد أم لا *(لاشين،٢٠١٤، ٦٤)*.

ج- المدخل القهرى/ السلطوى التصحيحى **Power Corrective Approach**: ويقوم هذا المدخل على إتباع مبدأ الثواب والعقاب لإحداث وفرض التجديد والتغيير، واستخدام السلطات والصلاحيات التي يمتلكها المدير في إدخال التجديدات التربوية، ويرتبط هذا المدخل بالنظم المركزية حيث يفرض القرار على النسق الاجتماعى من قبل الأفراد والجماعات ذات السلطة والقوة التي تمكنها من فرض التغيير وحث العاملين على المشاركة في التجديدات التربوية مثل: الحكومة، السلطات التعليمية المحلية، القيادات التعليمية، وقد تم توظيف هذا المدخل قديمًا في تطوير المؤسسات التعليمية، ويمثل انعكاسًا للمناخ الاجتماعى السلطوى، ويسود في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على القهر والقسر فيما تعمد إليه النظم التربوية من تجديدات، في الوقت الذى ثبت فيه عدم جدوى استخدام القوة في التنفيذ الحرفي للوائح والقوانين*(Leaderbeater,2012, 39)*

٦- أهم معوقات التجديد التربوي:

تواجه عملية التجديد بشكل عام عدة معوقات رئيسة هي: قلة المعلومات التجديدية، قصور النظرة إلى العمل التربوي في المدارس، صعوبة تطبيق أساليب جديدة متنوعة في ظل الظروف الواقعية الفعلية في المدارس، وعدم اقتناع بعض المعلمين والمعلمات بالتجديد وعزوفهم عن تطوير ذواتهم، ونقص الامكانيات المادية في الحقل التعليمي والتربوي، وتتضمن معوقات إدارة التغيير ما يلى: *(السبيعي،٢٠٠٩، ٣٣)*:

- معوقات متعلقة بالجوانب السلوكية وأهمها: فقدان الرغبة في التغيير والتجديد نتيجة الإحباط والمثبطات المتعددة، وفقدان الثقة فيمن سيقومون بالتغيير، والحذر من التعامل مع الأمور مجهولة النتائج.
- معوقات متعلقة بالجوانب الاجتماعية وأهمها: خوف العاملين من عدم القدرة على التكيف مع متطلبات التغيير، وسوء علاقات الموظفين مع القائمين بتنفيذ التغيير، والإحباط واليأس لدى الموظفين نتيجة تجارب فشل سابقة للتغيير.
- معوقات متعلقة بالجوانب التنظيمية وأهمها: ندرة الحوافز والمكافآت لتشجيع العاملين للانخراط في عمليات التغيير، ونقص الصلاحيات الممنوحة لإدارة المدرسة للقيام بالتغيير المناسب.

بينما يرى عابدين *(٢٠٠٧، ١٥٢- ١٥٤)* أن أهم معوقات التجديد التربوي تتمثل في:

- صعوبة تكييف التغيير المطلوب لواقع العمل المدرسي.
- صعوبة تطبيق أساليب جديدة بدرجة كافية للظروف الواقعية الفعلية للمدارس.
- قصور النظرة إلى النظام المدرسي بوصفه وحدة عضوية متفاعلة تقوم على التأثير والتأثر.
- قصور مبدعي الأساليب الجديدة في تناول متطلبات تطبيق هذه الأساليب.

- **ضعف ثقة الكثير من المديرين والمعلمين في الأساليب التربوية الجديدة.**
- **قلة وجود المخططات التربوية التي تربط بإحكام بين النظرية التي توجه التجديد والتطبيق الفعلي له في الميدان.**
- **التسرع في تعميم التجارب الجدية دون إعطاء الوقت الكافي لها لتقويمها.**
- **احتياج الكثير من التجديدات التربوية لوقت طويل حتى تؤتي ثمارها.**
- **احتياج العديد من التجارب الجديدة للعديد من المقاييس والاختبارات اللازمة لقياس كفاءة هذه التجديدات وفعاليتها بدرجة عالية من الموضوعية.**
- **احتياج العديد من التجديدات التربوية للكثير من الإمكانيات المادية والبشرية التي ربما تفوق قدرة بعض الدول، ولا سيما النامية منها.**
- **الصعوبات المرتبطة بالمحتوى الدراسي وطرائق التدريس، وإعداد المعلم وتدريبه، ونظم التقويم والامتحانات، والإدارة التربوية والتعليمية والمدرسية، والتوجيه التربوي.**

المحور الثاني: أهم ملامح نظام الثانوية العامة الحالي الجديد

وتعتبر المرحلة الثانوية من أهم المراحل التعليمية؛ حيث يقع على عاتقها مسئولية تنمية شخصية المتعلم ومهاراته، وميوله، وإكسابه أساليب التفكير السليم في حل المشكلات التي تواجهه في إطار البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وكذا تزويده بالخبرة والمعرفة التي تجعله قادرًا على التكيف مع بيئته المحلية والعربية والعالمية.

ويمكن تناول أهم ملامح نظام الثانوية العامة الجديد على النحو الآتي:

١- التطور التاريخي للتعليم الثانوي العام:

يمكن رصد بعض المراحل التي مر بها نظام الثانوية العامة في مصر من خلال العرض الآتي:

- **صدر القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ لتنظيم التعليم الثانوي بتقسيم التعليم الثانوي إلى مرحلتين: الإعدادية والثانوية، ونص على جعل مدة الدراسة الثانوية ثلاث سنوات يتخصص فيها الطالب.**
- **ظل هذا التنظيم ساريا حتى صدر قانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذي يشترط على الطلاب الراغبين في الالتحاق بالصف الأول الثانوي أن يكونوا حاصلين على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي (المادة ٢٣)، وأن تكون الدراسة عامة في الصف الأول ويختار التخصص بدءا من العام الثاني، ويعقد في نهاية السنة الثالثة امتحان عام يمنح الناجحون فيه شهادة إتمام المرحلة الثانوية العامة.(المادة ٢٨)**
- **ووفقا لوثيقة تطوير التعليم في مصر التي صدرت عام ١٩٨٧ في عهد الدكتور أحمد فتحي سرور تم إعداد مبادرة لتطوير التعليم الثانوي المصري ارتكزت على عدة عناصر.. منها *(سرور، ١٩٨٩، ٢١٦-٢١٨)*:**

- غرس المهارات والقدرات الفكرية على اختلاف مستوياتها في الطلاب والعمل على تنميتها مع تشجيع الطلاب على تكوين ملكة الإبداع والتجديد.
- تطوير الدراسة في المدارس الثانوية بحيث تصبح مرحلة منتهية تؤهل الطلاب للعمل.
- الحد من الانفصال الحاد بين القسمين العلمي بفرقتيه والأدبي.
- وضع معايير قومية للامتحانات وإيجاد نظام للقبول في التعليم الجامعي والعالي لا يعتمد على الثانوية بصورتها.

ورغم وضع خطة تنفيذية للاستراتيجية فإنه لم يكتب لها التنفيذ بسبب التغيير الوزاري.

- ثم صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ الخاص بتعديل بعض مواد القانون السابق، ليجعل بعض المواد اختيارية والأخرى إجبارية يختارها الطالب عند التخصص في الصف الثاني الثانوي(مادة ٢٦)، وتحويل الامتحان إلى مرحلتين تحسب درجة الطالب بمتوسط ما حصل عليه من درجات في نهاية السنة الثانية والثالثة (مادة ٢٨)، وفي العام نفسه أدخل نظام تحسين المجموع الذي أصبح فيه بموجب مادة (٢٩) من حق الطالب التقدم لامتحان دور ثان في شهر أغسطس لتحسين درجاته في المواد التي يرغب فيها سواء رسب فيها أو لم يرسب، وأثار نظام التحسين هذا جدلا واسعا بين الخبراء ووصفوه بأنه نظام نزل علينا بالباراشوت لإلهاء الأسرة المصرية عن متابعة الحياة العامة وخاصة الحياة السياسية، وفشل نظام التحسين فشلا ذريعا بعد حصول الطلاب على مجاميع خرافية وصلت لمئات الطلاب إلى ١٠٥% وأصبح الطالب الحاصل على ٩٥% طالبا فاشلا لا يجد مكانا في كليات القمة، وقد أدى هذا النظام إلى حالة من الطوارئ والإرهاق للأسرة لمدة ٢٤ شهرا متصلة والدخول في دوامة التحسين، ونتيجة لذلك فقد ألغي هذا النظام (نظام التحسين) بعد عامين من تطبيقه وتحديدا في سبتمبر ١٩٩٧ بقرار من رئيس الوزراء الأسبق الدكتور كمال الجنزوري، بينما ظلت الثانوية العامة تدرس بنظام العامين وبنظام الشعبتين *(بدران: ٢٠٠٠، ٧٠)*.
- نظرا للاختلاف حول هذا القانون صدر القرار الوزاري رقم ٨٨ لسنة ٢٠١٢م بأن يجرى الامتحان للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلة واحدة في نهاية السنة الثالثة اعتبارا من العام الدراسي ٢٠١٣/ ٢٠١٤م. في هذا القانون السابق مادة (٨) التي تنص على فصل الطالب إذا تغيب بدون عذر مدة ١٥ يوما متصلة أو ٣٠ يوما منفصلة، ولا يسمح للطالب بحضور الامتحان إذا لم تصل نسبة حضوره ٨٥%.

والحقيقة ومن خلال الواقع أن هذه المادة غير مفعلة، وهناك غياب جماعي ملحوظ للطلاب بالمرحلة الثانوية اعتمادًا على الدروس الخصوصية، حيث انتشرت ظاهرة الدروس الخصوصية التي نالت قدرًا كبيرًا من الجدل، بين المدافعين عنها باعتبارها ضرورية، وبين منتقدين لها باعتبارها مما يزيد التخلف في التكوين المعرفي لأبنائنا، ويكفي أن نعرف أن جل الجهود في هذا النظام الموازي

المنحرف للتعليم يتجه إلى محاولات التنبؤ بما سوف يكون عليه الامتحان، فيصل أبناؤنا إلى الجامعة وهم فاقدون أي ملكة معرفية حقيقية إلا في حالات قليلة ممن شملتهم أسرة واعية أو مَدرَسة نجت بنفسها أو مدرسين يحتفظون بالقيم الحقة التي تمليها عليهم رسالتهم السامية *(أحمد، ٢٠١٦، ٢٣)*.

وقد بدت الحاجة واضحة للبحث عن نظام بديل للثانوية العامة ينهي مسلسل الرعب الذي تعيشه الأسرة المصرية، خاصة بعد مهزلة التسريبات الأخيرة والغش الجماعي في المرحلة الثانوية... حيث شهدت امتحانات الثانوية العامة في مصر في العام الدراسي ٢٠١٥/ ٢٠١٦م أزمة تسريب الامتحانات على صفحات التواصل الاجتماعي وصفحات أعدت خصيصا لغرض التسريب والغش، ورغم حدوث تسريب الامتحانات منذ عام، وتأكيد المسئولين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوثه، فإن تسريب امتحانات الثانوية العامة على النحو الذي تم هذه المرة يمس أداء الدولة المصرية؛ إذ لا شك أن وقائع التسريب تشير إلى إخفاق مؤسسي فادح، فقد أكد الوزير المسئول وكذلك المسئولون عن امتحان الثانوية العامة أنه لن يكون هناك أي تسريب وأن خططًا محكمة قد وضعت لضمان ذلك، واضطرت الوزارة إزاء هذا الأمر إلى إلغاء امتحان بعض المواد الدراسية وتأجيل البعض الآخر، الأمر الذي يضع وزارة التربية والتعليم في أزمة حقيقية*(سليمان، ٢٠١٧، ٤٠٧)*.

– في عام ٢٠١٥ صدر القرار الوزاري رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠١٥ بإضافة درجات السلوك والغياب في المرحلة الثانوية، ونص في مادته الأولى على أنه " يمنح طلاب الصف الثالث الثانوي العام المقيدون بالمدارس الرسمية والخاصة عشر درجات بواقع سبع درجات للمواظبة على الحضور، وثلاث درجات للانضباط السلوكي خلال العام الدراسي تضاف للمجموع الكلي للدرجات ليصبح (٤٢٠) درجة. ونتيجة لتضارب الآراء حول هذا القرار وكثرة المعارضة له من الطلاب وأولياء الأمور لصعوبة تحقيق العدالة فيه وتأثيره على تكافؤ الفرص التعليمية، صدر القرار الوزاري رقم ٣٨٦ لسنة ٢٠١٥ بشأن وقف سريان العمل بالقرار رقم ٣٥٧، ونص في مادته الأولى على وقف سريان العمل بالقرار الوزاري المشار إليه خلال العام الدراسي ٢٠١٥/ ٢٠١٦ على أن تطبق كافة القواعد والأحكام التي كان معمولا بها قبل صدوره.

ومن خلال استعراض محاولات تطوير نظام الثانوية العامة في مصر يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- **منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين وحتى الآن تم توجيه عناية خاصة من قبل وزارة التربية والتعليم لمرحلة الثانوية العامة نتج عنه كثير من التغييرات في ملامح المرحلة نظرا لما تمثله من أهمية لجموع الشعب المصري.**
- **في كل تغيير يحدث لنظام الثانوية العامة تكون المبررات أنها بهدف تخفيف العبء الدراسي على الطلاب، وتخفيف العبء النفسي والعصبي والاقتصادي على أسرهم، والقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية.**

- **اقتصرت معظم محاولات التطوير في خطة الدراسة على إضافة مقررات دراسية أو حذفها، أو زيادة وزنها النسبي، وتتضمن مواد الدراسة مواد أساسية لجميع الطلاب، وأخرى اختيارية وفقا لاستعداد الطالب وميوله.**
- **نال امتحان الشهادة الثانوية العامة وما يرتبط به من تعليمات اهتماما كبيرا من قبل وزارة التربية والتعليم بهدف تحسين مخرجاته، وتحقيق أهدافه المرصودة.**
- **رغم الاهتمام المتزايد بنظام امتحانات الثانوية العامة، والحرص على إعداده بطريقة منظمة ودقيقة لتحقيق العدالة بين الطلاب وإعطاء كل ذي حق حقه، ورغم الاهتمام المتزايد بتطوير نظم الامتحانات والتقويم بالشهادة الثانوية العامة وصدور العديد من القوانين والقرارات الوزارية المنظمة لها؛ فإن هناك العديد من السلبيات مثل اقتصارها على قياس الجانب المعرفي وعجزه عن قياس جوانب مهمة أخرى تتعلق بنواتج التعلم عند الطلاب مثل القيم والاتجاهات والمهارات والعمليات العقلية العليا، وكذا وجود هدر في الموارد الاقتصادية برصد الميزانيات الضخمة لتغطية مشاركة أعداد ضخمة من الإداريين والمعلمين والقيادات، واقتصار الامتحانات على برمجة عقول الطلاب في ضوء نمط الامتحان، وتحقيق النجاح دون حصول تعلم حقيقي، إضافة إلى القلق النفسي والاجتماعي المصاحب لعملية الامتحان سواء للطلاب أو لأولياء أمورهم، وتطبيق امتحان موحد على جميع الطلاب مما يعني عدم الاعتداد بالفروق الفردية في القدرات بين الطلاب والفروق في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وما يترتب على كل هذه المشكلات من انتشار لظاهرة الدروس الخصوصية التي أصبحت تشكل القاعدة والأساس بالنسبة للطلاب بينما صارت المدرسة هي الاستثناء، وبروز مشكلة الغياب التي تزداد وضوحا بنهاية العام الدراسي، وانتهاء بانتشار ظاهرة الغش التي وصلت في بعض الأحيان لما يطلق عليه الغش الجماعي. *(سليمان: ٢٠١٧، ٤٢٠-٤٢٦)*.**
- **أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى انفصال نظم الامتحانات عن تطوير العملية التعليمية بكل أبعادها، وهذا يعني اقتصار فهم التقويم على برمجة عقول الطلاب في ضوء نمط الامتحان والنجاح فقط؛ فمن العيوب كون الطالب أسيرا لثقافة الذاكرة ومرجعيات السلطة وعمليات الحفظ والاسترجاع للرصيد المعرفي والثقافي، ونقله من جيل إلى جيل، والاعتماد على المعلم والكتاب المدرسي المقرر والامتحان فيما حفظه، ولا يتم توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية *(جايل، ٢٠١٦، ٤٤٩)*.**

٢- فلسفة النظام الحالي الجديد بالثانوية العامة وأهدافه:

أشار شوقي (٢٠١٨، ٤) إلى أن الهدف من تطوير النظام التعليمي في مراحل التعليم ما قبل الجامعي بشكل عام يكمن في توفير تعليم عصري يواكب مستويات التعليم في الدول المتقدمة، ويتسم بمستوى عال من الجودة مجانًا، وذلك من خلال نظام تعليم جديد يتمتع به كافة أبنائنا في المدارس

الحكومية، وأن يحصلوا على مستوى من التعليم المتميز، والذي ينتهى بمهارات القرن الحادي والعشرين. وأضاف الوزير أن هذا النظام يهدف إلى الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة، والتي نستثمر فيها الأطفال بداية من ثلاث سنوات؛ لإعدادهم للمستقبل، وبناء الشخصية المصرية ويعمل تحديدًا على الهوية المصرية، وغرس وتنمية الولاء والانتماء للوطن؛ معللا بأن بناء الشخصية يبدأ منذ الطفولة المبكرة من مرحلة رياض الأطفال ثم يستمر ويطبق على باقي المراحل التعليمية، فضلًا عن تشجيع الطلاب على البحث والمعرفة والابتكار والإبداع، وبث فكرة روح الفريق، ودمج التكنولوجيا، واستخدام بنك المعرفة، وجعل التعليم متعة.

وبناء على ذلك تقوم فلسفة التعليم الثانوي العام في مصر على مجموعة من المبادئ منها: مبدأ النسبية الثقافية، ومبدأ الإنسانية، ومبدأ التوفيقية، ومبدأ عالمية حقوق الإنسان *(المتولي، ٢٠١٦، ١٦١)*. فالتربية بمفهومها الواسع هي بناء فكري ينطلق من أعمق القضايا الفكرية والوجودية للإنسان وليست مجرد ممارسات أو مهارات، ويتجلى هذا البناء في صورة فكرية ذات طابع فلسفي يتقدم على غيره في توجيه مسار الحياة الفكرية التربوية والإنسانية برمتها نحو آفاق إنسانية جديدة متجددة، فالقيمة الحقيقية لا تكتمل إلا بتوظيف المبادئ والمفاهيم النظرية وتطبيقها عمليًا *(أحمد، ٢٠٢٠، ٢٢٥١)*.

وقد صدر القرار الوزاري (١١٣) بتاريخ ١١ / ٣ / ٢٠١٨ الذي ينص على " الموافقة على بدء تطبيق مشروع النظام التعليمي الجديد على مرحلة رياض الأطفال والصف الأول الابتدائي وذلك طبقًا للنموذج الياباني، والصف الأول الثانوي العام بداية من العام الدراسي الجديد ٢٠١٨ / ٢٠١٩، مع اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك" *(مجلس الوزراء المصري: ٢٠١٨)*.

وتنفيذا لهذا القرار بدأت وزارة التعليم في تنفيذ برنامج لإصلاح التعليم، وكان لإصلاح التعليم الثانوي العام نصيب وافر في هذا البرنامج، ومن أهم العناصر الرئيسة للبرنامج –كما ذكرت في "مشروع مساندة إصلاح التعليم في مصر" الذي قدمته مصر إلى البنك الدولي، وحصلت على مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتنفيذه ما يلي *(البنك الدولي، ٢٠١٧، ١-١٢)*:

- **تهيئة الظروف اللازمة لعملية التعليم.**
- **التطوير المهني للمعلمين والقيادة التربوية.**
- **وضع وتنفيذ نظام لتقييم الطلاب يركز على التعلم.**
- **استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين عملية التدريس والتعلم، وإقامة البنية التحتية الرقمية على مستوى فصول الدراسة وعلى كل مستويات الإدارة.**
- **التوسع في استخدام موارد التعلم الإلكتروني المتاحة من خلال بنك المعرفة المصري، ورسم خريطة المحتوى بين إطار المناهج وموارد بنك المعرفة.**
- **التحول تدريجيًا عن الكتب الدراسية إلى موارد التعلم الرقمية.**

ومما سبق يتضح أن أهداف التعليم الثانوي العام الجديد لم يطرأ عليها إلا تغيير طفيف، فمعظمها مقتبس من قانون التعليم رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ (وزارة التربية والتعليم: ١٩٩٤، المادة ٣)، وقانون التعليم (١٣٩) لسنة١٩٨١(وزارة التربية والتعليم: ١٩٨١، المادة ١٠). وهذا التغيير يتركز في الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في المناهج التعليمية والامتحانات من خلال نظام التابلت، مع محاولات لإنهاء ظاهرة الدروس الخصوصية.

وإذا كان أي نظام تعليمي يتكون من عدد كبير من الأجزاء أو المنظومات الفرعية المترابطة والمتماسكة، والتي يختص كل جزء منها بوظيفة محددة، ومن هذه الأجزاء أو المنظومات: الإدارة التعليمية، وتمويل التعليم، والسلم التعليمي، والمعلمون، والتلاميذ، والمناهج الدراسية، والأنشطة التربوية، والأبنية التعليمية، والتجهيزات والأدوات، والتقويم، والأهداف، والسياسات التعليمية... إلخ، حيث يلاحظ أن لكل جزء أو منظومة وظيفتها المحددة التي تميزها عن غيرها من الأجزاء أو المنظومات الأخرى، ولكنها جميعًا تعمل معًا في تكامل لتحقيق أهداف واضحة ومحددة هي أهداف الدولة *(دياب: ٢٠١٥، ٨٢٦)*.

فإنه قد صدرت مجموعة من القرارات الوزارية لوضع ملامح النظام الجديد للثانوية العامة تنفيذا لهذا التوجه الوزاري كما يلي:

١- الاعتماد على أنظمة التعليم القائمة على التواصل؛ وذلك بإتاحة موارد بنك المعرفة المصري وما يتضمنه من بنية معلوماتية ومنصات تعليمية إلكترونية ومحتوى رقمي للطلاب والمعلمين والآباء يتم الاطلاع عليه من خلال (تابلت) تم تسليمه للطلاب لغرض الدراسة والامتحانات.

٢- أكدت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني المصرية أن فلسفة التغيير في الثانوية العامة الجديدة المعروفة " بالثانوية التراكمية"، هدفها الانتقال بالطالب من سياسة الحفظ والتلقين إلى البحث والمعرفة والتفكير والفهم والابتكار، وإكسابه مهارات تساعده على بناء شخصيته، والتعايش مع الآخرين، وكذلك الانتقال بالطالب من مرحلة متلقى للمعلومة إلى مرحلة مشارك في عملية التعلم داخل الفصل، وذلك من خلال استخدام أجهزة " التابلت " في الوصول إلى أكبر عدد من مصادر المعرفة سواء على بنك المعرفة أو السيرفرات نفسها والتي تشير فيديوهات تفاعلية، وكتب خارجية، ومصادر معرفة متعددة عليها، ومن ثم يستطيع الطالب أن يبحث عن المعلومات التي يحتاجها، ويعلم نفسه بنفسه، وهو ما يعرف بالتعلم الذاتي والتعلم النشط *(حسين، ٢٠١٨، ٤)*، وبالتالي يصبح الطالب إيجابيا وطرفا أصيلا في العملية التعليمية في النظام الجديد للثانوية العامة وليس سلبيًا كما كان في النظام التعليمي القديم أو الحالي بمعنى أصح.*(أحمد، ٢٠١٩، ٤٨٣)*.

٣- أوضحت الوزارة أن فلسفة التغيير في الثانوية العامة هدفها تغيير نظام التقييم بمنح الطالب أكثر من فرصة لخوض الامتحان للقضاء على رعب الثانوية العامة الموجود حاليًا؛ لأن الطالب يدخل امتحان واحد، وبالتالي يعتبر بمثابة مرة واحدة للطالب تمثل مستقبله ومصيره، فضلًا عن أن سياسة التغيير في الثانوية العامة تضمن للطالب تحقيق التعلم المستمر مع حصوله على درجة تؤهله للالتحاق بالجامعة بعد خوضه الامتحانات المحددة خلال ثلاث سنوات دراسة بالمرحلة الثانوية العامة، وأن استخدام طرق مثل الامتحان والتصحيح الإلكتروني يضمن تحقيق الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص بين الطلاب (حسين: ٢٠١٨، ٤)، ويعمل على توفير موارد مالية كبيرة تصرف في نظم الامتحانات والتقويم الموجودة حاليًا في النظام القديم.(أحمد، ٢٠١٩، ٤٨٣).

٤- يعتمد النظام الجديد على تغيير شكل الامتحانات لتنتقل من التركيز على تسجيل درجات الطالب للتقييم إلى قياس تحقيق نواتج التعلم، وضرورة تركيز الطلاب والمعلمين على اكتساب طائفة واسعة من المهارات والسلوكيات وخاصة مهارات القرن الحادي والعشرين، وتعديل شكل ومحتوى الامتحانات لتعزيز مهارات التفكير الإبداعي لدى الطلاب.

- **خطة الدراسة ومناهجها**:

أكدت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠ على أن "بعض المناهج تعاني من الجمود عن مسايرة الاتجاهات الحديثة وارتباطها بمجتمع التعلم واقتصاد المعرفة، حيث لا تتيح للطالب فرصًا كافية للابتكار والإبداع والتفكير الناقد أو تبني بداخله القدرة على المبادرة الفردية، واحترامها، والتنافس الشريف، والعمل في فريق، إضافة إلى وجود القصور في البرامج التدريبية على التعلم الذاتي وتنمية المهارات طبقًا لمتغيرات السوق، وتحديد المهارات المطلوبة وتصيف المهن" *(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤، ٣٩)*.

يقصد بخطة الدراسة الجدول الذى يتم فيه توزيع عدد الحصص خلال الأسبوع على محتوى المقرر الدراسي، كما يقصد بمناهج الدراسة المواد الدراسية التي تقدم للطلاب في خطة الدراسة ومقرراتها في التعليم الثانوي *(الصغير: ٢٠٠٢، ١١٦)*، وأهم ما يميز المناهج التعليمية في هذا النظام، ما يلى *(وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني: ٢٠١٧، ٤)*: *(أحمد، ٢٠١٩، ٤٩١)*:

- إن المناهج الدراسية في هذا النظام لم تعد ورقية، وإنما ستكون كلها إلكترونية محملة على أجهزة التابلت (الحاسب اللوحي).
- إتاحة المناهج التعليمية على بنك المعرفة المصري، وتوفير كل المعلومات والكتب والمراجع التي يحتاجها الطالب في الثانوية العامة على هذا الصرح المعرفي الضخم .
- إن المنهج الدراسي لم يعد مقررًا مغلقًا على ما بداخله من معلومات إنما يتوسع إلى وضع موضوعات مفتوحة تتيح مساحة للتفكير.

- **إن المناهج التعليمية تمكن الطالب من معارف وقيم ومهارات الحياة في القرن الحادي والعشرين إن المناهج الجديدة تعتمد على: تعلم لتعرف، نعلم لتكون، تعلم لتعمل، تعلم لتتعايش مع الآخر**
- **إن المناهج الجديدة تربط التعليم بأسواق العمل المحلية والعربية والدولية، وتراعى التحديات التي تواجه المجتمع المصري.**
- **إن تدريس العلوم والرياضيات لطلاب المرحلة الثانوية العامة يكون باللغة الإنجليزية.**
- **إن المقررات الدراسية في المرحلة الثانوية العامة الجديدة تنقسم إلى قسمين: مواد أساسية، وأخرى اختيارية.**
- **تتضمن المناهج التعليمية في المرحلة الثانوية العامة الجديدة أنشطة متعددة تعمق ثقافة المواطنة والانتماء والثقة بالنفس وقبول الآخر .**

ورغم هذه المواصفات الطموحة، فلم يتم بناء مناهج جديدة حتى الآن رغم مرور ثلاث سنوات على البدء في تطبيق النظام، وما زال التدريس يتم بنفس المقررات التي كانت موجودة في النظام القديم فيما عدا التخلي عن طباعة الكتب الدراسية والاكتفاء بإتاحة المقررات إلكترونيا.

٤- أساليب وطرق التدريس: تعتبر أساليب وطرق التدريس من أهم العوامل التي تساعد على تنمية شخصية المتعلم، وزيادة فاعلية التعليم، وتثبيته في عقول وأذهان المتعلمين، ورفع كفاءة الموقف التعليمي داخل الفصل، وجعله ممتعًا *(الصغير: ٢٠٠٤، ٢٤٤- ٢٤٥)*، وذلك من خلال عرض لموضوعات المقرر الدراسي من قبل المعلم. وتتنوع طرق وأساليب التدريس في النظام التعليمي الجديد بالثانوية العامة إلى: المناقشة والحوار، أسلوب حل المشكلات، إعداد التقارير والبحوث، التدريبات العملية، الحاسوب " التابلت "، التعلم التعاوني، التعلم الذاتي، التعلم النشط. بالإضافة إلى الأنشطة التي تقيس مستوى التفكير لدى الطلاب، وتزيد من مهاراتهم الذهنية والتعليمية.

٥- نظام التقويم: يقصد بنظام التقويم في التعليم الثانوي العام مجموعة الإجراءات المتناسقة التي تتم من خلالها عملية اختبار قدرة الطلاب أو تحصيلهم في مجال أو مقرر معين من المقررات الدراسية في الثانوية العامة *(بدوى: ٢٠٠٥، ١٢٠)*.

ويعد النظام القديم للتقويم والاختبارات لشهادة الثانوية العامة من أكثر جوانب نظام الثانوية العامة تعرضًا للنقد، سواء من الخبراء والتربويين، أو المعلمين، أو أولياء الأمور، أو الطلاب، والمجتمع بصفة عامة، ذلك أنه نظام تتعدد سلبياته والتي يمكن أن نجملها في الآتي *(سليمان، ٢٠١٧، ٤٢١- ٤٢٦)*:

- **اقتصاره على قياس الجانب المعرفي، وإغفال جوانب التقويم الأخرى وأهمها ما يتعلق بالمهارات التي يجب إكسابها للطالب.**

- **الإهدار في الموارد الاقتصادية، والتي تتمثل الأعداد الضخمة من المعلمين والإداريين والعمال ممن يشاركون في عملية التقويم والاختبارات والتصحيح، وما يترتب على ذلك من مكافآت ورواتب ومصروفات وغيرها.**
- **تخلف الاختبارات عن مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، إذ يقتصر على برمجة عقول الطلاب في ضوء نمط الامتحان الذي يعتمد على الحفظ والاستظهار واسترجاع المعلومات، والنجاح دون تعلم حقيقي.**
- **القلق النفسي والاجتماعي المصاحب لعملية التقويم والاختبارات، حيث تسود المداس والمجتمع خلال انعقاد الاختبارات أجواء إعلان حالة الطوارئ، وما تعكسه من قلق وتوتر للطلاب والمجتمع.**
- **تطبيق الاختبار على المستوى الوطني، وما يترتب عليه من ضعف الارتباط بالبيئات المحلية المختلفة بالمحافظات.**
- **انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، إذ أصبح ذلك يشكل القاعدة والأساس للطلاب وأولياء الأمور، بل وللمدارس أيضًا كسبيل لتحسين نتائجها.**

ويعد تطوير نظام التقويم والامتحانات مدخلًا من أهم مداخل الإصلاح التعليمي في المرحلة الثانوية، وخاصة في نظام استمر لفترة طويلة مشدودًا لنظام امتحان تقليدي ويعمل وفقًا لمتطلباته، وأي تطوير في منظومة التعليم الثانوي لن يحقق أهدافه ما لم يتم تطوير نظم الامتحانات والتقويم. ويعتقد أن إصلاح نظام امتحان الشهادة الثانوية العامة يتطلب أن ينظر إلى النظم التعليمية الحديثة التي طورت نظام امتحاناتها والاستفادة من هذه النظم. وفي ضوء الاطلاع على بعض التجارب والخبرات العالمية في تطوير امتحان الثانوية العامة، ورغبة من الدولة في تخفيف العبء عن الطلاب، والإقلال من حدة ورهبة امتحان الثانوية العامة؛ لذا قام مجلس الوزراء المصري بإصدار القرار الوزاري رقم (١١٣) لسنة ٢٠١٨ في شأن نظام التقويم الجديد في الثانوية العامة، تضمن ما يلي*(مجلس الوزراء المصرى: ٢٠١٨)*: *(أحمد، ٢٠١٩، ٤٩٣)*.

- **عقد ١٢ امتحان في سنوات الدراسة الثلاثة يخوضها الطالب في كل مادة على حدة، على أن يتم رصد أعلى ٦ درجات حصل عليها الطالب في كل مادة لتكون هناك فرصة حقيقية للحصول على أفضل الدرجات بدلا من خوض الامتحان لمرة واحدة. (تم التخبط في تنفيذ القرار بالنص على رصد أعلى ٤ درجات لامتحانات للدفعة الأولى التي يتم تطبيق النظام عليها، ثم التغيير لتصبح الامتحانات تجريبية، ثم التغيير لتصبح امتحانات واحدة على مستوى كل فصل دراسي بالنسبة للصف الأول والثاني، وامتحانات واحدة لطلاب الصف الثالث الثانوي للدفعة الأولى عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ على أن يسمح للطالب بدخول امتحانات التحسين، ثم العدول عن التحسين مرة أخرى والاكتفاء بدخول الدور الثاني في حال الرسوب.**

- **إلغاء نظام الامتحان الموحد لامتحانات الثانوية العامة على مستوى الجمهورية واستبدالها بامتحانات على مستوى كل مدرسة على حدة وفي التوقيت الذي يناسبها من خلال اختبارات متكافئة من بنوك أسئلة معدة خصيصا، وتغطية المحتوى التعليمي المقدم لهم خلال فترة الدراسة، وتودع الأسئلة في بنوك أسئلة لدى جهات سيادية، وعندما تطلب المدرسة الامتحان يتم اختيار الامتحان وإرساله للطالب إلكترونيا عبر الانترنت مباشرة دون أي تدخل بشري على أن يتم التصحيح إلكترونيا أيضا. (تم العدول عن هذا النظام المعلن بجعل الامتحانات على مستوى الجمهورية خلال العامين الماضيين كما كان متبعا، والنص في آخر تعديل على أنه يجوز تقسيم الطلاب في كل مادة إلى مجموعات متعددة، يتم إجراء الامتحان لكل منها على حدة، في أوقات مختلفة ووفقا لنماذج مختلفة، على أن تكون متكافئة في درجة الصعوبة، بما يضمن قياس مستواهم التعليمي، وعند التنفيذ الفعلي لأول اختبارات للصف الثالث الثانوي بالنظام الجديد لم يتم تنفيذ الفكرة واكتفت الوزارة بإعداد اختبار واحد في كل مادة بنسخ متعددة يتم فيها تغيير ترتيب الأسئلة فقط.**
- **تكون جميع الاختبارات بنظام الكتاب المفتوح المخزن على التابلت الموجود مع الطالب مع عدم الاقتصار على الأسئلة الموضوعية فقط وإنما بوجود أسئلة مقالية تتيح للطالب الكتابة والتعبير ويتم تصحيحها يدويا وفق معايير معينة.(تم تطبيق ذلك في اختبارات العامين الماضيين ثم تعديل ذلك فيما صدر من قرارات للعام الدراسي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ والاقتصار في الامتحانات جميعها على أسئلة الاختيار من متعدد)**
- **بالنسبة لعدد المواد ومجموع الدرجات والنهايات الصغرى والكبرى لدرجات المواد ما زال الوضع على النظام القديم لحين تغيير المناهج وفقا للنظام الجديد.**
- **تطبيق النظام التراكمي في التقويم على جميع سنوات الثانوية العامة ابتداء من الصف الأول الثانوي وحتى الصف الثالث الثانوي العام.(لم ينفذ هذا القرار حتى الآن)**
- **الامتحانات كلها إلكترونية، ويقوم الطالب باستقبالها وحلها عبر جهاز " تابلت "، ويتم تصحيحها أيضًا بشكل إلكترونى، (نتيجة لعوامل متعددة، منها الضغط المجتمعي على متخذ القرار، ومنها عدم كفاءة الشبكات في الاختبارات التجريبية، اقترح أولا الدمج بين التابلت والامتحانات الورقية بنظام (بابل شيت)، وأمام صعوبات هذا الأمر تم إلغاء الاعتماد على التابلت بصفة نهائية في امتحانات العام ٢٠٢٠- ٢٠٢١.**
- **الامتحانات عبارة عن بنوك أسئلة يتم وضعها من خلال معلمي الثانوية العامة ومختصي مركز الامتحانات والتقويم التربوي وغيرهم وتخزينها وحمايتها لدى جهة سيادية.**
- **جميع الامتحانات بنظام الأوبن بوك والذى سيكون من خلال " التابلت " الموجود مع الطالب.**

- **إلغاء الامتحانات الشفوية، حيث لا يسمح للمعلم بالتحكم في درجات الطلاب، وسيحصل الطالب على درجاته بالكامل من خلال الامتحانات التحريرية التي سيخوضها عن طريق بنك الأسئلة.**
- **يشترط لحضور الطالب الامتحانات عدم تجاوز نسبة الغياب المقررة قانونًا في كل سنة دراسية.**

وإذا كان النظام الجديد للثانوية العامة قد تم وضعه أساسًا بهدف التغيير في منظومة التقويم والامتحانات، ومحاربة الدروس الخصوصية، والتقليل من شبح الخوف والرعب من امتحان الثانوية العامة على الطلاب وأولياء أمورهم، فضلًا عن تحقيق العدالة والمساواة بين الطلاب من خلال تطبيق نظام الامتحان والتصحيح الإلكتروني، ومنح الطالب فرصة للتعويض إذا أخفق في امتحان ما، والحد من ظاهرة تسريب الامتحانات في الثانوية العامة في السنوات الأخيرة،" فظهور أصوات عديدة تنتقد هذا النظام وما أتى به من إجراءات جديدة أضافت أعباء ضخمة على كاهل الأسرة المصرية سواء أكانت أعباء مادية من دروس خصوصية تستمر لمدة ثلاث أعوام بدلًا من عام واحد، أم أعباءً وضغوطًا نفسية واجتماعية نتيجة للصراع المحموم بين الطلاب لزيادة درجاتهم في الثانوية العامة، بالإضافة إلى الامتحان عبر الانترنت والانقطاع المستمر له (جميل: ٢٠١٩، ٢)، وعدم تدريب الطلاب والمعلمين على كيفية الدراسة والامتحان بواسطة أجهزة " التابلت "...، كل ذلك وغيره دفع الكثير من الطلاب وأولياء أمورهم إلى المناداة بضرورة العودة إلى النظام القديم للثانوية العامة .*(أحمد، ٢٠١٩، ٤٩٥-٤٩٦)*.

والخلاصة أن نظام التعليم الثانوي العام المصري بوضعه الجديد يؤسس على فلسفة التخلص من نظام الفرصة الوحيدة في امتحان الدراسة الثانوية العامة وتطبيق نظام التقويم التراكمي، والاعتماد على التكنولوجيا في التعليم " التابلت "، وبنك المعرفة، والامتحانات والتصحيح الإلكتروني، و إلغاء القسم العلمي والأدبي في الثانوية العامة، وتطبيق المواد الدراسة متعددة التخصصات (علوم، إنسانيات، آداب)، والانتقال من التعليم التلقيني إلى التعلم القائم على نشاط المتعلم، ومن التعليم النظري إلى التعلم الممتع المرتبط بحياة المتعلم.

وقد تم مناقشة نظام الثانوية العام الجديد بمجلس الشيوخ المصري، وشهدت جلسة مجلس الشيوخ يوم الإثنين ١٩/ أبريل ٢٠٢١م، مناقشة مشروع تعديل قانون التعليم المقدم من الحكومة والخاص بنظام الثانوية العامة الجديد، وشهدت الجلسة مناقشات بين الرفض ودفاع الوزير طارق شوقي، وزير التربية والتعليم. واستهدفت التجديدات المقترحة تعديل نظام المرحلة الثانوية العامة، ليصبح بنظام الثلاث سنوات على أن يحتسب المجموع على أساس ما يحصل عليه الطالب من درجات في نهاية كل سنة دراسية من السنوات الثلاث. ويتيح مشروع القانون للطالب أن يقوم بأداء أكثر من محاولة في امتحان نهاية العام لكل سنة دراسية، كما يسمح بأداء امتحانات مرحلة الثانوية العامة إلكترونيًا من خلال نظام التابلت، وبموجب هذا القانون سيحق للطالب دخول الامتحان أكثر من مرة، على أن تكون

المرة الأولى فقط دون رسوم والباقي برسوم، دون أن يحدد مشروع القانون قيمة الرسوم المقررة لدخول الامتحانات أكثر من مرة، ويسمح مشروع القانون بعودة نظام التحسين في بعض المواد بمقابل سداد رسوم لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه عن المادة الواحدة. ورأت لجنة التعليم بمجلس الشيوخ، أن هذا المشروع يمثل عبئًا على شريحة كبيرة من المجتمع لما يشوبه من عدم الدستورية، في الوقت الذي أبدى فيه ممثل وزارة التعليم في اجتماع اللجنة ما يفيد برغبة الوزارة في عقد امتحانات لتحسين المجموع يدخلها الطلبة الراغبون في تحسين درجاتهم لعدد من المرات بعد موافقة الوزير، وهذا النص بهذا الشكل يتيح ذلك، إلا أن لجنة التعليم رأت أن هذا الأمر يثير شبهة عدم دستورية، إذ إنه يتعارض مع مبدأ دستوري وهو «مجانية التعليم بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٩ من الدستور، من ناحية، ومن ناحية أخرى يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين» المنصوص عليه في المادة ٩ من الدستور*(جاويش وعبد القادر، ٢٠٢١، ٤)*.

وبنظرة تحليلية لما سبق يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- **اعتمدت الوزارة في تجديد نظام الثانوية العامة على نتائج دراسات أجري معظمها في بيئات مختلفة عن ظروف المجتمع المصري وما يحكمه من إمكانات بشرية ومادية.**
- **صارت قضية التعليم في مقدمة القضايا التي تشغل الرأي العام خلال فترات طويلة منذ العرض الأول لملامح السياسة الجديدة، صحيح أنها دائما تأتي في المقدمة، لكنها في الفترة الأخيرة احتلت مواقع الصدارة وخاصة الحديث عن الثانوية العامة بعد أن وصل قطار التطوير إلى مرحلة الصف الثالث الثانوي وما يصاحب ذلك من قلق الطلاب وأولياء أمورهم فيما يخص الامتحانات ونظام القبول بالتعليم الجامعي.**
- **اتضح من تسلسل الأحداث عدم وضوح الرؤية لدى القائمين على السياسة التعليمية مما نتج عنه التخبط في اتخاذ القرارات، وتغيير بوصلة كثير منها عما كان مقررا له منذ بدء الإعلان عن ملامح السياسة الجديدة؛ مما سبب ارتباكا لدى كثير من الأسر المصرية.**
- **ركز النظام الجديد على الامتحانات، وكأنها هي الهدف الأسمى من التطوير. رغم أن الامتحانات كما هو معروف في أبجديات العلوم التربوية والخبرة التعليمية ليست هي الهدف الأساس من عملية التعليم، وإنما هي وسيلة تكشف عن أوجه القوة والضعف في العمل التعليمي، وبقدر ما تكون هذه الوسيلة كاشفة كشفا صحيحا عن أوجه القوة والضعف بقدر ما تساعد بالفعل على التطوير الفعال للتعليم.(علي: ١٩٩٤، ٢٣).**
- **اعتمد تطوير نظام الامتحانات على الاقتصار على الاختبارات الموضوعية ورغم أن الأدبيات السابقة قد نادت بضرورة تطوير أسئلة امتحانات الثانوية العامة، إلا أنها أيضا أوصت بعدم الاقتصار على الأسئلة الموضوعية التي تستدعى الإجابة عنها بعلامات (صح أو خطأ) أو إكمال عباراتها بإضافة**

كلمة إلى غير ذلك مما يتطلب حفظ الذاكرة. واقترحت الإضافة اليها بما يسمى بأسئلة المقال التي تستدعى القدرة على التفكير والتنظيم وسلامة التعبير(عمار، ٢٠١٢).

- تصدير نظرة دونية من الخطاب الرسمي للتعليم للرأي المعارض للسياسات التربوية واتهام المعارضين بسوء النية ووصف الوزير لهم بأنهم يريدون «عكننة» المصريين، وأن الوزارة منذ عامين يتم جلدها.. ومش معقول كل ما نعمل حاجة كويسة يتم إحباطها، وأن من يعارض النظام الجديد هم أصحاب وتجمعات مصالح، يضرب النظام الجديد مصالحهم، ومن الطبيعي أن يتربصوا به ويحاولوا هدمه، وجزء من أصحاب المصالح داخل المنظومة التعليمية.(القصاص: ٢٠١٨).
- شاعت آراء تزعم أن ما يحدث في نظام التعليم في مصر إنما هو تنفيذ لأجندات خارجية ولمطالب البنك الدولي رغم ما نادت به الأدبيات السابقة من ضرورة أن يكون التغيير نابعا من إرادة مجتمعية تراعي ثقافة المجتمع وخصوصياته، "إن تدخل السياسة والعلاقات الدولية في شئون التعليم بالإضافة إلى عدم استيعاب المسئولين لماهية وفلسفة التغيير مع سوء التخطيط والإعداد له كلها عوامل تحول دون نجاح سياسات التطوير المزعومة"(العجمي: ١٩٩٥، ٣٤٠)، ورغم نفي وزير التربية والتعليم أي علاقة لقرض البنك الدولي بأي قرارات مصرية تتعلق بالتعليم ولا يوجد أي مبالغ من هذا القرض لتمويل «التابلت» أو أي بنية أساسية كما يظن البعض.(يحيى: ٢٠١٨).

٥- ملامح النظام الجديد من خلال الرأي العام التربوي:

ومن الطبيعي إزاء أي فكر تجديدي أن تنقسم الآراء تجاهه بين مؤيد ومعارض، سواء بين المتخصصين في التربية، أو العاملين بمجال التربية والتعليم، وكذا بين أولياء الأمور، ففي حين أشاد بعض التربويين بهذا التجديد اعتمادا على أن الأجهزة اللوحية أو التابلت يمكن أن تستخدم بفاعلية في تحقيق الأهداف التعليمية، وتحسين مداخل التدريس وطرائقه، وتنظيم محتوى التعلم والأنشطة، وتعدد وتنوع مصادر التعلم، وإجراء المشروعات البحثية، ومشاهدة الفيديوهات التعليمية، وتوفير المخازن التي كانت تستخدم في تخزين الكتب، وتوفير الوقت والجهد المبذول في عملية التعلم، وفي توفير التكاليف التي كانت تنفق على التعليم، الأمر الذي جعل أحد أساتذة التربية يصرح بأنه "قد آن الأوان لنظامنا التعليمي أن يساير العصر الحديث، فلم نعد نملك رفاهية الوقت لنضيعه في الجدل بعد أن ثبت بالدليل القاطع والتجربة العلمية- في العديد من الدول التي استخدمت التابلت في نظامها التعليمي- أن استخدام التكنولوجيا في التعليم يوفر الوقت والجهد والتكاليف.(ناصف، ٢٠١٨، ٢٢١)

ورأى *عمران (٢٠١٨، ٢٨- ٢٩)* أن هذه الاستراتيجية الجديدة لم تخل من مميزات أهمها: التركيز على المهارات، ودمجها بالعلم والمعرفة والعملية التعليمية واعتبرها رؤية سليمة مواكبة لأحدث الأساليب التعليمية في الغرب عن طريق تنمية مهارات الإبداع والتفكير النقدي وحل المشكلات والتعاون والتفاوض وصنع القرارات والإنتاجية وإدارة الذات والمشاركة والمحاسبية، وأيضا ربط القيم بالمهارات والقضايا المجتمعية، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج، رغم قناعته أنه كان ينبغي

أن يتم التطبيق بشكل تدريجي على مستوى الجمهورية، وذلك باختيار عينة مقصودة من المحافظات ولتكن محافظة حدودية وأخرى في الدلتا وثالثة في الصعيد بالإضافة إلى القاهرة، وبدء التطبيق التجريبي لمعالجة الأخطاء الناجمة عنها قبل التعميم على مستوى الجمهورية، وكذلك كان ينبغي بدء التطبيق من مرحلة رياض الأطفال والصف الأول الابتدائي بدلا من الصف الأول الثانوي لإتاحة الفرصة للتجربة أن تسير بشكل طبيعي مثل أي نظام جديد.

بينما كانت هناك مبررات لدى كثير من أساتذة التربية وأولياء الأمور لرفض مشروع القرار الوزاري بتطوير نظام الثانوية العامة حيث اعتبرها أحدهم تأكيدا على الرؤية الفوقية من جانب متخذ القرار في طرح إصلاح منظومة التعليم حسب رؤيته دون حوار مجتمعي يسمح بمشاركة الفئات المعنية، كما هي الحال مع إصلاحات مماثلة على مدار سنوات يتم فرضها فجأة دون مبرر، ويتم التراجع عنها بعد فترة دون مبرر أيضا؛ مما يقلل من ثقة المواطنين في عملية صناعة القرار التعليمي، وتدعم وتعيد إنتاج فكرة المتخذ الأوحد للقرار التعليمي، وتلحق الإصلاحات بشخص متخذ القرار، وهو ما يضر بنظام التعليم على المدى البعيد.(عبد الله، ٢٠١٧، ٩٤)

إضافة إلى أن اعتبار الثانوية العامة شهادة تراكمية يضاعف عبء الثانوية العامة على الأسرة المصرية، ويزيد من سوق الدروس الخصوصية لثلاث سنوات وليس لسنة واحدة مما يزيد من أعباء الأسرة المصرية، وهناك تجربة سابقة تم تطبيقها لفترة زمنية ثم تم التراجع عنها دون تقييمها، وهي أن تكون شهادة الثانوية العامة على مرحلتين.(عبد الله، ٢٠١٧، ٩٦)

ووجهت تجربة التابلت بانتقادات كثيرة، كان من أهمها افتقار المدارس للبنية التحتية اللازمة لتشغيل التابلت، وعدم تأهيل المعلمين والطلاب للتعامل مع التعليم الرقمي والامتحانات الإلكترونية، وأيضا ضيق الوقت أمام الوزارة لتغيير المناهج وطرق التدريس القديمة لتناسب الفلسفة الجديدة.(الرامي، ٢٠١٩، ٦٤)

وأشار البعض إلى أن هذا التطوير لم يمس جوهر التربية والتعليم، وإنما جعل العملية التعليمية نظاما للامتحان فقط؛ فالطالب يتقدم للامتحان أكثر من مرة كما جعل الطالب وأولياء الأمور يلهثون وراء الدروس الخصوصية؛ وذلك لأن الدرجات ما زالت هي الهدف المنشود للالتحاق بالكليات، وكذلك لم يخلص هذا النظام الطلاب من الرهبة والخوف من امتحان الثانوية العامة، فبعد أن كان الرعب عند الطالب وولي الأمر على مدار عام واحد أو عامين أصبح الخوف على مدار ثلاث سنوات.(أحمد، ٢٠١٩، ٤٨٨).

واتفقت معظم الآراء على ضرورة الربط بين تطوير الثانوية العامة ضمن نظرة شاملة للمنظومة التعليمية ككل، وكذا ضرورة ربطها بظروف المجتمع ومتطلبات تطبيق النظام. ومما ساقوه من مبررات:

- **التخبط في نظام التشعيب الذي تراوح تطبيقه عموما بين نظامين: أحدهما تكون فيه الدراسة عامة في الصفين الأول والثاني الثانوي وتخصصية في الصف الثالث بين العلمي والأدبي، وأحيانا التخصص في علمي العلوم وعلمي الرياضة، والثاني وهو المعمول به قبل تطبيق النظام الجديد بأن تكون الدراسة عامة في الصف الأول فقط ثم تخصصية في الصفين الثاني والثالث، ورغم الإعلان في فلسفة النظام الجديد عن إلغاء نظام التشعيب في الثانوية العامة، وقيام الطالب بدراسة خليط من العلوم والإنسانيات والآداب طوال سنوات الدراسة الثلاثة؛ وذلك لتخريج طالب على علم وثقافة كافية لسوق العمل، إلا أن الوزارة أشارت إلى أن هذا النظام لن يتم العمل به إلا مع وصول أول دفعة تم تطبيق النظام الجديد عليها منذ المرحلة الابتدائية إلى مرحلة الثانوية العامة وليس من الآن.**
- **سرعة اتخاذ القرار وتطبيقه قبل دراسته بشكل كاف من قبل المتخصصين، وكذا دون الرجوع للمعلمين وأولياء الأمور بوصفهم المستفيدين من القرارات والمنفذين لها في الوقت نفسه.**
- **يعتمد النظام الجديد على بنك المعرفة والتابلت التعليمي ونظام التقويم المستمر، وتطبيق الامتحانات بنظام (open book) التي تتطلب الفهم العميق والتحليل والاستنتاج وهو ما لم يتعود عليه الطلاب والمعلمون طوال السنوات السابقة مما قد يسبب صدمة كبيرة للطالب عندما يلتحق بالثانوية العامة؛ لذا ينبغي الانتقال بالتدريج من نظام إلى آخر، والأوقع أن يحتسب العامان الأول والثاني الثانوي كأعوام للتدريب على النظام وتقييم مدى إمكانية تطبيقه كنظام نهائي للثانوية العامة، وفي حالة نجاحه يمكن تطبيقه في العام الثالث، ومن الممكن بدء التطوير من أول السلم التعليمي بتطبيقه على الطلاب الملتحقين بالصف الأول الابتدائي بدلا من الاستعجال بتطبيقه على طلاب الثانوي مباشرة.*(مجاهد، ٢٠١٩، ١٢٩)*.**

المحور الثالث: العلاقة بين التجديد التربوي وتطوير التعليم الثانوي على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:

يعتقد معظم المربين أن مرحلة التعليم الثانوي العام يجب أن تحتل أهمية خاصة من حيث الإصلاح والتطوير لتمكين الشباب –مبكرًا– من المقومات والمهارات التنافسية وفق المعايير العالمية، وكذلك تمكينهم من المعارف والمهارات التي تساعدهم إما على مواصلة الدراسة الجامعية أو الالتحاق بسوق العمل ويشير واقع التعليم الثانوي العام في مصر إلى افتقاده للديمقراطية والحرية والمشاركة عند التخطيط له، وعند رسم السياسات التعليمية له، حيث تستقل الإدارة المركزية بالوزارة بوضع السياسة التعليمية ورسم الخطط ووضع المناهج والأهداف، وما على مديريات التربية والتعليم في كافة المحافظات سوى التنفيذ داخل مدارسها وإداراتها دون إبداء رأي أو اعتراض على سياسة معينة *(سليمان، ٢٠١٧، ٤٠٤)*.

ويأتي الاهتمام بتطوير نظام التعليم في المرحلة الثانوية العامة؛ لما لها من مكانة خاصة بين مراحل التعليم المختلفة، حيث يسبقها مرحلة التعليم الأساسي، ويتبعها مرحلة التعليم العالي الذى يمثل خريجوه مدخلات التنمية أو العمالة؛ لذا فإنها مؤثرة على هيكلية العمالة، ومن ثم على التنمية، حيث إن ما يحدث في التنمية من نجاح أو اخفاق مرده إلى التعليم الثانوي *(أحمد، ٢٠١٩، ٤٥٦)*. كما تبرز أهمية بذل الجهود لتحديث النظام التعليمي في المدرسة الثانوية العامة؛ لاحتلالها موقعا متميزا في السلم التعليمي، كما أن المدرسة الثانوية العامة تقوم بدور تربوي واجتماعي متوازن، إذ إنها تعد طلابها لمواصلة تعليمهم في الجامعات والمعاهد العليا، كما تهيئهم للاندماج في الحياة العملية من خلال الكشف عن ميولهم واستعداداتهم وقدراتهم وتنميتها بما يساعد على اختيار المهنة أو الدراسة المناسبة *(شحاتة، ٢٠١٧، ٤٠)*.

وانطلقت دوافع تطوير نظام الثانوية العامة في مصر من ملامح الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤- ٢٠٣٠) التي كان الهدف العام لبرنامج التعليم الثانوي بها تطوير التعليم الثانوي بما يتوافق مع المعايير العالمية، وبما يضمن جاهزية الخريجين لمرحلة التعليم العالي، واستندت إلى أساس بني عليه البرنامج مؤداه توفير نظام لتحسين عمليات التعليم والتعلم يتماشى مع المعايير العالمية، وتقويم بنائي ونهائي عالي الجودة، ومنهج فعال يضمن اكتساب الطالب مهارات التفكير الناقد، والكفايات، والأدوات الأخرى التي تساعده على أن يكون عضوا فعالا في اقتصاد المعرفة، وكان من أهدافها: تدعيم قدرات المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني في تطبيق منظومة تحديث التعليم الثانوي، ووضع الإطار العام وضوابط ومعايير المحتوى ومصادر وطرق التعليم والتعلم وتقويم الطالب، وتجريب واعتماد المناهج الجديدة مع الأخذ في الاعتبار التكامل المعرفي بين طالب قسمي الثانوي العام (الأدبي والعلمي)، وتكييف المناهج بما يسمح بذلك، وكذا تطوير نظم التقويم ونظام اختبار الثانوية العامة، مع الاستفادة بالتكنولوجيا الحديثة في هذا الشأن، مع توفير البنية التكنولوجية، والفصول الافتراضية اللازمة لدعم الممارسات التربوية وتطبيق المناهج وطرق التعليم والتعلم مع ضمان الصيانة الدورية والتكلفة الجارية لجميع المدارس الثانوية، وتوفير جهاز تابلت لجميع طالب التعليم الثانوي.*(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤، ٧٥- ٧٦)*.

ويعد النظام الجديد للثانوية العامة في مصر جزءا من مشروع دعم إصلاح التعليم في مصر المدعوم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير باستثمار قيمته ٥٠٠ مليون دولار في إصلاحات قطاع التعليم التي تقوم بها مصر ويهدف المشروع إلى التوسع في إتاحة التعليم بتطبيق معايير الجودة في رياض الأطفال وزيادة معدلات الالتحاق مع التركيز على المناطق الفقيرة، وإنشاء نظام للتطوير المهني المستمر ووضع نظام جديد لتدريب المعلمين الجدد والقيادات التربوية والموجهين كأساس لتوفير كوادر عالية وكفاءات ماهرة متحمسة للعمل، مع وضع نظام جديد للامتحانات وتقييم الطلاب باستخدام الحاسب الآلي يتسم بالعدالة والسلامة والموثوقية، وسيتضمن ذلك إصلاح نظام التخرج من المرحلة

الثانوية، وتقييما قوميا جديدا لتحصيل تلاميذ الصف الرابع الابتدائي (قائما على نظام العينة)، وتطوير نظام امتحانات الصف التاسع (الثالث الإعدادي)، وكذا تحسين تقديم الخدمات التعليمية من خلال توفير موارد التعلم الرقمية .وسيتم إنشاء هيئة جديدة لتكنولوجيا التعليم لهذا الغرض.

ويتسق هذا المشروع مع إستراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠ التي تبنتها الحكومة لإحداث إصلاحات جذرية في شتى قطاعات المجتمع بعد تحديات ثورتي ٢٥ يناير – ٣٠ يونيو التي أثرت على جميع جوانب المجتمع سواء الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، ولذا – وتماشيا مع صيحات التنمية المستدامة المتزايدة باضطراد على مستوى العالم – وضعت مصر استراتيجية تتضمن رؤية وخططا تضمن وضع مصر بين المجتمعات المتقدمة في المستقبل، اعتمادا على استثمار عبقرية المكان والإنسان.

وتمثل رؤية مصر ٢٠٣٠ محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل، وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة؛ لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ويعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية، كما تمثل خريطة الطريق لتعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية لتحقيق أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكريمة. (وزارة التخطيط ، ٢٠١٦، ٩)

وتنقسم استراتيجية رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى ثلاثة أبعاد رئيسة وتتفرع منها مجموعة من المحاور الفرعية كما يلى: أولها البُعد الاقتصادي ويضم محاور التنمية الاقتصادية، والطاقة، والمعرفة، والابتكار والبحث العلمي والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. وثانيها البُعد الاجتماعي ويضم محاور العدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم والتدريس، والثقافة، وثالثها البعد البيئي ويضم محاور البيئة، والتنمية العمرانية.

وعلى ضوء التحديات المستمرة التي تواجه الاقتصاد المصري، والمحاولات المستمرة من القيادة المصرية للنهوض بالاقتصاد وإحداث نقلة نوعية لإصلاح كافة قطاعاته، تسعى الحكومة لتحقيق أبعاد الرؤية ومحاورها، وهنا يأتي ضرورة تطوير منظومة التعليم ككل، وفي القلب منه نظام الثانوية العامة باعتباره محوريا بين مراحل التعليم الدنيا والعليا، لتتحقق أبعاد استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وتتبوأ مصر مكانة مرموقة بين دول العالم، ومن ثم؛ تُركِّز الرؤية بشدة على الدور الحيوي لإصلاح قطاع التعليم في التحوُّل الاجتماعي في مصر، يسعى المشروع الجديد إلى تحقيق أهدافه عن طريق التوسع في إتاحة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتحسين جودته؛ وضْع نظام موثوق به لتقييم أداء الطلاب والامتحانات؛ تنمية قدرات المعلمين والمديرين التربويين والموجهين؛ واستخدام التقنيات الحديثة في التدريس والتعلُّم، وتقييم الطلاب، وجمع البيانات، وكذلك التوسع في استخدام موارد التعلُّم الرقمية.*(البنك الدولي، ٢٠١٨)*.

وإذا كان من أهداف محور التعليم وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ تحقيق تعليم يتميز بإطار نظام مؤسسي وكفء وعادل ومستدام، وكان من الأهداف الفرعية إعادة الثقة بين المجتمع وإدارة التعليم في مصر اعتمادا على مؤشرات قياس وجود سياسة وطنية للتطبيق الفعال للتطوير، ووجود سياسة وطنية للإعلام والخطاب التربوي المجتمعي، وأخيرا قياس نسبة رضا المواطنين عن جودة الخدمات التعليمية، (وزارة التخطيط، ٢٠١٦، ٣٨) فإن النظرة لما يحدث من تجديد تربوي في نظام الثانوية العامة حاليا تشير إلى عدم تحقق هذا الهدف بنسبة كبيرة، ويشهد لذلك كثرة الاعتراضات على ملامح النظام وكثرة التراجعات أمام ضغوط الرأي العام عن كثير من الملامح التي بشر بها الوزير في بداية تطبيق النظام عام ٢٠١٨م.

ولم تغف رؤية مصر ٢٠٣٠ المعلمين باعتبارهم مكونا رئيسا من مكونات أي نظام تعليمي، ووضعت من أهدافها تحقيق تميز كفاءة المعلمين والقادة التربويين، (وزارة التخطيط، ٢٠١٦، ٣٨) وفي ظل مجتمع المعرفة تعددت المصادر والأدوات المعرفية وما علي المعلم إلا أن يكون منظما للتعلم وموجها للمتعلم وتهيئته عقليا ونفسيا لتقبل هذه المعارف، بطرائق وأساليب تتسم بالدقة العالية، ويمكن إجمال أساليب المعرفة المستقبلية في الأبعاد التالية *(صباغ، ٢٠١٥، ٦٠)*:

- **البعد التكاملي: حيث يتطلب الأمر السعي لتحقيق التربية المتكاملة. فتوجه العملية التربوية إلى تنمية قدرات المتعلم الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية، كما تهدف العملية التربوية في ظل العولمة والمعلومات وثورة المعلوماتية إلى تنمية التفكير العلمي بمجالاته المختلفة ومناهجه المتعددة ونتائجه المبنية على الصدق والثبات والموضوعية.**
- **البعد الشمولي: ويقتضي الشمول المعرفي، الإلمام بمحتوى ومفاهيم منظومة المعارف الإنسانية. ويستلزم الشمول المعرفي التركيز على قيمة كل نظام معرفي، ومفاهيمه الأساسية ومناهجه العلمية.**
- **البعد الإجرائي: إن العملية التربوية في ظل العولمة والمعلوماتية لا تستهدف المعلومات أو تذكرها لأن التكنولوجيا كفيلة بذلك، ولكنها تدور أساس حول مهارات المعرفة العلمية كالمفهوم والتساؤل والتنظيم والتفسير، وتوظيف العمليات العقلية وحل المشكلات بطريقة إجرائية وتصميم البدائل. فبما أن العولمة شملت وسائل نقل الأفكار المتعلقة بمجالات الحياة كافة، وسلوك الإنسان ضمن منظومة معلوماتية، فلم يعد ثمة مجال للانغلاق أو العزلة الحضارية. لقد اقتحمت الأفكار الحواجز وتجاوزت الحدود المادية والمعنوية، وأصبحت العزلة عن المعرفة أو حجبها أمرًا مستحيلا، وبات لابد من حوار الحضارات وتقارب الثقافات، مما سوف يؤدي إلى ضرورة بلورة العديد من المفاهيم والقيم الجديدة.**

ويعد المعلم هو العنصر الأساسي في أي تجديد تربوي. لأنه يعتبر من أكبر المدخلات في العملية التربوية وأخطرها بعد التلاميذ. وتتحدد أهمية المعلم في النظام التعليمي من خلال مشاركته الفعالة في

تحديد نوعية التعليم وتحديد اتجاهاته، وبالتالي نوعية مستقبل الأجيال وحياة المجتمع. وانطلاقا من ذلك، فإن معظم الإصلاحات التربوية العالمية الحديثة في مختلف الدول المتقدمة. قد أولت المعلم الأهمية القصوى واعتبرته المحور الرئيسي لأي إصلاح تربوي. وذلك بالدعوة إلى الارتقاء بمستوى كفاءته وتحسين قدراته، لأن المعلم الجيد هو مفتاح التفوق، وأن نوعية التعليم تعتمد بالأساس على نوعية المعلمين ومدى ما حصلوا عليه من إعداد وتدريب. فالمنهجية الجديدة التي فرضتها طبيعة العصر، تحتاج إلى تكوين نوعيات جديدة من المعلمين عالية الكفاءة، رفيعة المستوى الأكاديمي والمهني والأخلاقي، وذات فعالية في عملية التغيير الاجتماعي.

ولكي يستطيع النظام التربوي أن يلعب دورا فعالا في اكتساب المتعلم المعارف والقدرات والمهارات والاتجاهات الجديدة التي يتطلبها القرن الجديد، الذي بدأنا السير فيه، لابد له من تطوير ذاته وتجديد مدخلاته، وبخاصة مناهجه التعليمية التي ينبغي لها أن توضع وفق أسس علمية بالاعتماد على نتائج البحوث والدراسات التربوية في هذا المجال وانطلاقا من أهمية المناهج التربوية والتعليمية، واستنادا إلى المعطيات السابقة عن طبيعة المنهج وتحديات العولمة، فلابد أن تتطور هذه المناهج بحيث تتسم بالسمات التالية(صباغ، ٢٠١٥، ٦٢- ٦٣):

- **مساعدة المتعلمين على فهم أكبر للعولمة وكيفية التعامل معها، وإدراج موضوع العولمة ضمن موضوعات التدريس.**
- **تنمية الفكر الناقد لتحقيق التفاعل الايجابي مع ثقافات الآخرين.**
- **العمل على محو الأمية التكنولوجية من خلال الأنشطة التي تكسب المتعلمين القدرة على الاستخدام المفيد للمعلومات. إن بناء المنهج كمنظومة تكنولوجية بات ضرورة واجبة ولازمة، حتى يسهم في إعداد وتجهيز المتعلمين لمقابلة الظروف المستقبلية المتوقعة، بعد أن أصبحت التكنولوجيا هي لغة العصر الحالي، وبعد أن أظهرت الدراسات التنبؤية أن التكنولوجيا سوف يتعاظم دورها ويزداد في المستقبل القريب، وفي صناعة هذا المستقبل نفسه.**

ومن خلال ما تم عرضه بالإطار النظري للدراسة الحالية، يمكن القول: إن هذا هو المتوقع من التعليم الثانوي العام بصيغته الجديدة، ولكن هناك الكثير من التساؤلات التي تعبر عن عدم رضا بعض أفراد المجتمع عن بنية التعليم الثانوي العام بوضعه الجديد، ومن هذه التساؤلات: هل روعي في النظام التعليمي منح الطالب حقه في الاختيار طبقًا لرغباته وميوله وحسب استعداداته وقدراته سواء في اختيار الشعبة أو المجموعة الملائمة للكلية التي يرغب فيها، أم من حيث اختيار المقررات الاختيارية المناسبة لاستعداده؟ وهل يوفر النظام الجديد مقررات أو تخصصات تتناسب والتغيرات العصرية وبصورة تحقق التوازن بين حاجات الفرد وميوله، وبين مطالب المجتمع وأولوياته في ظل هذه المتغيرات المتسارعة؟

**وأيضًا هل يتوافر للتعليم الثانوي العام بنظامه الجديد خدمات إرشادية وتوجيهيه يمكن من خلالها الكشف عن مواهب وقدرات الطلاب وتوجيههم نحو اختيار التخصصات ونوعية الدراسة المناسبة لقدراتهم وميولهم، ومن ثم الإعداد لمهنة يختارها الطلاب طبقًا لميولهم ؟ وهل يساير التقويم المتبع في النظام التعليمي الجديد أنظمة التقويم المتبعة في الدول المتقدمة ؟ وهل تم تدريب المعلمين بشكل كاف على النظام الجديد حتى يستطيعوا التعامل مع البرامج التي توفرها الوزارة ؟ وأخيرًا هل النظام التعليمي الجديد برمته مطبق في بعض دول العالم أم لا ؟ ولما كانت الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها ب" لا "، فقد دفع ذلك بعض المهتمين بهذا النوع من التعليم وأولياء أمور الطلاب بالمطالبة بالإبقاء على النظام القديم أو الحالي للثانوية العامة والمطبق على الصفين الثاني والثالث الثانوي العام(*أحمد، ٢٠١٩، ٤٨٥).*

الجزء الثالث - الدراسة الميدانية

(إجراءات الدراسة- نتائج الدراسة وتفسيرها)

أولًا: إجراءات الدراسة:

يمكن استعراض إجراءات الدراسة على النحو الآتي:

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بالتخصصات التربوية بكليات التربية بالجامعات الحكومية المصرية من الجنسين بدرجة (أستاذ – أستاذ مساعد).

عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة (١١١) عضوا من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية ببعض الجامعات المصرية، ممثلة في كليات التربية بجامعات (عين شمس، الزقازيق، الإسكندرية، سوهاج، العريش)، وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية منتظمة، حيث قام الباحث بتوزيع (١٤٢) استمارة، وبعد الإجابة عليها بلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتفريغ والتحليل الإحصائي (١١١) بعد استبعاد الاستبانات غير المكتملة والتي بها أكثر من اختيار على المفردة الواحدة، وبنسبة ٧٨.٢% من الاستبانات الموزعة.

أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة في استبانة موجهة لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات المصرية؛ للتعرف على استجاباتهم على العبارات الخاصة بكل محور من محاور الاستبانة الخمسة.

وفيما يلي وصف لإجراءات بناء الأداة وتقنينها:

(أ) الهدف من الاستبانة:

هدفت الاستبانة إلى التعرف على آراء بعض أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بوصفهم خبراء تربويين حول نظام الثانوية العامة الجديد في مصر وذلك في ضوء التجديد التربوي كمدخل لتطوير نظام الثانوية العامة في مصر.

(ب) بناء الاستبانة:

تم إعداد الاستبانة وفقًا للإجراءات التالية:

١. الاطلاع على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المرتبطة بالثانوية العامة في مصر والمراحل التي مر بها النظام وما حدث به من تغيير أو تطوير أو تجديد.

٢. تحديد المحاور المرتبطة بالتجديد التربوي في نظام الثانوية العامة في مصر.

كما شملت الاستبانة البيانات الأساسية متغيرات الدراسة؛ وهي: الجنس:(ذكر– أنثى)، والدرجة العلمية: (أستاذ– أستاذ مساعد)، الجامعة، القسم الأكاديمي (أصول التربية– المناهج وطرق التدريس– علم النفس– الصحة النفسية– الإدارة التربوية والتربية المقارنة).

٣. تمت صياغة مجموعة العبارات في صورتها الأولية، وبلغت ٤٩ عبارة موزعة على المحاور الخمسة للاستبانة، بحيث تكون الاستجابة عليها باختيار بديل من ثلاثة بدائل هي (أوافق بدرجة كبيرة، أوافق بدرجة متوسطة، أوافق بدرجة ضعيفة) وتعطى الدرجات ٣ – ٢ – ١ على الترتيب.

٤. تم التحقق من صدق وثبات الاستبانة بالطرائق التالية:

– صدق المحكمين:

تم عرض الاستبانة على عدد (١١) من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في المجال التربوي بكليات التربية بالجامعات المصرية، والمهتمين بنظام الثانوية العامة الجديد ولهم كتابات حول الموضوع؛ للتعرف على آرائهم في الاستبانة ومدى مناسبتها للأهداف التي وضعت لتحقيقها، ومدى ارتباط عبارات كل محور به، وأية تعديلات في الصياغة واللغة، وقد أسفر هذا الإجراء عن استبعاد عدد من العبارات وإعادة صياغة البعض الآخر وإضافة بعض العبارات، وقد تم إجراء تعديلات السادة المحكمين وأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية تشتمل على ٥٢ عبارة موزعة على المحاور الخمسة؛ وفقًا للجدول التالي.

جدول رقم (١)

توزيع عبارات الاستبانات بالمحاور الخمسة

م	المحور	عدد العبارات
١	المحور الأول: التجديد في مجال الأهداف التربوية للتعليم الثانوي العام	١١
٢	المحور الثاني: التجديد في مجال المناهج الدراسية	٩
٣	المحور الثالث: التجديد في مجال طرق التدريس	١٠
٤	المحور الرابع: التجديد في معالجة القضايا التربوية المعاصرة	١١
٥	المحور الخامس: التجديد في تقويم الطلاب	١١
	الإجمالي	٥٢

- صدق الاتساق الداخلي:

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لكل محور من محاور الاستبانة؛ من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة المفردة والدرجة الكلية للمحور، وكذلك معاملات الارتباط بين درجة المحور والدرجة الكلية للاستبانة؛ حيث تراوحت معاملات الارتباط بين العبارات ومحاورها بين ٠.٧٨ – ٠.٩٢، بينما تراوحت معاملات الارتباط بين المحاور والدرجة الكلية بين ٠.٧٩ – ٠.٨٩ وهي قيم دالة؛ مما يعد مؤشرًا على صدق الاستبانة وقابليتها للتطبيق.

- الثبات:

تم التحقق من ثبات الاستبانة، لكل محور على حدةٍ، وللاستبانة كلها، بطريقة ألفا كرونباخ. وتراوحت قيم معاملات الثبات بين ٠.٧٨ – ٠.٩٠ وهي قيم ثبات عالية ومقبولة إحصائيًا.

- طريقة التصحيح: اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الثلاثي؛ بحيث تعطى الاستجابة الأعلى (٣)، متدرجة حتى الاستجابة الأقل والتي تعطى (١)، ويتم الحكم على مدى الاستجابة وفق القيم الموضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (٢)

الحكم على مدى الاستجابة

المدى	نسبة متوسط التحقق
٢.٣٤ إلى ٣	أوافق بدرجة كبيرة
١.٦٧ إلى أقل من ٢.٣٤	أوافق بدرجة متوسطة
١ إلى أقل من ١.٦٧	أوافق بدرجة ضعيفة

الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (الإصدار ٢٥)، وتم حساب: المتوسط المرجح لكل عبارة.

ثانياً: نتائج الدراسة وتفسيرها:

١- نتائج المحور الأول: التجديد في مجال الأهداف التربوية للتعليم الثانوي العام: ويركز على أهم العناصر التي ترتبط بالتجديد التربوي في مجال الأهداف التربوية للتعليم الثانوي العام في

مصر. وتندرج تحت هذا المحور (١١) عبارة. ويوضح الجدول التالي استجابات عينة الدراسة حول العناصر التي يتضمنها المحور الأول.

جدول رقم (٣)

المحور الأول: التجديد في مجال الأهداف التربوية للتعليم الثانوي العام

م	العبارة	أوافق بدرجة كبيرة		أوافق بدرجة متوسطة		أوافق بدرجة ضعيفة		الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
١	بناء الشخصية الإنسانية القادرة على إنتاج المعرفة وتوليدها.	٣	٢.٧	٣٩	٣٥.١	٦٩	٦٢.٢	٠.٥٥	١.٤١	١١
٢	تحسين عمليات التعليم والتعلم بما يتماشى مع المعايير العالمية	٧٢	٦٤.٩	٢٧	٢٤.٣	١٢	١٠.٨	٠.٦٨	٢.٥٤	٣
٣	الانتقال بالطالب من سياسة الحفظ والتلقين إلى البحث والمعرفة والتفكير والفهم والابتكار.	٨٧	٧٨.٤	١٨	١٦.٢	٦	٥.٤	٠.٥٦	٢.٧٣	١
٤	زيادة قدرة الطلاب على التنظيم والابتكار والإبداع.	٨٤	٧٥.٧	١٨	١٦.٢	٩	٨.١	٠.٦٢	٢.٦٨	٢
٥	تطوير مهارات التفكير المنهجي والنقدي العقلاني لدى الطالب.	٦٦	٥٩.٥	٣٩	٣٥.١	٦	٥.٤	٠.٦٠	٢.٥٤	٤
٦	دعم القدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة واقتصاد المعرفة.	٥٧	٥١.٤	٤٨	٤٣.٢	٦	٥.٤	٠.٦٠	٢.٤٦	٥
٧	تنمية مهارات التعلم والرقابة الذاتية لدى الطلاب.	٦٣	٥٦.٨	٣٦	٣٢.٤	١٢	١٠.٨	٠.٦٨	٢.٤٦	٦
٨	المحافظة على الخصوصية الثقافية والهوية الإسلامية بالمجتمع.	١٢	١٠.٨	٤٢	٣٧.٨	٥٧	٥١.٤	٠.٦٨	١.٥٩	٨

٩	تنمية القدرة على حل المشكلات والمهارات الكتابية والشفوية.	١٢	١٠.٨	٣٦	٣٢.٤	٦٣	٥٦.٨	٠.٦٨	١.٥٤	٩
١٠	التغلب على الكثافة الزائدة بالفصول	٦٠	٥٤.١	٣٦	٣٢.٤	١٥	١٣.٥	٠.٧٢	٢.٤١	٧
١١	إيجاد بيئة تعليمية جاذبة تشبع حاجات الطلاب النفسية والاجتماعية.	١٥	١٣.٥	٣٠	٢٧.٠	٦٦	٥٩.٥	٠.٧٢	١.٥٤	١٠
	المتوسط الكلي للمحور							٠.٦٥	٢.١٧	

ويتضح من الجدول السابق رقم (٣) أن المتوسط الكلي لمحور "التجديد في مجال الأهداف التربوية للتعليم الثانوي العام" جاء بدرجة "متوسطة" وقدرها (٢.١٧) مما يعني وجود قدر من التجديد في مجال الأهداف التربوية للتعلم الثانوي العام في نظام الثانوية العامة الجديد، كما يتبين من الجدول السابق أن العبارات رقم (٣، ٤، ٢، ٥، ٦، ٧، ١٠) جاءت في الترتيب من الأول إلى السابع على الترتيب، حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة كبيرة وبمتوسطات تراوحت ما بين (٢.٧٣- ٢.٤١). مما يعني توافر تلك الأهداف بدرجة كبيرة، وأهمها "الانتقال بالطالب من سياسة الحفظ والتلقين إلى البحث والمعرفة والتفكير والفهم والابتكار" التي جاءت بالترتيب الأول، ثم "زيادة قدرة الطلاب على التنظيم والابتكار والإبداع" والتي جاءت بالترتيب الثاني. وجاءت العبارات رقم (٨، ٩، ١١، ١) في الترتيب من الثامن إلى الحادي عشر على التوالي بمتوسطات تراوحت ما بين (١.٥٩- ١.٤١)، حيث وافقت عينة البحث أنها تتوافر بدرجة ضعيفة، مما يدل على ضعف نظام الثانوية العامة الجديد في تضمين مثل تلك الأهداف المهمة بالنظام الجديد، فـ "المحافظة على الخصوصية الثقافية والهوية الإسلامية بالمجتمع" جاءت بالترتيب الثامن وبدرجة ضعيفة، وكذلك "بناء الشخصية الإنسانية القادرة على إنتاج المعرفة وتوليدها" جاءت بالترتيب الحادي عشر (الأخير) وبدرجة ضعيفة أيضًا، مما يعني عدم تركيز النظام الجديد للثانوية العامة على جوانب تتعلق بأهداف استراتيجية تتعلق بالهوية الثقافية ومجتمع المعرفة.

وباستقراء النتائج السابقة يرى الباحث أن نظام الثانوية العامة الجديد تضمن بعض المقومات الرئيسة للتجديد في مجال الأهداف التربوية للتعليم الثانوي العام، لكن ذلك غير كاف إذ أغفل جوانب مهمة جدًا تتعلق بأهداف تعد من الأهداف الاستراتيجية لتلك المرحلة من مراحل التعليم خاصة ما يتعلق بالهوية الثقافية ومجتمع المعرفة والبيئة الداعمة لعمليات التعليم والتعلم.

وإجمالًا فإن النتائج الخاصة بهذا المحور تشير وجود تطوير في الأهداف الخاصة بالمرحلة الثانوية لتتوافق مع معطيات الواقع العصري ومتغيراته، وكذلك طبيعة المرحلة الثانوية كمرحلة تقود إلى مرحلة التعليم الجامعي والعالي واحتياجاته من المهارات والمعارف التي يجب أن يمتلكها الطلاب عند

دخلوهم للمرحلة الجامعية. لكن يبقى مع وجود تلك الأهداف الحاجة إلى وجود وتوافر كافة المتطلبات التي تحققها، سواء فيما يتعلق بالجوانب المادية والتكنولوجية، أو الموارد المالية والبشرية التي تستطيع تحقيق ذلك، أو التهيئة المجتمعية لتلك التغييرات والتطوير لتحقيق نوع من القبول المجتمعي لها، كذلك وهذا هو الأهم، وجود وتوافر الإجراءات واللوائح والأنظمة التي تحقق العدالة والموضوعية في عمليات التقويم والاختبارات والتنسيق وغيرها من الإجراءات التي تحدد مستقبل الطالب وفقًا لأسس ومعايير موضوعية وعدالة وشفافية يقتنع بها الطلاب وأولياء أمورهم.

٢-نتائج المحور الثاني: التجديد في مجال المناهج الدراسية: ويركز على أهم العناصر والمعايير التي ترتبط بالتجديد التربوي في مجال المناهج الدراسية من خلال نظام الثانوية العامة الجديد، وتندرج تحت هذا المحور (٩) عبارات، والجدول الآتي يوضح استجابات عينة الدراسة حول العناصر التي يتضمنها المحور الثاني.

جدول رقم (٤)

المحور الثاني: التجديد في مجال المناهج الدراسية

م	العبارة	أوافق بدرجة كبيرة		أوافق بدرجة متوسطة		أوافق بدرجة ضعيفة		الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
١	توفير البنية التكنولوجية، والفصول الافتراضية اللازمة لدعم الممارسات التربوية	٨١	٧٣.٠	٢٧	٢٤.٣	٣	٢.٧	٠.٥٢	٢.٧٠	١
٢	التحول نحو المناهج الإلكترونية محملة على أجهزة التابلت	٦٠	٥٤.١	٣٩	٣٥.١	١٢	١٠.٨	٠.٦٨	٢.٤٣	٦
٣	زيادة فاعلية المنهج بما يسهم في نمو خبرة الطالب وتنمية قدراته واتجاهاته الدراسية.	٩	٨.١	٣٦	٣٢.٤	٦٦	٥٩.٥	٠.٦٤	١.٤٧	٨
٤	التركيز على الأنشطة اللاصفية ودعمها للعلاقة بين المعلم والطلاب.	١٢	١٠.٨	٣٩	٣٥.١	٦٠	٥٤.١	٠.٦٨	١.٥٧	٧
٥	مواكبة المناهج للتحولات والمقتضيات العالمية.	٨١	٧٣.٠	٢١	١٨.٩	٩	٨.١	٠.٦٣	٢.٦٥	٣

٦	التركيز على المهارات الأساسية لمحتوى المناهج الدراسية مثل: التفكير الناقد، والقيم الأخلاقية.	٨١	٧٣.٠	٢٧	٢٤.٣	٣	٢.٧	٠.٥٢	٢.٧٠	٢
٧	تطوير محتوى المناهج بما يتوافق مع متطلبات توظيف التقنية في التدريس (التعلم المدمج – الصف المعكوس)	٧٨	٧٠.٣	٢٧	٢٤.٣	٦	٥.٤	٠.٥٨	٢.٦٥	٤
٨	شمول المناهج لأساسيات وجوانب المعرفة المختلفة وتقديم معلومات جديدة ترتبط بواقع الحياة المدرسية	٣	٢.٧	٣٩	٣٥.١	٦٩	٦٢.٢	٠.٥٥	١.٤١	٩
٩	مواكبة المحتوى العلمي للمناهج لطبيعة مجتمع المعرفة.	٦٦	٥٩.٥	٣٩	٣٥.١	٦	٥.٤	٠.٦٠	٢.٥٤	٥
	المتوسط الكلي للمحور							٠.٦٠	٢.٢٤	

ويتضح من الجدول السابق رقم (٤) أن المتوسط الكلي لمحور " التجديد في مجال المناهج الدراسية " جاء بدرجة "متوسطة" وبمتوسط قدره (٢.٢٤) مما يعني وجود قدر من التجديد في مجال المناهج الدراسية للتعلم الثانوي العام في نظام الثانوية العامة الجديد، كما يتبين من الجدول السابق أن العبارات رقم (١، ٦، ٥، ٧، ٩، ٢) جاءت في الترتيب من الأول إلى السادس، حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة كبيرة وبمتوسطات تراوحت ما بين (٢.٧٠– ٢.٤٣). مما يعني توافر تلك الجوانب بدرجة كبيرة، وأهمها " توفير البنية التكنولوجية، والفصول الافتراضية اللازمة لدعم الممارسات التربوية" التي جاءت بالترتيب الأول، ثم "التركيز على المهارات الأساسية لمحتوى المناهج الدراسية مثل: التفكير الناقد، والقيم الأخلاقية." والتي جاءت بالترتيب الثاني، وكذلك " مواكبة المناهج للتحولات والمقتضيات العالمية" والتي جاءت بالترتيب الثالث. وجاءت العبارات رقم (٤، ٣، ٨) في الترتيب من السابع إلى التاسع على التوالي بمتوسطات تراوحت ما بين (١.٥٧– ١.٤١)، حيث وافقت عينة البحث أنها تتوافر بدرجة ضعيفة، مما يدل على ضعف نظام الثانوية العامة الجديد في مراعاة جوانب التطوير الشامل في المناهج الدراسية، ومنها "التركيز على الأنشطة اللاصفية ودعمها للعلاقة بين المعلم والطلاب"، وكذلك " شمول المناهج لأساسيات وجوانب المعرفة المختلفة وتقديم معلومات جديدة ترتبط بواقع الحياة المدرسية".

وباستقراء النتائج السابقة يرى الباحث أن نظام الثانوية العامة الجديد ركز على الكثير من الجوانب المهمة والأساسية فيما يتعلق بالمناهج الدراسية، وخاصة ما يتعلق بالمقومات الرئيسة للتجديد في مجال المناهج الدراسية للتعليم الثانوي العام ومنها العمل على توفير البنية التكنولوجية، والفصول الافتراضية اللازمة لدعم الممارسات التربوية، والتركيز على المهارات الأساسية لمحتوى المناهج الدراسية مثل: التفكير الناقد، والقيم، وكذلك مواكبة المناهج للتحولات والمقتضيات العالمية، وتطوير محتوى المناهج بما يتوافق مع متطلبات توظيف التقنية في التدريس (التعلم المدمج – الصف المعكوس). وهذا يؤكد على أن من أهم مجالات التطوير في نظام الثانوية العامة الجديد التطوير في المناهج الدراسية ومحتوى المقررات وما يترتب عليها من جوانب أخرى.

وقد أشارت النتائج أيضًا إلى ضعف الاهتمام بالأنشطة اللاصفية ودعمها للعلاقة بين المعلم والطلاب، رغم أهمية هذا الجانب ودوره في المنهج الدراسي لطلاب وطالبات تلك المرحلة، إلا أنه يبدوا لم يلق الاهتمام والتركيز المستحق حتى الآن.

وإجمالًا فإن النتائج الخاصة بهذا المحور وكذلك الواقع الفعلي يشيران إلى توجه وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مصر إلى المضي قدمًا في إحداث تطوير بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالتجديد في مجال المناهج والمقرات الدراسية والاعتماد بشكل أكبر على الوسائل التكنولوجية في عمليات التعليم والتعلم، والتحول نحو المناهج الإلكترونية محملة على أجهزة التابلت المتاحة لجميع الطلاب والطالبات. وتوفير المناهج والمقررات بشكل إلكتروني يتيح للطلاب التعامل معها في أي وقت وفقًا لمنهجية علمية ترسخ لديهم مبادئ التعلم الذاتي والاعتماد على الفهم والتحليل والاستنتاج، وكذلك صياغة المناهج بطريقة تنمي في الطالب مهارات التعلم الذاتي، ومهارات البحث العلمي تركيز المناهج على إكساب الطالب المهارات التي تؤهله للالتحاق بالجامعة وكذا المهارات اللازمة لسوق العمل.

٣- نتائج المحور الثالث: التجديد في مجال طرائق التدريس: ويركز هذا المحور على أهم العناصر والمعايير التي ترتبط بالتجديد التربوي في مجال طرائق التدريس بنظام الثانوية العامة الجديد، وتندرج تحت هذا المحور (١٠) عبارات، والجدول التالي يوضح استجابات عينة الدراسة حول العناصر التي يتضمنها المحور الثالث.

جدول رقم (٥)

المحور الثالث: التجديد في مجال طرائق التدريس

م	العبارة	أوافق بدرجة كبيرة		أوافق بدرجة متوسطة		أوافق بدرجة ضعيفة		الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
١	توفير جهاز تابلت لجميع طلاب التعليم الثانوي	٧٨	٧٠.٣	١٨	١٦.٢	١٥	١٣.٥	٠.٧٢	٢.٥٧	٦
٢	تبني استراتيجيات التعليم القائمة على التواصل والتعلم الذاتي	٩٠	٨١.١	١٨	١٦.٢	٣	٢.٧	٠.٤٧	٢.٧٨	١
٣	استخدام الوسائط المتعددة لشرح الدروس التعليمية	٨٤	٧٥.٧	٢١	١٨.٩	٦	٥.٤	٠.٥٧	٢.٧٠	٢
٤	توافر محتوى متعدد التخصصات لدى الطلبة من خلال تقنية المعلومات	٧٢	٦٤.٩	٣٣	٢٩.٧	٦	٥.٤	٠.٥٩	٢.٥٩	٤
٥	تدشين المنصة التعليمية الالكترونية Edmodo لمواجهة تعطيل الدراسة في المدارس	٧٨	٧٠.٣	٢٧	٢٤.٣	٦	٥.٤	٠.٥٨	٢.٦٥	٣
٦	التركيز على طرق المناقشة والحوار الالكتروني بين المعلم والتعلم	١٢	١٠.٨	٢١	١٨.٩	٧٨	٧٠.٣	٠.٦٨	١.٤١	٩
٧	اعتماد طرق التدريس على البحث والاستكشاف من قبل الطلاب.	٦	٥.٤	٢٤	٢١.٦	٨١	٧٣.٠	٠.٥٧	١.٣٢	١٠
٨	تركيز طرق التدريس على مهارات المعرفة العلمية في طرق التدريس والفهم والتفسير.	١٤	١٢.٦	٢٧	٢٤.٣	٧٠	٦٣.١	٠.٦٤	١.٤٩	٨
٩	استخدام المعلمين طرق تدريس متنوعة وفق الأهداف والمواقف والمحتويات التعليمية.	٧٥	٦٧.٦	٢٧	٢٤.٣	٩	٨.١	٠.٦٤	٢.٥٩	٥

١٠	إسهام طرق التدريس التي يستخدمها المعلمون في تحقيق نواتج التعلم المستهدفة.	١٥	١٣.٥	٣١	٢٧.٩	٦٥	٥٨.٦	٠.٦٤	١.٥٥	٧
	المتوسط الكلي للمحور							٠.٦١	٢.١٧	

ويتضح من الجدول السابق رقم (٥) أن المتوسط الكلي لمحور "التجديد في مجال طرائق التدريس" جاء بدرجة "متوسطة" وبمتوسط قدره (٢.١٧) مما يعني وجود قدر من الاهتمام بالتجديد في مجال طرائق التدريس المتبعة بالتعلم الثانوي العام في نظام الثانوية العامة الجديد، كما يتبين من الجدول السابق أن العبارات رقم (٢، ٣، ٥، ٤، ٩، ١) جاءت في الترتيب من الأول إلى السادس، حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة كبيرة وبمتوسطات تراوحت ما بين (٢.٧٨- ٢.٥٧). مما يعني توافر تلك الجوانب بدرجة كبيرة، وأهمها " تبني استراتيجيات التعليم القائمة على التواصل والتعلم الذاتي" التي جاءت بالترتيب الأول، ثم " استخدام الوسائط المتعددة لشرح الدروس التعليمية" والتي جاءت بالترتيب الثاني، وكذلك " تدشين المنصة التعليمية الالكترونية Edmodo لمواجهة تعطيل الدراسة في المدارس" والتي جاءت بالترتيب الثالث، وكذلك "استخدام المعلمين طرائق تدريس متنوعة وفق الأهداف والمواقف والمحتويات التعليمية" والتي جاءت بالترتيب الخامس. وجاءت العبارات رقم (١٠، ٨، ٦، ٧) في الترتيب من السابع إلى العاشر على التوالي بمتوسطات تراوحت ما بين (١.٥٥- ١.٣٢)، حيث وافقت عينة البحث أنها تتوافر بدرجة ضعيفة، مما يدل على ضعف نظام الثانوية العامة الجديد في مراعاة جوانب التطوير الشامل في مجال طرائق التدريس، ومنها " إسهام طرق التدريس التي يستخدمها المعلمون في تحقيق نواتج التعلم المستهدفة"، وكذلك " تركيز طرق التدريس على مهارات المعرفة العلمية في طرق التدريس والفهم والتفسير"، وكذلك "اعتماد طرق التدريس على البحث والاستكشاف من قبل الطلاب".

وباستقراء النتائج السابقة يرى الباحث أن نظام الثانوية العامة الجديد ركز على بعض الجوانب المهمة والأساسية فيما يتعلق بطرائق التدريس، وخاصة ما يتعلق بإدخال التقنيات الحديثة في عمليات التعليم والتعلم، والاعتماد على دور أكبر للمتعلم في عملية التعلم وغيرها، مثل: " تدشين المنصة التعليمية الالكترونية Edmodo لمواجهة تعطيل الدراسة في المدارس"، و" تبني استراتيجيات التعليم القائمة على التواصل والتعلم الذاتي"، وأيضًا " استخدام الوسائط المتعددة لشرح الدروس التعليمية". لكن ذلك غير كاف، إذ تشير النتائج أيضًا إلى ضعف وعدم اهتمام بجوانب تعد غاية في الأهمية، ومنها: ما يتعلق بدور طرائق التدريس في تحقيق نواتج التعلم المستهدفة، واعتماد طرق التدريس على البحث والاستكشاف من قبل الطلاب.

وإجمالًا فإن النتائج الخاصة بهذا المحور وكذلك الواقع الفعلي يشيران إلى توجه وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مصر إلى المضي قدمًا في إحداث تطوير بدرجة كبيرة فيما يتعلق بطرائق

التدريس والاعتماد بشكل أكبر على الوسائل التكنولوجية في عمليات التعليم والتعلم، وتفعيل دور المتعلم في هذه العملية من خلال التعلم الذاتي والبحث عن المعلومات والمعرفة من خلال توفير مصادر متعددة تعتمد على التقنية والأنترنت بشكل كبير. هذا بالطبع يستلزم الكثير من المتطلبات التي يجب توفيرها والإعداد لها لكل من الطالب والمعلم ومن ثم المدارس والإدارات.

٤-نتائج المحور الرابع: التجديد في معالجة القضايا التربوية المعاصرة: ويركز هذا المحور على أهم العناصر والمعايير التي ترتبط بالتجديد التربوي في مجال معالجة القضايا التربوية المعاصرة من خلال نظام الثانوية العامة الجديد، وتندرج تحت هذا المحور (١١) عبارة، والجدول التالي يوضح استجابات عينة الدراسة حول العناصر التي يتضمنها المحور الرابع.

جدول رقم (٦)

المحور الرابع: التجديد في معالجة القضايا التربوية المعاصرة

م	العبارة	أوافق بدرجة كبيرة		أوافق بدرجة متوسطة		أوافق بدرجة ضعيفة		الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
١	الاهتمام بتحقيق الجودة والتميز في العملية التعليمية.	١٥	١٣.٥	٢٤	٢١.٦	٧٢	٦٤.٩	٠.٦٣	١.٤٩	١٠
٢	إتاحة الفرص لتوعية وتدريب المعلمين على الاتجاهات التربوية الحديثة.	٦٩	٦٢.٢	٣٦	٣٢.٤	٦	٥.٤	٠.٦٠	٢.٥٧	١
٣	التركيز على المهارات الوظيفية العامة للمعلمين.	٩	٨.١	٣٩	٣٥.١	٦٣	٥٦.٨	٠.٦٤	١.٥١	٨
٤	توفير الإدارة المدرسية برامج متخصصة في مختلف المواد الدراسية.	١٥	١٣.٥	٤٢	٣٧.٨	٥٤	٤٨.٦	٠.٧٠	١.٦٥	٥
٥	توافر برامج إعلامية مناسبة للتوعية بالقضايا التربوية المعاصرة.	٥٧	٥١.٤	٤٢	٣٧.٨	١٢	١٠.٨	٠.٦٨	٢.٤١	٤
٦	إحداث التجديدات التربوية (مثل: الاعتماد على التقنية في التطوير) لمواكبة طبيعة مجتمع المعرفة.	٧٢	٦٤.٩	٢٧	٢٤.٣	١٢	١٠.٨	٠.٦٨	٢.٥٤	٢

٧	احداث التغييرات اللازمة لمعالجة مشكلات النظام التعليمي ورفع كفاءته.	١٢	١٠.٨	٣٣	٢٩.٧	٦٦	٥٩.٥	٠.٦٩	١.٥١	٩
٨	اعتماد التجديدات التربوية على التخطيط والتدريب ومرونة التنفيذ والمتابعة.	٧٢	٦٤.٩	٢٤	٢١.٦	١٥	١٣.٥	٠.٧٢	٢.٥١	٣
٩	التحول نحو اللامركزية والإدارة المدرسية الذاتية.	١٧	١٥.٣	١٨	١٦.٢	٧٦	٦٨.٥	٠.٧٢	١.٤٧	١١
١٠	استيفاء معايير ومتطلبات مشروع المدارس المتميزة.	١٥	١٣.٥	٤١	٣٦.٩	٥٥	٤٩.٥	٠.٦٢	١.٦٤	٦
١١	تحقيق المشاركة الفاعلة من المعلمين في تطوير نظام الثانوية العامة الجديد	٩	٨.١	٤١	٣٦.٩	٦١	٥٤.٩٥	٠.٦٣	١.٥٣	٧
	المتوسط الكلي للمحور							٠.٦٦	١.٨٩	

ويتضح من الجدول السابق رقم (٦) أن المتوسط الكلي لمحور " التجديد في معالجة القضايا التربوية المعاصرة " جاء بدرجة متوسطة وقدرها (١.٨٩) مما يعني وجود نوع من التجديد وبدرجة جيدة في التعامل مع القضايا التربوية المعاصرة وعلاقتها بتطوير نظام الثانوية العامة في مصر، كما يتبين من الجدول السابق أن العبارات رقم (٢، ٦، ٨، ٥) جاءت في الترتيب من الأول إلى الرابع، حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة كبيرة وبمتوسطات تراوحت ما بين (٢.٥٧- ٢.٤١)، مما يعني توافر تلك الجوانب بدرجة كبيرة، وأهمها: إتاحة الفرص لتوعية وتدريب المعلمين على الاتجاهات التربوية الحديثة، وإحداث التجديدات التربوية (مثل: الاعتماد على التقنية في التطوير) لمواكبة طبيعة مجتمع المعرفة، وكذلك اعتماد التجديدات التربوية على التخطيط والتدريب ومرونة التنفيذ والمتابعة. وجاءت باقي العبارات جميعًا رقم (٤، ١٠، ١١، ٣، ٧، ١، ٩) في الترتيب من الخامس إلى الحادي عشر، حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة ضعيفة وبمتوسطات تراوحت ما بين (١.٦٥- ١.٤٧).

وبالنظر إلى تلك النتائج فثمة ما يدل على وجود ضعف في هذا المحور بوجه عام، إذ جاءت الاستجابة على معظم العبارات بدرجة ضعيفة، ومن التحليل السابق للنتائج الخاصة بهذا المحور وكذلك الواقع الفعلي يتضح جل اهتمام الوزارة هو التركيز على بعض هذه الجوانب خلال المرحلة السابقة والحالية، وإغفال لجوانب أخرى مهمة تمثل قضايا تربوية واستراتيجية يجب معالجتها والتعامل معها قبل أو بالتزامن مع إحداث أي تطوير منشود أو تجديد تربوي في نظام الثانوية العامة، ولعل أهم تلك القضايا ما يتعلق بـ "تحقيق المشاركة الفاعلة من المعلمين في تطوير نظام الثانوية العامة الجديد" -والتي جاءت في الترتيب الأخير (١١)- بوصفهم القوى البشرية الفنية المعنية مباشرة بتطبيق

التطوير المنشود، هذا بالإضافة إلى إغفال جوانب أخرى مهمة مثل: الاهتمام بتحقيق الجودة والتميز في العملية التعليمية، وغيرها من الجوانب التي أظهرتها النتائج بالجدول السابق.

٥-نتائج المحور الخامس: التجديد في مجال تقويم الطلاب: ويركز هذا المحور على أهم العناصر والمعايير التي ترتبط بالتجديد التربوي في مجال تقويم الطلاب من خلال نظام الثانوية العامة الجديد، وتندرج تحت هذا المحور (١١) عبارة، والجدول التالي يوضح استجابات عينة الدراسة حول العناصر التي يتضمنها المحور الخامس.

جدول رقم (٧)

المحور الخامس: التجديد في مجال تقويم الطلاب

م	العبارة	أوافق بدرجة كبيرة		أوافق بدرجة متوسطة		أوافق بدرجة ضعيفة		الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
١	الاعتماد على التقويم البنائي والنهائي عالي الجودة	٩	٨.١	٢٤	٢١.٦	٧٨	٧٠.٣	٠.٦٣	١.٣٨	١١
٢	تقويم مدى اكتساب الطالب مهارات التفكير الناقد، والكفايات المختلفة.	٧٨	٧٠.٣	٢٧	٢٤.٣	٦	٥.٤	٠.٥٨	٢.٦٥	٣
٣	قياس تحقيق نواتج التعلم المستهدفة في المقررات.	٧٨	٧٠.٣	٣٠	٢٧.٠	٣	٢.٧	٠.٥٣	٢.٦٨	١
٤	تعديل شكل ومحتوى الامتحانات لتعزيز مهارات التفكير الإبداعي لدى الطلاب.	٩	٨.١	٤١	٣٦.٩	٦١	٥٤.٩٥	٠.٦٣	١.٥٣	٨
٥	إنشاء منصة الاختبارات الإلكترونية من خلال أجهزة التابلت	٦٩	٦٢.٢	٣٦	٣٢.٤	٦	٥.٤	٠.٦٠	٢.٥٧	٤
٦	حساب درجات التقييم تراكمية على أساس مجموعة الطالب في السنوات الثلاث	٥١	٤٥.٩	٤٢	٣٧.٨	١٨	١٦.٢	٠.٧٣	٢.٣٠	٦

٧	استخدام طرق تقييم حديثة بجانب الاختبارات وحساب درجاتها ضمن عناصر مجموع الطالب في العام الدراسي.	٩	٨.١	٢٧	٢٤.٣	٧٥	٦٧.٦	٠.٦٤	١.٤١	١٠
٨	أحقية الطالب دخول الاختبار أكثر من مرة في كل سنة دراسية واختيار النتيجة التي يرغب في احتسابها ضمن مجموعه	٥٤	٤٨.٦	٣٣	٢٩.٧	٢٤	٢١.٦	٠.٨٠	٢.٢٧	٧
٩	تطبيق أسلوب التقويم الشامل لجوانب العملية التعليمية.	٨١	٧٣.٠	٢٤	٢١.٦	٦	٥.٤	٠.٥٧	٢.٦٨	٢
١٠	الاهتمام بالتقويم القائم على قياس المستوى المعرفي للطالب.	٦	٥.٤	٣٩	٣٥.١	٦٦	٥٩.٥	٠.٦٠	١.٤٦	٩
١١	توظيف المعلمين أساليب واستراتيجيات متنوعة ومرنة في تقويم الطلاب.	٧٥	٦٧.٦	٢٤	٢١.٦	١٢	١٠.٨	٠.٦٨	٢.٥٧	٥
المتوسط الكلي للمحور								٠.٦٤	٢.١٤	

ويتضح من الجدول السابق رقم (٧) أن المتوسط الكلي لمحور " التجديد في مجال تقويم الطلاب " جاء بدرجة "متوسطة" وقدرها (٢.١٤) مما يشير إلى وجود مقومات جيدة يمكن البناء عليها، والعمل على استكمالها وتفعيلها؛ لتحقيق المعايير الدولية المرتبطة بهذا الجانب؛ خاصة مع حرص الجامعات المصرية (الحكومية والخاصة والأهلية) على وضع معايير جديدة لاختيار الطلاب بالكليات والتخصصات المختلفة.

كما يتبين من الجدول السابق أن العبارات رقم (٣، ٩، ٢، ٥، ١١) جاءتا في الترتيب من الأول إلى الخامس على الترتيب، حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة كبيرة وبمتوسطات (٢.٦٨-٢.٥٧)، مما يعني توافر تلك الجوانب بدرجة كبيرة، وأهمها: " قياس تحقيق نواتج التعلم المستهدفة في المقررات" التي جاءت بالترتيب الأول، وإن كان تتعارض مع النتائج بالجدول الخاص بالمحور الثالث " التجديد في مجال طرائق التدريس" حيث ضعف التجديد في طرائق التدريس بما يحقق النواتج التعليمية

المستهدفة في هذا الجانب. كذلك "الاهتمام بالتقويم القائم على قياس المستوى المعرفي للطالب"، وأيضًا "تقويم مدى اكتساب الطالب مهارات التفكير الناقد، والكفايات المختلفة" حيث أظهرت النتائج الاهتمام بهذه الجوانب من عملية التقويم. وجاءت العبارات رقم (٦، ٨) في الترتيب من السادس إلى السابع على الترتيب، حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة متوسطة وبمتوسطات تراوحت ما بين (٢.٣٠- ٢.٢٧).، بينما جاءت العبارات (٤، ١٠، ٧، ١) في الترتيب من الثامن إلى الحادي عشر على الترتيب، حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة ضعيفة وبمتوسطات تراوحت ما بين (١.٥٣- ١.٣٨). وتؤكد تلك النتائج على إغفال التجديد والتطوير بنظام الثانوية العامة لعدد من العناصر المهمة في هذا الصدد لعل أهمها: الاعتماد على التقويم البنائي والنهائي عالي الجودة، استخدام طرق تقييم حديثة بجانب الاختبارات وحساب درجاتها ضمن عناصر مجموع الطالب في العام الدراسي، والاهتمام بالتقويم القائم على قياس المستوى المعرفي للطالب. فهذه الجوانب جاءت الاستجابة عليها بالمراتب الأخيرة مما يعني ضعف نظام الثانوية العامة الجديد في معالجتها والعمل على استيفائها ضمن منظومة التطوير والتجديد.

مما سبق يتضح أن النتائج الخاصة بهذا المحور وكذلك الواقع الفعلي يشيران إلى توافر عدد من الجوانب المرتبطة بعملية التقويم والاختبارات للطلبة بدرجة مقبولة، لكن الأمر يستلزم العمل على معالجة نقاط الضعف في هذا الجانب؛ لزيادة مستوى رضا الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع فيما يتعلق بهذا المحور والذي يعد أكثر المحاور التي تواجه معارضة مجتمعية وطلابية وذلك لارتباطه المباشر بمستقبل الطالب ومتطلبات دخوله إلى مرحلة التعليم الجامعي خاصة في ظل السباق المحموم من الطلاب وأولياء الأمور على الكليات والتخصصات التي تستوجب حصول الطالب على درجات ومعدلات عالية جدًا في شهادة الثانوية العامة.

الجزء الرابع- التصور المقترح

أولت وزارة التربية والتعليم الاهتمام المتزايد بإدخال بعض التجديدات التربوية على منظومة التعليم العام بوجه عام، والتعليم الثانوي بوجه خاص، وأكدت عديد من الدراسات والبحوث التربوية على أهمية الإلمام بعديد من الفلسفات والتصورات والأفكار والمداخل والأساليب المختلفة التي تسهم في تحقيق نظام تعليمي جيد، وفى ظل هذا التوجه، تحاول الوزارة وضع النظام الجديد المقترح للتعليم الثانوي المصري في حيز التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع، والعمل على الارتقاء بالمناهج والمقررات الدراسية، والطالب، والمعلم، وتفعيل المشاركة المجتمعية، بهدف تطوير العملية التعليمية داخل المدارس.

ويمكن استعراض محاور التصور المقترح على النحو الآتي:

١- فلسفة التصور المقترح وأهدافه:

تستند فلسفة التصور المقترح إلى نظرة شاملة ومتكاملة لنظام التعليم الثانوي، وإمكانية تطوير نظام الثانوية العامة بمصر في ضوء مدخل التجديد التربوي في عديد من المجالات المدرسية، وتنطلق من أهمية التجديد التربوي ودوره الفاعل في تحقيق أهداف المجتمع المصري بوجه عام، وأهداف المرحلة الثانوية بوجه خاص، وذلك من خلال التجديد في الأهداف التربوية والسياسات التعليمية، والتجديد في المناهج الدراسية وطرق التدريس، ومعالجة بعض القضايا التربوية المعاصرة، بالإضافة إلى التجديد في تقويم الطلاب، وذلك بهدف تطوير منظومة المدرسة الثانوية، مما يجعلها قادرة على الارتقاء بالعملية التعليمية لتلبية متطلبات القرن الحادي والعشرين وفي مقدمتها جودة التعليم الثانوي العام.

كما ترتكز فلسفة التصور المقترح على منظومة من المعارف، والمعلومات، والمهارات، والقيم، والاتجاهات التعليمية المتكاملة المطورة التي يجب على القيادات المسئولة عن التعليم الثانوي وتطويره، وإدارة المدرسة الثانوية والمعلمين والعاملين أن يمتلكوها، ويمارسوها أثناء إحداث وإدخال بعض التجديدات التربوية على المدارس الثانوية، وتتعرف من خلالها على المعارف والمعلومات والمهارات الجديدة اللازمة لتطبيق التجديد التربوي للتعليم الثانوي في مجالات الأهداف التربوية للتعليم الثانوي العام، المناهج الدراسية، وطرق التدريس، ومعالجة بعض القضايا التربوية المعاصرة، وتقويم الطلاب، ومحاولة تحديد أهم المعوقات التي تحول دون تطبيقها، ومن ثم العمل على توفير المتطلبات اللازمة لتطوير نظام الثانوية العامة في ضوء مدخل التجديد التربوي.

أما بالنسبة لأهداف التصور المقترح فتتمثل في:

- **تطوير نظام التعليم الثانوي العام في مصر من خلال إدخال بعض التجديدات التربوية على كافة عناصر النظام ومكوناته.**
- **تقديم إطار تطبيقي تفصيلي ومتكامل لتطوير نظام الثانوية العامة في ضوء مدخل التجديد التربوي.**
- **بناء منظومة متكاملة من الأهداف التربوية لنظام الثانوية العامة الجديد بحيث تكون موجهة لكافة عمليات التطوير بالمدارس، وكذلك التجديدات التربوية التي يمكن إدخالها عليها.**
- **توفير المناخ العلمي المناسب لتطوير نظام التعليم الثانوي، وبناء قدرات العاملين، والإدارة المدرسية، وإكسابهم القدرة على المشاركة في التجديد التربوي في طرق التدريس والمناهج الدراسية.**
- **بناء معالم نموذج متكامل يوضح آليات ومتطلبات التجديد التربوي في التعليم الثانوي، وإحداث تجديد نوعي في العملية التعليمية بجميع أبعادها بمرحلة التعليم الثانوي بما يزيد من فعاليتها في تأسيس مجتمع تعلم فاعل.**

- تقديم نموذج تطبيقي تفصيلي لكيفية تطوير نظام الثانوية العامة في ضوء مدخل التجديد التربوي في الجوانب المختلفة للعملية التعليمية بمرحلة التعليم الثانوي؛ مما يسهم في تجديدها وتحديثها.
- تقديم بعض الرؤى المقترحة حول الأساليب الملائمة لتطوير مكونات نظام الثانوية العامة في ضوء مدخل التجديد التربوي (الأهداف التربوية، المناهج والمقررات الدراسية، طرق التدريس، والمعلم، معالجة القضايا التربوية المعاصرة، وتقويم الطلاب).
- نشر ثقافة التجديد التربوي، وتحقيق الشمول والتكامل بين تطوير المجالات المختلفة لمنظومة التعليم الثانوي.
- الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة في مجال تطوير نظام الثانوية العامة في ضوء مدخل التجديد التربوي.

٢- أهمية التصور المقترح:

يحاول التصور المقترح وضع إطار عام يوضح آليات وإجراءات تطوير نظام الثانوية العامة بمصر في ضوء مدخل التجديد التربوي، بهدف تحسين مستوى الأداء المدرسي، والارتقاء بالمناهج الدراسية وطرق التدريس، والخدمات التعليمية، وبالتالي تحقيق أهداف العملية التعليمية داخل المدارس الثانوية، كما أنه يعد بمثابة أداة فعالة لتوضيح السياسات والإجراءات، وبعض قواعد العمل الحاكمة للعناصر المكونة لنظام الثانوية العامة، كما يمكن استخدامه للكشف عن العوامل المؤثرة والحاكمة لإمكانية إجراء بعض التعديلات اللازمة عليه، ويساعد مثل هذا التصور في عملية التنبؤ بطبيعة العلاقات بين الأساليب المستخدمة في حل المشكلات، والتنبؤ بالنتائج المترتبة على العمل به.

وتتمثل أهمية التصور المقترح فيما يلي:

- استخدامه لعرض وتقديم المتغيرات والتحديات التي تواجه التعليم الثانوي العام، وتؤثر على وظائفها.
- كونه بمثابة أداة فعالة لتوضيح السياسات والإجراءات، وبعض قواعد العمل، والسياسات والنظم الإدارية الحاكمة لتطوير نظام الثانوية العامة في ضوء مدخل التجديد التربوي.
- يمثل أداة مساعدة في تكوين إطار منهجي ساعد في تطوير منظومة التعليم الثانوي العامة في مصر.
- يمكن استخدامه للكشف عن العوامل المؤثرة، والحاكمة في تطوير نظام الثانوية العامة في ضوء مدخل التجديد التربوي.
- يساعد هذا التصور في عملية التنبؤ بطبيعة العلاقات بين الأساليب المستخدمة في حل المشكلات، والتنبؤ بالنتائج المترتبة على العمل به.

٣- منطلقات التصور المقترح ومرتكزاته:

ينطلق التصور المقترح من المنطلقات الفكرية التالية:

- **أهمية تطوير نظام الثانوية العامة في ضوء مدخل التجديد التربوي في ضوء ما كشفت عنه أدبيات البحث التربوي.**
- **يعد التعليم الثانوي في حاجة ماسة إلى تجديد شامل، حتى يصبح النظام قادرا على التفاعل مع العصر الحالي بمتغيراته المعرفية والتكنولوجية السريعة.**
- **مواكبة التوجهات الاستراتيجية للتعليم المصري بوجه عام، والتعليم الثانوي بوجه خاص، وما جاء بالخطط الاستراتيجية المتتالية لوزارة التربية والتعليم للوصول إلى جودة الأداء التعليمي.**
- **ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية لاستطلاع آراء بعض أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بوصفهم خبراء تربويين حول نظام الثانوية العامة الجديد في مصر وذلك في ضوء التجديد التربوي، وما تم الكشف عنه من إيجابيات ومواطن قوى يجب تدعيمها، وسلبيات ومواطن ضعف يجب العمل على معالجتها.**
- **بعض التجارب العربية والعالمية للتجديد التربوي في التعليم الثانوي.**
- **التحديات العالمية والمحلية التي تواجه التعليم الثانوي وتؤثر على كيفية جودتها، وإمكانية تحديث عناصرها كمنظومة تربوية.**
- **مساندة ودعم وزارة التربية والتعليم لتطوير التعليم الثانوي والتجديد التربوي، انطلاقاً من أن التجديدات التربوية التي يتم إدخالها على منظومة التعليم الثانوي تسهم في تطوير المعارف والمهارات لدى الطلاب، وكذلك القدرات المهنية لدى العاملين وإدارة المدرسة.**
- **أن استخدام التجديد التربوي في تطوير التعليم الثانوي قد أصبح أمراً ضروريا وشرطاً لازما لتحسين العمليات الإدارية وتبسيط الإجراءات الإدارية.**
- **أن تطوير نظام الثانوية العامة في ضوء مدخل التجديد التربوي يتطلب إحداث تعديلات وتغييرات في اتجاهات وسلوكيات الإدارة المدرسية والعاملين والمعلمين بما يتفق مع مهامهم الوظيفية.**
- **يساعد التجديد التربوي في تحقيق مستوى متميز من الكفاءة والفعالية في الأهداف التربوية، المناهج الدراسية وطرق التدريس، ومعالجة القضايا التربوية المعاصرة، وتقويم الطلاب.**
- **يحتاج تطوير نظام الثانوية العامة في ضوء مدخل التجديد التربوي إلى تعديل اللوائح والقوانين والإجراءات لتيسير العمل، وتلبية متطلبات التكيف معها.**
- **أنه لكي يحدث تجديد شامل لمرحلة التعليم الثانوي فلابد من الاهتمام بكافة جوانب وأبعاد ومكونات العملية التعليمية بهذه المرحلة.**

أما بالنسبة لمرتكزات التصور المقترح فتشمل ما يلي:

- **نشر ثقافة التجديد التربوي، والعمل على تغيير الاتجاهات السلبية نحو عملية تطوير نظام الثانوية العامة، ومعالجة المشكلات والعوامل التي تتسبب في زيادة مقاومة المجتمع المصري للتجديد التربوي.**
- **وضوح الرؤية والفهم المشترك لمعنى التجديد التربوي حيث إن التحليل يوضح كل القضايا التي تلتبس على المعنيين بالتجديد، فيساعده على فهم خطوات التجديد خطوة بخطوة.**
- **تهيئة وإعادة هيكلة البنية التنظيمية للمدارس الثانوية لعمليات التجديد التربوي، والتحول إلى الهياكل المرنة، حيث تساعد في تيسير عمليات التجديد التربوي.**
- **الاختيار الجيد لقادة ووكلاء التجديد وفق معايير وشروط واضحة ومعلنة، سواء كانوا من داخل المدرسة أم من خارجها، حيث سيعملون كوسطاء للتجديد داخل المدارس.**
- **التقويم والمساءلة في إدارة التجديد التربوي بما يسهم في تحقيق النتائج المرجوة والمستدامة، والتحقق من مدى اتفاق فعاليات التجديد مع أهداف النظام الجديد للتعليم الثانوي.**
- **أن مراجعة المؤشرات الخاصة بالتجديد التربوي في التعليم الثانوي العام بجميع عملياته ووظائفه تعد أساساً للارتقاء بمستوى العملية التعليمية والخدمات التربوية.**
- **توافر إدارة جديدة قادرة على القيادة، والابتكار، ومواكبة التغيير الحادث داخلها وخارجها، وتحقيق الاستمرارية، والمحافظة على معدلات عالية في عمليات التطوير المستمر لنظام التعليم الثانوي.**
- **الاهتمام بتطوير كافة عناصر المدرسة الثانوية العامة يعد ركيزة أساسية لتحقيق جودة التعليم الثانوي العام، وتجويد مدخلات التعليم الجامعي.**
- **إيجاد التوازن بين الجوانب الكمية والنوعية، وصياغة إستراتيجية لتطوير التعليم، وتحقيق نظام قومي لاعتماد البرامج والمقررات الدراسية.**
- **اقتناع المسئولين عن تطوير التعليم الثانوي والمعلمين والأفراد العاملين بالمدارس الثانوية بجدوى التطوير والتجديد التربوي، ودعم المجتمع الخارجي لتلك العمليات.**

٤- مجالات التصور المقترح:

تتضمن مجالات تطوير نظام الثانوية العامة في ضوء مدخل التجديد التربوي ما يلي:

١/٤ التجديد في إستراتيجية تطوير التعليم الثانوي: يمثل البدء في رسم إستراتيجية واضحة للتطوير أولى خطوات وجوانب التجديد التربوي المنشود لمرحلة التعليم الثانوي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- **بناء إنسان متعلم قادر على التعلم الذاتي وممارسة التعلم النشط.**
- **التحول نحو التعليم المتمركز حول الطالب.**

- **بناء مجتمع قادر على إنتاج المعرفة وتطبيقها ونقلها، وقادر على الإبداع الفكري وحل المشكلات والتزود بالمهارات اللازمة التي تؤهلهم للمشاركة بفاعلية.**
- **إرساء المبادئ الرئيسة لتحقيق تعليم متميز للجميع.**
- **بناء مجتمع قادر على إنتاج المعرفة وتطبيقها واستخدامها في جميع المجالات ونقلها ونشرها على كافة الأصعدة للمساهمة بذلك في تأسيس مجتمع المعرفة المصري.**
- **تأكيد الجودة في العملية التعليمية والإصلاح الشامل للمناهج وطرق التدريس ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

٢/٤ التجديد في الأهداف التربوية للتعليم الثانوي: حيث يمكن إعادة صياغة الأهداف التربوية في ضوء التجديد التربوي من خلال تضمين:

- **تنمية الفهم العميق لدى الطلاب في عدة فروع من المعرفة والدراسة.**
- **دعم القدرات الإبداعية المتنوعة للطلاب.**
- **تنمية الشخصية المتكاملة للطالب.**
- **ربط التعليم باحتياجات سوق العمل من خلال استغلال ما يتميز به الفرد من ذكاء وتنميته.**
- **تنمية مزيج مزيد من الذكاءات المتعددة لدى الطلاب وتحقيق نموهم على نحو منظم.**
- **تحقيق مبادئ العدالة التربوية في منظومة التعليم الثانوي.**
- **ترسيخ مفهوم التعلم الذاتي وإتاحة فرص التعلم أمام الطلاب كل حسب قدراته وإمكاناته.**
- **التأكيد على مبادئ الاستيعاب والفهم والتحليل والتطبيق بجانب الاستظهار والحفظ للمعلومات.**

٣/٤ التجديد في تنمية المعلم مهنيا: حيث يمكن تنمية المعلم والارتقاء بمستواه من خلال:

- **تطوير نظم إعداد المعلم وتطبيق نظام الإعداد المرتكزة على الكفايات Competency- Based Teacher Education System، لما له من دور مهم في تنمية الكفايات المختلفة لدى المعلمين.**
- **تنمية قدرات المعلمين من خلال تقديم برامج التنمية المهنية المستدامة المرتكزة على الاحتياجات المهنية لهم.**
- **تطبيق معايير اعتماد المعلم التي تقرها هيئات الاعتماد الدولية مثل المجلس الأمريكي لاعتماد إعداد المعلم NCATE، ومجلس اعتماد إعداد المعلم TEAC.**
- **تحفيز المعلمين على التطوير المهني الذاتي.**

٤/٤ التجديد في المناهج وطرق التدريس: حيث يمكن تطوير المناهج في ضوء مدخل التجديد التربوي من خلال:

- **تطوير المحتوى العلمي ليواكب طبيعة القرن الحادي والعشرين.**
- **تضمين مهارات القرن الحادي والعشرين في المناهج الدراسية.**

- **مشاركة الهيئات والجهات المختلفة وأساتذة كليات التربية في تخطيط وتطوير المناهج الدراسية.**
- **مشاركة أصحاب المصالح Stakeholders في صناعة المناهج الدراسية، ومشاركتهم في وضع الاستراتيجيات والأفكار والممارسات الجيدة المرتبطة بالمنهج الدراسي.**
- **إعداد معايير جيدة عند وضع وصياغة المناهج الدراسية يسترشد بها القائمون بوضع سياسات المناهج الدراسية.**
- **تدريب المعلمين على أحدث طرق التدريس الحديثة وتوظيف التكنولوجيا المتطورة في التعليم والتعلم.**
- **تجديد المناهج الدراسية بمعارف ومهارات مبتكرة تسهم في إعداد طلاب المرحلة الثانوية للمرحلة الجامعية من جهة، ومجتمع القرن الحادي والعشرين من جهة أخرى.**
- **التعدد والتنوع في المواد الدراسية والأنشطة التعليمية لتنمية القدرات والمهارات المختلفة للطلاب، وصياغة المنظومة المعرفية للمناهج بحيث تخاطب القدرات التي يمتلكها الطلاب أو يظهرون قوة فيها.**
- **بناء البرامج والمناهج الدراسية في ضوء أسس المنهج الشامل.**
- **التنويع في أساليب وطرق التدريس، بما يضمن اشتراك الطلاب المكثف في نشاطات متنوعة تنمي ذكاءاتهم وقدراتهم المتعددة.**

٤/٥- التجديد في مجال التقويم: حيث يمكن تفعيل التجديد في مجال التقويم من خلال:

- **التحول نحو التقويم الإلكتروني لواجهة تحديات جائحة كورونا.**
- **تطوير نظم الامتحانات لرصد قدرة الطالب على اكتساب المعرفة من خلال اختبار التفكير التحليلي والناقد، وتطبيق اختبارات القياس والتقويم الموحدة المحلية والدولية.**
- **تطبيق الاختبارات العامة لتحديد مستوى قياس جودة التحصيل.**
- **تنوع أساليب التقويم بما يتناسب مع تنوع ذكاءات الطلاب.**
- **تطبيق ما يعرف بالتقويم الأصيل (الشامل) لجميع جوانب أداء الطالب.**

٥- متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

يتطلب تطوير نظام الثانوية العامة في ضوء مدخل التجديد التربوي توافر مجموعة من المتطلبات ومنها:

- **اهتمام إدارة المدرسة ببلورة وتوضيح رسالة المدرسة ورؤيتها المستقبلية للأفراد العاملين، بحيث تكون هذه الرؤية منسجمة مع الأهداف العامة والخاصة ومع المرحلة التعليمية.**
- **تطوير النظم والسياسات الإدارية بالمدرسة بحيث تصبح ميسراً لعمليات التغيير والتطوير التنظيمي.**

- **التوجه نحو اللامركزية والإدارة الذاتية في إدارة المدارس الثانوية، وإعطاء إدارة المدارس مزيد من الحرية والاستقلالية في إدارة شئون المدارس.**
- **توظيف نظم المعلومات الإدارية من خلال زيادة استخدام التقنية التعليمية، وإحلال الحاسب الآلي وجميع تطبيقاته التقنية محل العمل اليدوي الروتيني، بحيث يشتمل هذا الاستخدام جميع العمليات الإدارية والمالية والإجرائية والتعليمية الممكنة.**
- **تفعيل نظم إدارة الأداء بالمنظومة المدرسية من خلال تطبيق مفاهيم وأساليب إدارة الأداء، بما تتضمنه من تحديد أهداف الأداء للفرد، وجماعات العمل.**
- **تقديم برامج للتدريب والتنمية المهنية المستدامة للأفراد العاملين والمعلمين على التربوي في الممارسات التربوية والإدارية داخل المدرسة الثانوية.**
- **توفير الدعم المجتمعي لعمليات التطوير وإحداث التجديدات التربوية بالمدارس.**
- **وضع لوائح وقوانين تنظيمية جديدة تيسر التجديدات التربوية، وتبسيط الهيكل التنظيمي تقليل المستويات الإدارية به.**
- **إقناع القيادات المدرسية بأهمية التجديد التربوي، وحاجة المدارس الثانوية إلى إدخال بعض التجديدات التربوية في المدارس.**
- **الارتقاء بمستوى المعلم وتدريبه على مهارات التعامل مع طلابه في ضوء نظرية الذكاءات المتعددة.**
- **تنوع مصادر التعلم داخل المدرسة وخارجها بما يواكب تنوع ذكاءات الطلاب.**
- **تطبيق أنماط تعليمية حديثة كالتعلم التعاوني والتعلم النشط والتعلم عن بعد لمواكبة الذكاءات المتعددة للطلاب.**
- **دعم واضعي السياسة التربوية وصانعي القرار التربوي لعمليات التجديد التربوي بما يسهم في تحقيق نتائج أكثر فعالية ضمن إطار مؤسسي متكامل.**
- **الربط بين النظرية والتطبيق في إعداد محتوى المنهج ليسهم بذلك في تعلم الطالب من خلال العمل واللعب الهادف والتجريب.**
- **المرونة والتنوع في إعداد محتوى المنهج الدراسي بما يضمن توفر برنامج تعليمي ثري يستجيب لقدرات وذكاءات الطلاب المتعددة.**
- **اعتماد التقويم على ما يعرف "بملف الإنجاز" وذلك لتجميع حزمة الأداءات المتنوعة بتنوع الأنشطة التي يمارسها الطلاب.**
- **توفير مواقف تعليمية تعتمد على الاستقصاء يتعامل معها التلاميذ كل حسب قدراته وذكاءاته.**

- **التأكيد على التقييم المستمر للبرامج التدريبية المخصصة لتطوير العاملين وفقاً لاحتياجاتهم التدريبية بصفة مستمرة.**
- **اتباع أساليب علمية وموضوعية في تقويم أداء المعلمين، وإتاحة الفرصة لنموهم علمياً ومهنياً، والاهتمام بالمشكلات الخاصة بهم.**
- **تطبيق الاتجاهات الحديثة في تقويم الطلاب، وتنويع أساليب التقويم التي يستخدمها المعلم في تقويم الطلاب.**
- **تطبيق نظام التقويم الشامل في تقييم التحصيل الأكاديمي للطلاب.**
- **التأكيد على قيادة التجديد بدلاً من إدارته، ويتضمن ذلك السعي لبناء وتطوير رؤية مستقبلية مشتركة للمؤسسة التربوية، وغرس التغيير في ثقافة المؤسسة وتحذيره.**
- **وضع نظام تحقيق مستمر لنتائج تنفيذ عملية التجديد التربوي، والالتزام بمبادئ وأسس الموضوعية والشفافية في مناقشة هذه النتائج، وتقويم جهود التطوير في ضوء مؤشرات ومعايير قياس جودة نتائج هذه العملية.**
- **تطوير شبكات الاتصالات والمعلومات بالمدرسة ورفع كفاءتها، وتطوير نظم المعلومات الإدارية بالمدرسة وانشاء قواعد البيانات، وتطوير وتحديث الحاسبات الإلكترونية بالكلية، وكذلك تعديل وتطوير اللوائح الداخلية لإدارة نظم المعلومات بالمدرسة، وتدريب العاملين على استخدام نظم المعلومات.**
- **وضع نظام فعال لتقييم الأداء التدريسي للمعلمين، واعتماده على توظيف تكنولوجيا التعليم، وإتباع التدريس الفريقي، والتقييم المستمر لقدراته التدريسية، كما يتطلب ذلك استخدام المعلمين طرائق تدريس تجعل الطالب/ الطالبة يتحول من دور المتلقي إلى دور المتفاعل الإيجابي في العملية التعليمية، والمنتج للمعرفة.**

٦- معوقات محتملة قد تواجه تنفيذ التصور المقترح وكيفية التغلب عليها:

من المتوقع أن يواجه تنفيذ التصور المقترح عدة معوقات ومنها:

- **قلة وعي جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية بثقافة التجديد التربوي، وفلسفته، ومرتكزاته الرئيسة.**
- **مقاومة عمليات التجديد التربوي في المدارس.**
- **سيادة ثقافة مدرسية سلبية تدعو للامبالاة ومقاومة عمليات تطوير الإدارة المدرسية، وإدخال بعض التجديدات التربوية..**
- **قلة البرامج التدريبية التي تركز على التجديد التربوي، وتثقيف القيادات التعليمية والعاملين بالتعليم الثانوي بجدوى إدخال بعض التجديدات التربوية.**
- **نقص الموارد المالية والكوادر البشرية المؤهلة لتطبيق التجديدات التربوية.**

ويمكن التغلب على هذه المعوقات من خلال:

- **دعم الإدارة العليا للتجديد التربوي في التعليم الثانوي.**
- **تأهيل الكوادر البشرية اللازمة للمشاركة في عمليات التطوير والتجديد التربوي.**
- **التحول نحو اللامركزية والإدارة الذاتية وتمكين القيادات المدرسية بالمرحلة الثانوية لتسيير في إدارة عمليات التطوير والتجديد التربوي.**
- **عقد لقاءات دورية بين القيادات المدرسية والعاملين لإعادة تثقيفهم وتعريفهم بمكتسبات التجديد التربوي.**
- **تقديم برامج تدريبية لتأهيل القيادات المدرسية والمعلمين والعاملين على تنفيذ التجديدات التربوية، وتوفير بيئة تعليمية جيدة ومناخ مدرسي صحي يعزز ثقافة التجديد التربوي.**
- **توفير المتطلبات المالية لإحداث التطوير والتجديد التربوي لنظام الثانوية العامة.**

ومن العرض السابق يتضح أهمية مرحلة الثانوية العامة في مصر التي جعلتها محطا لأنظار المسئولين عن التعليم منذ وقت طويل، ولذا كانت عرضة للتغير المستمر وفقا لرؤية كل مسئول عن الملف التعليمي، وكان آخر هذه المحاولات ما تم تطبيقه منذ عام ٢٠١٨ والذي لم تتبلور معالمه حتى الآن رغم تخريج دفعة وفقا له، واتضح من الجزء النظري للدراسة إمكانية اتباع مدخل التجديد التربوي في تطوير نظام الثانوية العامة في مصر مع ضرورة الربط بين هذا التجديد وبين خطة الحكومة المصرية للتنمية الشاملة المستدامة المعروفة باسم رؤية مصر ٢٠٣٠، وتم استعراض جوانب التجديد من خلال آراء خبراء التربية، ووفقا لنتائج الدراسة بشقيها: النظري والميداني تم وضع تصور مقترح.

قائمة المراجع

١. أحمد، أمل علي محمود سلطان. (٢٠١٩). الاحتياجات التدريبية لمعلمي المدارس الثانوية العامة في ضوء متطلبات النظام التعليمي الجديد في مصر (٢٠١٨ / ٢٠١٩): دراسة ميدانية، *مجلة كلية التربية جامعة بنها*، *مج٣٠*، ع(١١٩)، ص ص ٤٥٢- ٥٣٠.

٢. أحمد، حنان حسن.(٢٠١٦). اتجاه الطلاب والمدرسين نحو نظامي الثانوية العامة (القديم – الجديد) لضمان الجودة التعليمية ودور الممارسة العامة في مواجهتها، *مجلة الخدمة الاجتماعية*، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع(٥٥)، ١٥-٨٢.

٣. بدران، شبل.(٢٠٠٠). *التعليم وبناء الذات الإنسانية الحرة*: الحرية الفكرية والأكاديمية في مصر .(تحرير). أمينة رشيد. القاهرة: دار الأمين.

٤. بدوى، أحمد زكى.(٢٠٠٥). *معجم مصطلحات التربية والتعليم* .ط٣. القاهرة: دار الفكر العربي.

٥. البلحي، محمد (٢٠١٦). *التنمية المهنية لمعلمي التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء مداخل التجديد التربوي – دراسة تقويمية*، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.

٦. توفيق، صلاح، وحسن، نادية. (٢٠١٠، أبريل). التجديد التربوي لمرحلة التعليم ما قبل الجامعى في ضوء نظرية الذكاءات المتعددة، *دراسات تربوية ونفسية*، ع (٦٧)، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

٧. جاويش، محمود، وعبد القادر، محمد (٢٠٢١). ماذا تعرف عن تعديل نظام الثانوية العامة الجديد؟ (تفاصيل)، صحيفة المصري اليوم، متاح على الرابط: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2314499 الإثنين ١٩-٠٤-٢٠٢١ ١٦:٢٢

٨. جايل، عفاف محمد. (٢٠١٦، ديسمبر). رؤية لإصلاح التعليم الثانوي العام في مصر: الواقع والمستقبل المأمول في ضوء التوجهات التنموية المستهدفة. *مستقبل التربية العربية*، القاهرة، المركز العربي للتعليم والتنمية، مج ٢٣، ع (١٠٥)، ص ص ٤٠١- ٥٤٥.

٩. جمهورية مصر العربية. (١٩٨١، أغسطس). قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١. متاح عبر شبكة المعلومات الدولية عبر الرابط التالي:

https://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/download/newlaws/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87.pdf

١٠. الحرون، منى محمد السيد، وبركات، علي علي عطوة (٢٠١٩). متطلبات التحول الرقمي في مدارس التعليم الثانوي العام في مصر. *مجلة كلية التربية*، جامعة بنها، مج ٣٠، ع (١٢٠)، ص ص ٤٢٩-٤٧٨.

١١. حسين، محمود طه (٢٠١٨، ديسمبر). " فلسفة تطوير الثانوية الجديدة ". جريدة اليوم السابع. القاهرة. جمهورية مصر العربية. ١٠ ديسمبر. متاحة على الرابط التالى:
https://www.youm7.com/story/2018/12/10. بتاريخ ١٣ / ٣ /٢٠١٩

١٢. خطاب، أركان سعيد. (٢٠١٢): التجديدات التربوية في العملية التعليمية، *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، ع (٣٥)، العراق، مركز البحوث التربوية والنفسية، ص ص ١٢٠- ١٤٥.

١٣. خليل، نبيل سعد، وعبد العال، أحمد عبد النبي.(٢٠٠٨، سبتمبر). صنع القرار التعليمي في مصر واستراليا: دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية ببني سويف، ع (١٤)، ج ٢، ص ص ١-١٧٨.

١٤. الخميسي، السيد. (٢٠٠١). *التربية العربية وقضايا المجتمع العربى*. الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

١٥. دياب، عبد الباسط محمد (٢٠١٥، أكتوبر). " النظام التعليمي في جمهورية نيجيريا الاتحادية بين آثار الماضي وتحديات المستقبل: دراسة حالة ." *المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج* . جامعة سوهاج. جمهورية مصر العربية. مج ٤٢. ج ٢. ص ص ٨١٧-٩٦٤.

١٦. الرامي، محمود.(٢٠١٩، يناير). الامتحانات الإلكترونية وانعكاساتها على طلاب الصف الأول الثانوي. *آفاق سياسية*، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، متاح عبر الرابط الإلكتروني: http://www.acrseg.org/41063 بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٤.

١٧. السبيعى، عبيد (٢٠٠٩). *الأدوار القيادية لمديري التربية والتعليم في ضوء متطلبات إدارة التغيير*، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية، جامعة أم القرى.

١٨. سليمان، هناء إبراهيم أبو بكر (٢٠١٧). تصور مقترح لتطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي. *دراسات في التعليم الجامعي*، ع(٣٦)، مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، ص ص ٤٠٢-٤٧٥.

١٩. الشحات، محمد الشحات عبد الله (٢٠١٢). استخدام نظام المعلومات التربوية في عملية صنع القرار في المدارس الثانوية العامة بمصر، *مجلة البحث العلمي في التربية*، ع(١٣)، ج ١، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ص ص٢٤٧ – ٢٨٤.

٢٠. شحاتة، حسن.(٢٠١٨). أستاذ مناهج: نظام التعليم الجديد سيقضي على «بعبع الثانوية العامة»، المصري اليوم، متاح عبر الرابط:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1310870 بتاريخ ٢٠٢١/١/١١

٢١. شحاته، مصطفي أحمد (٢٠١٧). *تحليل بعض جوانب سياسة التعليم الثانوي في مصر على ضوء مبدأ العدالة الاجتماعية: دراسة نقدية*. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنيا.

٢٢. شرتيل، نبيلة بلعيد سعد (٢٠١٨، مارس). التجديد التربوي لمرحلة التعليم الثانوي بليبيا في ضوء نظرية الذكاءات المتعددة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية، *المجلة العلمية لكلية التربية*، س٣، ع(١٠)، كلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، ص ص ٢٣١-٢٦٠.

٢٣. شوقي، طارق.(٢٠١٨). ملامح المنظومة الجديدة للتعليم في مصر ٢٠١٨- ٢٠١٩ ." جريدة الأهرام .القاهرة. جمهورية مصر العربية. متاح عبر الرابط الإلكتروني https://gate.ahram.org.eg/daily/News/202447/27/620658/ بتاريخ ٦ / ١١/ ٢٠٢٠م.

٢٤. صباغ، علي (٢٠١): مستلزمات التجديد التربوي في زمن العولمة، *مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*، ع(١٠)، لبنان، مركز جيل البحث العلمي، ٥٣-٦٦.

٢٥. الصغير، أحمد عبد الله (٢٠٠٢). *دراسة تقويمية لنظام التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة*، رسالة ماجستير غير منشورة .كلية التربية. جامعة أسيوط. جمهورية مصر العربية.

٢٦. طلبة، جابر محمود (٢٠٠٤). *التجديد التربوي من أجل جامعة المستقبل*، مكتبة الإيمان، المنصورة.

٢٧. عابدين، محمود عباس (٢٠٠٧). تفعيل وظيفة المدرسة في التجديد التربوي- دراسة ميدانية، *مجلة رابطة التربية الحديثة*، مصر، مجلد (١)، ع (١)، ص ص: ١٣٠ . ٢٢٠

٢٨. عبد العال، حسن إبراهيم.(٢٠٢١). الصفحة الشخصية على موقع فيس بوك، متاح عبر الرابط: https://www.facebook.com/profile.php?id=100012659922398 بتاريخ ١٠/ ١/ ٢٠٢١

٢٩. عبد الله، خالد عبد الفتاح.(٢٠١٧، أكتوبر). تطوير منظومة التعليم: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية. *مجلة الديمقراطية*، مؤسسة الأهرام، *مج ١٧*، ع(٦٨)، ص ص ٩٤-٩٨.

٣٠. عبد الله، محمد فوزي، الخميسي، السيد سلامة (مشرف) (٢٠٢٠). مستقبل التجديد التربوي في مؤسسات التعليم العالي في مصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة، *مجلة الثقافة والتنمية*، جمعية الثقافة من أجل التنمية، سوهاج، مصر، س٢٠، ع(١٥٥)، ص ص ٢٥٥-٢٨٦.

٣١. عثمان، عوض الخليفة. (٢٠١١، يناير). التجديدات التربوية في التعليم الثانوي في السودان وأثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٢ . ٢٠٠٢)، *دراسات تربوية*، السودان، مج١٢ ، ع(٢٣)، ص ص ١٠١-١٤٠.

٣٢. العجمي، محمد حسنين عبده.(١٩٩٥، يناير). سياسة تخفيض سنوات الدراسة بالمدرسة الابتدائية بين الرأي العام المتخصص والبحث التربوي: دراسة تحليلية ناقدة. *مجلة كلية التربية بالمنصورة*، ج ٢٧، ص ص ٣١٦- ٣٤٧.

٣٣. عزازى، فاتن عبد المنعم. (٢٠٠٨، مايو). تطوير التعليم الثانوي بين الواقع وتوجهات المستقبل- رؤى وتوجهات استراتيجية، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

٣٤. علي، سعيد إسماعيل. (١٩٩٤). حتى نتلافي آثار سلبية محتملة لقانون الثانوية العامة. *دراسات تربوية*، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، مج ٩، ج ٦٦، ص ص ٢٣-٢٤.

٣٥. عليوة، أبوبكر علي (٢٠١٠). تفعيل وظيفة المدرسة في التجديد التربوي في الجمهورية اليمنية، *مجلة التواصل*، ع (٣٣)، جامعة عدن، ص ص ٢٦٧- ٣٢٠.

٣٦. عمار، حامد. (٢٠١٢). ملاحظات على قانون الثانوية العامة. *جريدة الشروق*، السبت ٩ يونيو ٢٠١٢، متاح عبر الموقع الإلكتروني: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=09062012&id=a71ee1d1-c0c6-4abc-9010-a7f7836c53a0 (بتاريخ ١٦/ ١٠/ ٢٠٢٠)

٣٧. عمران، خالد عبد اللطيف محمد(٢٠١٨). نظام التعليم المصري: الواقع والمأمول في ضوء الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤- ٢٠٣٠م. *المجلة التربوية*، كلية التربية جامعة سوهاج، ج ٥٦، ص ص ١-٣١.

٣٨. العنزي، فاطمة. (٢٠١٠). *التجديد التربوي والتعليم الإلكتروني*. الرياض، دار الراية للنشر والتوزيع.

٣٩. فاوبار، محمد (٢٠١٠). الميثاق الوطني للتربية والتكوين بين مهام الإصلاح وآفاق التجديد التربوي، مجلة مسارات جديدة، العدد (١)، الأكاديمية الجمهورية للتربية والتكوين لجهة دكالة، المغرب، ص ص ٣٠- ٣٤.

٤٠. القصاص، أكرم.(٢٠١٨). طارق شوقي بين المتربصين والمتفائلين بنظام التعليم الجديد. *بوابة اليوم السابع الإلكترونية*، بتاريخ ٣٠ سبتمبر، متاح عبر الرابط: https://www.youm7.com/story/2018/9/30/

٤١. لاشين، محمد عبد الحميد، و إسماعيل، عمر هاشم (٢٠١٤). التجديد التربوي في سلطنة عمان ومتطلباتها البحثية: رؤية لخريطة بحثية لقسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية، جامعة السلطان قابوس. *مجلة الدراسات التربوية والنفسية* – سلطنة عمان، مج ٨، ع(١)، ص ص ٥٩ – ٨٤.

٤٢. مايز، كاتى وآخرون. (٢٠٠٦). *المدرسة الذكية*. ترجمة محمد عبد الجواد وموسى أبو طه، دار الكتاب الجامعي، فلسطين.

٤٣. المتولي، إبراهيم مصطفي مخيمر. (٢٠١٦). استراتيجية مقترحة لتأهيل المدارس الثانوية العامة المصرية المعتمدة محليًا للحصول على الاعتماد الدولي في ضوء مؤشرات ومعايير الجودة (CITA)، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية التربية، جامعة دمياط.

٤٤. مجاهد، فايزة أحمد الحسيني.(٢٠١٩). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر. *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية*، أستونيا، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، مج ٢، ع (٤)، ص ص ١١٩-١٤٠.

٤٥. مجلس الوزراء المصرى. (٢٠١٨). القرار رقم (١١٣) بشأن خطة تطوير التعليم ما قبل الجامعي في مصر .القاهرة: رئاسة مجلس الوزراء. الأمانة العامة.

٤٦. محمد، محمد ماهر الحمار. (٢٠٢١، فبراير). تجربة استخدام الكمبيوتر اللوحي التابلت في التعليم الثانوي العام في مصر – دراسة تحليلية، *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، بنها، رابطة التربويين العرب، ع (١٣٠)، ص ص ٣٢١- ٣٤٨.

٤٧. ملكاوي، فتحي حسن، (٢٠٠٦). ثقافة التجديد التربوي. *مجلة كلية التربية بالمنصورة*، ع(٦٠)، ج ٢، جامعة المنصورة، كلية التربية، ص ص ٨٥ – ١١٣.

٤٨. المنتشري، عبدالله بن دخيل الله شلوان. (٢٠١٧). ضوابط مقترحة لتنظيم مبادرات التجديد التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض خبراء التربية والتعليم، *مجلة البحث العلمي في التربية*،ع(١٨)، ج١٢، جامعة عين شمس – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ص ص ٢٨٥ – ٢٩٨.

٤٩. ناصف، محمد يحيى حسين.(٢٠١٨). فوائد استخدام التابلت في التعليم. *عالم التربية*، القاهرة، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ع (٦١)، ج ٣، ص ص ٢١٦-٢٢٢.

٥٠. نصار، على عبد الرؤوف محمد. (٢٠١١). واقع التجديد التربوي في التعليم الابتدائي على ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة (دراسة ميدانية بمحافظة البحيرة)، *مجلة التربية*، جامعة الأزهر، كلية التربية، ع(١٤٦)، ج٤، ص ص ٢٣١-٣٠٩.

٥١. نوار، أحمد زينهم.(٢٠١٩، أغسطس). التخطيط لدمج التابلت في مدارس التعليم الثانوي المصري: دراسة استشرافية. *المجلة التربوية*، كلية التربية بسوهاج، ع(٦٤)، ص ص ٧٨٨-٨٧٨.

٥٢. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (٢٠١٦). استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠، متاح عبر الرابط الإلكتروني : بتاريخ (٢٢/ ١١/ ٢٠٢٠) http://www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf

٥٣. وزارة التربية والتعليم. (١٩٨١). القانون رقم(١٣٩) لسنة ١٩٨١، القاهرة، المطابع الأميرية.

٥٤. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. (٢٠١٧). نظام التعليم الجديد، القاهرة، المطابع الأميرية.

٥٥. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. (١٩٩٤). القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤، القاهرة، المطابع الأميرية.

٥٦. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني(٢٠٢٠): الملخص الإحصائي للتعليم ما قبل الجامعي ٢٠١٩/٢٠٢٠، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر.

٥٧. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.(١٩٨٨). القانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨، القاهرة، المطابع الأميرية.

٥٨. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. (٢٠١٦). دليل الطالب في خطة الدراسة ونظام الامتحان بمرحلة الثانوية العامة، القاهرة، المطبعة العربية الحديثة.

٥٩. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، (٢٠٢٠). تقرير ما تم إنجازه من مشروعات وبرامج في الفترة من ٢٠١٤ وحتى مايو ٢٠٢٠م، متاح عبر الرابط الإلكتروني: https://www.elbalad.news/4389328 بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠٢٠.

٦٠. يحيى، وفاء. (٢٠١٨). «شوقي» يوضح ١٥ معلومة عن نظام التعليم الجديد، المصري اليوم، بتاريخ ٢٠٢١/١/١١، متاح عبر الرابط: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1287917

٦١. يوسف، سلوى حلمي علي (٢٠١٩). سيناريوهات بديلة للإصلاح المدرسي بالتعليم الثانوي العام بمصر في ضوء نظرية (الشبكة والمجموعة الثقافية) "نظام الثانوية العامة الجديد نموذجًا ، *العلوم التربوية*، مج٢٧، ع(١)، جامعة القاهرة – كلية الدراسات العليا للتربية، ص ص ١- ٧٤.

62. Badran, A., & Toprak, M. (2020). Sustainability of education reforms: An investigation into the professional development component of USAID/Egypt Education Reform Program (ERP, 2004-2009). *Education Policy Analysis Archives, 28*(129).

63. Caldwell B.J. & Hayward, D. K.(2009*). Student Outcoms and the Reform of Education, The Future of Schools, Lessons of Public Education from the Reform*, Open University Press, London.

64. Daniels , R. (2002).*The Management Change in six Victorian Secondary Colleges Australia*. PhD Dissertation, University of new South Wales Australia.

65. Leaderbeater, C. (2012). *Innovation in Education: Lessons from Pioneers Around the World,* Bloomsbury, New York.

66. Pegu, Bichitra. (2020). STUDENTS ACCEPTANCE FOR INNOVATIVE AND PARTICIPATIVE TEACHING- LEARNING TECHNIQUES IN SECONDARY EDUCATION – AN EMPIRICAL STUDY. *PalArch's Journal of Archaeology of Egypt / Egyptology*, *17*(7), 5888-5900. Retrieved from https://www.archives.palarch.nl/index.php/jae/article/view/2811

67. Singer, Nermeen. (2020). Motives of the Egyptian Education Future for Sustainable Development: A Comparative Analysis Between 2020 and 2030 (April 14, 2020). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3585908

68. Steen, N. V. (2011): School Improvement in Tanzania: School Culture the Management of Change, Doctor of Education, University of London.

69. Stevens, P. (2014). *Creating Innovation in Education*, Routledge, London.

70. Stojanović, Danijela, Zorica Bogdanović, Luka Petrović, Svetlana Mitrović & Aleksandra Labus (2020) Empowering learning process in secondary education using pervasive technologies, Interactive Learning Environments, DOI: 10.1080/10494820.2020.1806886

71. Webster, M. (2003). *Merriam- Webster's Colligate Dictionary*, 11th Ed., An Encyclopedia Britannica Company, New York.

ملحق (١)

أسماء السادة محكمي الاستبانة [1]

م	الاسم	الوظيفة
١	أ.د. إبراهيم عبد الرافع السمدوني	أستاذ أصول التربية – كلية التربية جامعة الأزهر
٢	أ.د. أحمد عبد العظيم أحمد سالم	أستاذ أصول التربية – كلية التربية جامعة العريش
٣	أ.د. حمدي حسن عبد الحميد المحروقي	أستاذ أصول التربية – كلية التربية جامعة الزقازيق
٤	أ.د. زكريا محمد زكريا هيبة	أستاذ أصول تربية الطفل – كلية التربية جامعة العريش
٥	أ.د. السيد كامل الشربيني	أستاذ الصحة النفسية – كلية التربية جامعة العريش
٦	أ.د. كمال عبد الوهاب أحمد	أستاذ الإدارة التعليمية والتربية المقارنة– كلية التربية جامعة العريش
٧	أ.د. محمد رجب فضل الله	أستاذ المناهج وطرق التدريس – كلية التربية جامعة العريش
٨	أ.د. محمود عطا مسيل	أستاذ الإدارة التعليمية والتربية المقارنة – كلية التربية جامعة الزقازيق
٩	أ.د. محمود علي أحمد السيد	أستاذ علم النفس التربوي – كلية التربية جامعة العريش
١٠	أ.د. مهني محمد إبراهيم غنايم	أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي– كلية التربية جامعة المنصورة
١١	أ.د. هشام يوسف مصطفى علي	أستاذ أصول التربية – كلية التربية جامعة العريش

[1] تم ترتيب الأسماء داخل القائمة أبجديا